الفـصل الثـالـث

موضع الرأى العام من السلطة السياسية الحاكمة

دلالات نماذج من الخبرة السياسية المصرية

مقدمـة الفصل الثالث:

يرى الكثير من الباحثين أن التاريخ معمل تجارب للعلوم الإنسانية والاجتماعية، ففى العلم الطبيعى هناك «التجربة»، أما فى العلم الاجتماعى فإن «النموذج التاريخى» هوالأداة المنهجية التحليلية التى تقوم على إمكانية اقتطاع أى حدث ذى دلالة من سياقه التاريخى العام وتسليط الأضواء عليه، والقيام بدراسته - وفق ضوابط منهجية معينة - للتدليل على مدى صحة أوخطأ فرض معين مما يشكل رصيداً فى معرفة سنن الممارسة والحركة التاريخية وقوانينها [١] هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن للنموذج التاريخى إضافة لوظيفته المعرفية وظيفة منهجية أخرى تدور حول إمكانية التعدية والقياس بالنسبة للأحداث والوقائع التاريخية المتشابهة، ومن ثم فإن الحديث عن النماذج التاريخية لعلاقة الرأى العام المصرى بالسلطة السياسية يعنى الانطلاق من فكرة «النموذج التحليلى» باعتباره تجريداً لواقع خبرة معينة لتكوين بناء له سمات خاصة تكوّن فى تكاملها نسقًا يمكن القياس عليه واعتباره نموذجًا مرجعيًا يُتخذ أداة لمقارنة ورؤية الواقع، وتحليل دلالته [٢]، وفى هذا الإطار فإن النموذج «التاريخى» يُعتبر نتاجًا لخبرة تطبيقية تشكل نجاحًا أواخفاقًا بدرجة من الدرجات فى التعامل مع الظاهرة موضع البحث، وهوأداة لدراستها بحيث تصبح أحد عناصر بناء إطار الحركة السياسية، عبر تقنين الخبرة التاريخية وجعلها أساسًا لوضع قواعد تلك الحركة من خلال المقارنة بين المواقف المختلفة، وتتطلب المقارنة عمليات ثلاث[٣]:

الأولى: اكتشاف تلك الواقعة.

الثانية: التأكيد من مقومات التشابه.

الثالثة: اقتطاع هذه المواقف وإخضاعها لعملية البحث والتحليل.

والواقع أن للخبرة التاريخية من حيث عاقبتها - نجاحًا أوفشلاً- مقوماتها، ومستوياتها، وأسبابها مما يعنى فى التحليل الأخير - تقديم الأساس لبناء نموذج الممارسة الذى يوجه المستقبل على ضوء الدلالات المستخلصة من الماضى، كما أن النموذج التاريخى يعنى أيضًا الانطلاق من التاريخ ليس فقط باعتباره علمًا، وإنما فلسفة للتاريخ[٤]؛ وهكذا تقوم النماذج التاريخية لعلاقة السلطة السياسية بالرأى العام على بيان الأصول والتشابهات فى

سياق التاريخ المصرى؛ ليستخرج منها ما يمكن تسميته القواعد الحاكمة للحركة والممارسة التاريخية، وفى هذا الإطار نخرج بمقولات عامة، وقواعد أوسنن حاكمة تفهمنا الخطوط الأساسية للحركة التاريخية، وتمنحنا إمكانية التعدية والقياس على الأحداث والوقائع المشابهة (٥).

وهنا يمكن أن نميز بين نقاط التحول الفارقة، واللحظات التاريخية ذات الدلالة؛ **فالأولى**: هى بمثابة مفاصل أساسية ذات دلالة فى مسار التجربة التاريخية الواحدة تكشف عن مستويات متعددة من أنماط علاقة السلطة السياسية الحاكمة بالمجتمع، وكيفية تعاملها مع الرأى العام، وكما ترسم مشاهد متكاملة فى حياة الشعوب - ويتجلى فى هذه التحولات طبيعة النسق القيمى والشخصية القومية للشعوب، كما تستمر عادة فترة طويلة من الوقت بمقاييس الزمن خاصة إذا ما وضعت موضع المقارنة مع « اللحظات التاريخية»، وفى هذا الفصل نرصد أربعًا من نقاط التحول فى التاريخ المصرى منذ نشأة الدولة المصرية الحديثة - بمعنى معين - ترسم مشاهد جوهرية ذات دلالة فى علاقة السلطة السياسية الحاكمة بالرأى العام، وجوهرها عملية تشكيله وصناعته.

الثانية: اللحظات التاريخية وهى لحظات حاسمة ذات مواصفات معينة قد تتجلى فيها أحد القيم الراسخة فى النسق القيمى المشكل للشخصية القومية المصرية، فثمة لحظات - فى حياة الأمم والشعوب - يمكن أن توصف بأنها دراماتيكية تتصاعد فيها الأحداث، والتطورات بصورة بالغة السرعة أفراحًا أو أتراحًا، انتصارات، أوهزائم، . . . . . إلخ.

هذه اللحظات التاريخية من الصعب أن تستخرج منها قاعدة كاشفة أوقانون ضابط للحركة التاريخية؛ إذ أنها استثناء فى الحركة السياسية للرأى العام لا يجوز تعميمه أوالقياس عليه، ولكن هذا لا يمنع من تحليلها وتقصى دلالتها المختلفة فى نطاقها كحدث تاريخى فى حد ذاته.

تكشف هذه اللحظات ذات الدلالة فى علاقة الرأى العام بالسلطة السياسية الحاكمة عن وجود عاملين: -

(أ) وجود لحظة أزمة حادة تتعرض فيها مقومات الوجود السياسى للجسد ككل للتهديد لأسباب منها: حرب، اتحاد، انفصال، اغتيال قيادة، كارثة قومية. . . . إلخ، يتعلق هذا المتغير بالمقومات الحركية للرأى العام وبكل ما يتصل بالموقف السياسى.

(ب) تصاعد قيمة معينة فى نسق القيم المصرى؛ لكى تصبح قيمة محورية أومركزية فى

تلك الظروف والآونة - وبغض النظر عن جذورها ومصادرها الأساسية، وعن ماهيتها - فإنها تجسد علاقة معينة للسلطة السياسية الحاكمة بالرأى العام المصرى.

ويتعلق هذا المتغير بالمقومات الفكرية والقيمية للرأى العام، أى بكل ما يتصل بالإطار العام الذى تنبع منه بدايات مواقف الرأى العام المصرى.

وسوف نتناول ذلك فى هذا الفصل سواء بالنسبة للخبرة التاريخية، أوالحديثة، والمعيار الزمنى الفارق بين ما يعد من النماذج التاريخية ومايعد من النماذج المعاصرة لحظة قيام هوحركة يوليو ١٩٥٢، وسوف يكون تناولنا مع التركيز على تحليل طبيعة النماذج وفحص الدلالات السياسية لهاوالقيم الحاكمة للممارسة فى إطارها، وذلك دون دخول فى تفاصيل الأحداث أووقائع الممارسات إلا بالقدر الذى يكشف عن تلك الدلالات والقيم، وفى هذا الشأن سوف يتم التركيز على نمطين:-

الأول: ينتمى للخبرة التاريخية للعلاقة نقدم فيه ثلاثة نماذج دالة هى: تولية محمد على وتأسيس سلطته على الرأى العام المصرى ثم تلاعبه بعد ذلك بقياداته واستبعاده للرأى العام، والحركة العرابية ضد الاستبداد الداخلى والنفوذ والتغلغل الأجنبى، وثورة ١٩١٩ بكل دلالاتها سواء بالنسبة لتحقيق الاستقلال والحصول على الدستور وتبلور الجماعة الوطنية المصرية.

والثانى: ينتمى للخبرة المعاصرة والحديثة للعلاقة بين الظاهرة السلطوية والرأى العام، والذى لاتزال سماته الأساسية مستمرة، وهوالنمط الذى تقدمه حركة يوليوحتى الآن، وسوف نتناول كل فترة من فترات الحكم باعتبارها تقدم نمطا فى العلاقة بالرأى العام حسب السمة الغالبة عليه، ومدى استجابتها للرأى العام المصرى هناك مقومات تشابه كثيرة، وأيضا ثمة مقومات تميز واختلاف نطالعها فى هذا الفصل.

* * *

المبحث الأول
النماذج التاريخية لعلاقة الرأى العام بالسلطة الحاكمة فى الخبرة السياسية المصرية

إن دراسة علاقة الرأى العام المصرى بالسلطة الحاكمة من خلال أسلوب النماذج التاريخية المعبرة عن النقلات النوعية فى حياة الدولة المصرية المعاصرة يقتضى الإشارة إلى بعض الخبرات التاريخية المجسدة فى نماذج للدولة المصرية القديمة، مثل: خبرة الحضارة الفرعونية حيث نموذج «شكاوى فلاح مصر الفصيح» [٦]، أوفى العصر الرومانى ترصد بعض الدراسات نموذج «الهروب الجماعى» كصورة من صور التعبير عن الرأى العام [٧]، وفى العصر القبطى حيث تربط كتابات بين انتشار «ظاهرة الرهبنة» و«انتشار الأديرة» فى الصحراء، وبين حركة الاضطهاد الدينى التى مارستها السلطة الحاكمة حينذاك تجاه الكنيسة الوطنية القبطية فيما عرف فى ذروته بـ «عصر الشهداء» [٨]، وفى العصر الإسلامى الذى شهد نماذج متعددة لحيوية الرأى العام وتماسكه دفاعًا عن مثاليته السياسية والدينية. . وقد تعاقب فى هذا العصر الكثير من الولايات والمذهبيات والخبرات لعل أكثرها دلالة واستمرارية هى خبرة الدولة الفاطمية[٩] التى رسخت قيمًا معينة فى نظام القيم المصرى، مما لا مجال لتفصيله فى هذا الموضع غير أن هذه النماذج ينبغى أن تخضع لدراسة تحليلية عميقة [١٠] فى ضوء نظريات مثل: «الطابع القومى» و«الاستبداد الشرقى»، و«المجتمع الهيدروليكى أوالنهرى» و«العبودية المعممة»، ورغم غلبة الرؤى الاستشراقية عليها لا تخلومن فائدة تفسيرية ولوجزئية فى بعض المواقف واللحظات التاريخية التى تحركت قيها قوى الرأى العام المصرى لتحدد مواقفها إزاء قضاياه الأساسية.

ويناقش هذا المبحث ثلاثة نماذج: **اعتلاء محمد على ولاية عرش مصر، حركة العرابيين ١٨٨١ م، وثورة ١٩١٩ م،** وينبع اختيار هذه النماذج الثلاثة من كونها تترجم (بالإضافة إلى النموذج الذى تقدمه حركة يوليو ١٩٥٢) أربع نقلات تاريخية كبيرة فى الحياة المصرية لعبت فيها السلطة السياسية المصرية أدوارًا مهمة فى تعاملها مع الرأى العام شكلت فى مجملها صناعة له وللقوى التى ينبع منها، وقيمة هذه النماذج أنها تقدم لنا دراسة شبه حصرية للنقاط الأساسية فى تاريخنا الحديث والمعاصر.

أولا: نموذج حكم محمد على: دور الرأى العام فى تولية السلطة ومراقبة ممارستها

يشير نموذج حكم محمد على (١٨٠٥ ـ ١٨٤٠م) إلى توليه حكم مصر بسند من الإرادة الشعبية وبتأييد قادة الرأى العام، ومن ثم التساؤل حول كيفية تفاعل القوى الأساسية للرأى العام لتصل إلى القضية ودلالتها؟ وكيف تعامل معها فى ممارساته السياسية وآثارها فى النهاية ؟ .

(١) القضية التى تبلورت حولها قوى الرأى العام:

شهدت الفترة التى سبقت تولية محمد على حيوية هائلة للرأى العام المصرى اتخذت شكل مقاومة شعبية عمت أرجاء البلاد ضد الحملة الفرنسية بدأت فى مدينة الإسكندرية، ثم امتدت للقاهرة واستمرت موحدة جماهير الشعب المصرى خلفها بقيادة علماء الأزهر الشريف قلعة المقاومة للفرنسيين حتى تم الجلاء، وقد استمرت المقاومة الشعبية فى مواجهة المظالم التى أوقعتها السلطة الحاكمة حينذاك ـ المماليك أوالعثمانيون ـ بالأهلين[١١]، وفى هذه الفترة استطاعت قوى الرأى العام المصرى ـ بقيادة شيوخ الأزهر ـ أن تستخلص من الخليفة العثمانى ومن كبار المماليك مراد بك، وإبراهيم بك ما سُمى وقتها «بالحجة» ـ وهى أول وثيقة تؤسس للعلاقة السياسية بين الحكام والمحكومين فى التاريخ المصرى الحديث، وتفرض إرادة المحكومين على السلطة الحاكمة فى إطار الشريعة الإسلامية . .

وقد تلى ذلك احتجاج قوى الرأى العام المصرى على الوالى التركى خورشيد باشا؛ نتيجة للمظالم الاجتماعية والاقتصادية التى ارتكبها ـ ويصف الجبرتى كيف تحركت جماهير الرأى العام بفئاتها المختلفة فى مظاهرات ضد السلطة الحاكمة، فقد اجتمع عمر مكرم والعلماء فى بيت القاضى، واتفقوا على عزل الوالى، الذى احتج: « إنى مولى من طرف السلطان، فلا أعزل بأمر الفلاحين، ولا أنزل من القلعة إلا بأمر السلطنة»، وقد تحركت قوى الرأى العام المصرى بقيادة العلماء والأشراف والسراة وانخرط فى هذه التحركات حوالى أربعين ألف مصرى ـ وهم قياسًا على التعداد الإجمالى المصرى ناهيك عن النخبة السياسية المهتمة بالشأن العام فى ذلك الوقت نسبة كبيرة لا يستهان بها، واستمرت فترة طويلة نسبيًا بلغت أكثر من حوالى أسبوعين (١ـ١٣ مايو ١٨٠٥ م)، وحددت مطلبها فى عزل خورشيد باشا وتولية محمد على حتى استجاب الباب العالى، وصدر «صك» الولاية ـ وحينما حاول محمد على فى أول خطاب يلقيه بعد توليه السلطة السياسية ـ الظهور بمظهر الزاهد فيها، كان إصرار قوى الرأى العام المصرى بقيادة العلماء على اختيارهم له واضحًا فى خطابهم السياسى «لا نرضى إلا بك، وتكون واليًا علينا

بشروطنا؛ لما نتوسمه فيك من العدالة والخير» [١٢]، بل فى سلوكهم إذ قاموا بإلباسه بدلة الوالى فى دار المحكمة (الرمز السياسى لتقليده الولاية)، ودلالة هذا الدور الذى قام به العلماء أن الولاية كانت استجابة للرأى العام المصرى، الذى شكل مصدر شرعية لسلطته السياسية، وإجراؤها فى دار المحكمة - بيت العدل والشريعة فى ذلك الوقت - دلالة على أن الإطار المرجعى لحكمه ينبغى أن يكون الشرع والأصول المرعية حينئذ، وكان هذا الاختيار والمبايعة «بشروطنا، ولما نتوسمه فيك من العدالة والخير» أى كانت وفق إرادة الأمة المصرية وشروطها التى اشترطها أصحاب «الحجية» فيها، وتنبثق من الشريعة الإسلامية، وتدور حول احترام القانون والشورى والإرادة الشعبية [١٣]، وهكذا نستطيع تحديد جوانب القضية التى تحركت بسببها قوى الرأى العام المصرى بقيادة العلماء، فأطاحت بسلطة سياسية قائمة وجاءت وأسست سلطة سياسية أخرى حاكمة وبديلة. **هل كانت القضية هى (الاستقلال) وهل كانت المصرية كهوية وطنية مطروحة على الأقل بالنسبة لقوى اجتماعية معينة داخل التكوين المصرى؟ أم هل القضية كانت استبداد الوالى، وتردى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فى البلاد؟؟**

يدل استقراء الواقع التاريخى أن تردى الأوضاع الاقتصادية كان هوالقضية الأساسية والمحورية، فقد انتشر الإحساس بالظلم الاقتصادى وعدم العدالة التوزيعية الأمر الذى عرف تاريخيّا بلعبة «الرواتب والضرائب»، فالعجز يهدد رواتب الجند فيثورون، وسد العجز يقتضى فرض الضرائب وظلم الجباة فيثور الأهالى، ومن جراء الفشل فى معالجة هذه الإشكالية سقط كل من سبق محمد على من الولاة (خسروباشا، وأحمد باشا، وعلى الجزائرلى من العثمانية، والبرديسى من المماليك، ثم خورشيد) وهذا هوالسبب الجوهرى وراء تحرك الرأى العام المصرى وعزل الأخير ثم تولية محمد على، **ولم تكن قضية الاستقلال عن الخلافة العثمانية مطروحة على أجندة قوى الرأى العام المصرى، كما لم تكن الفكرة المصرية - ولوبصورة جنينية - موجودة فى الواقع، فقد كان هناك فقط الإحساس بالظلم والاستبداد والتفاوت وعدم العدالة الاجتماعية، «إن الحركة الشعبية المصرية عندما رجحت اختيار محمد على للولاية، إنما كانت تدور فى إطار العثمانية السياسية، فهى لم تكن حركة انفصال ولا انسلاخ، ولا استقلال عن دولة الخلافة، إنما كانت ثورة ضد الظلم والفوضى والاستبداد، وهى لم تر فى نفسها حركة مصرية بالمعنى القومى، إنما هى حركة شعبية تستهدف إقرار الأمن والعدل»**، ولوكانت الحركة صادرة عن شعور قومى مصرى لكان محمد على أولى بالاستبعاد من أمراء المماليك، وهم أقرب للبيئة المصرية بحكم المعايشة الأطول نسبيّا.

(٢) تفاعلات قوى الرأى العام فى بداية ولاية محمد على حكم مصر :

تفاعلت قوى الرأى العام المصرى مع أربع قوى أساسية كانت تمثل - بشكل أوبآخر - جسد السلطة السياسية الحاكمة فى البلاد فى ذلك الوقت، وهى : القوة العثمانية، وقوة المماليك، والقوة الفرنسية، والقوة الإنجليزية، ويمكن أن نلاحظ من القراءة التاريخية لهذه الفترة أن الصراعات بين هذه القوى هيأت الفرصة لفعالية الرأى العام المصرى وممارسة دوره، فهناك **(أولا)** القوة الفرنسية التى تشكلت من آثار الحملة الفرنسية، وهناك الوجود الإنجليزى **(ثانيًا)** وبينهما درجة من درجات الصراع تدور حول السيطرة على مصر، مما يتيح لقوى الرأى العام توظيف ذلك القدر من الاختلاف بينها ؛ وهناك **(ثالثًا)** القوة العثمانية والمكونة من جيشين أكبرهما يبلغ ٢٥ ألفا من (الانكشارية والحرس) وأصغرهما ٦ آلاف من (الألبان والانكشارية)، والمماليك بفرقهم المتعددة وشخصياتهم البارزة الطامعة فى ولاية مصر داخل كل فرقة، فداخل القوة العثمانية توجد صراعات بين فرقها خاصة الألفى والبرديسى، ثم هناك الصراع بين العثمانين والإنجليز، هناك **(رابعًا)** الجماهير المصرية وهناك صراع بينها وبين أمراء المماليك، وقد جمعت هذه الصراعات بين هذه القوى بالسلب لا بالإيجاب؛ إذ طرح بعضها من بعض، ولم يضف بعضها إلى بعض، كما أن هذه الصراعات أخلت إخلالا خطيرًا بالأمن والنظام وأفضت إلى ظلم صارخ بالأهلين وعجز فى الميزانية العامة وقد فطن محمد على إلى قيام قوة الأهالى المصريين [١٤]، وهذا مما مكنه بقوة مرجوحة لا تزيد على أربعة آلاف ، أن تؤثر تأثيرًا كبيرًا فى الموقف ويتم اختياره من قبل قوى الرأى العام المصرية .

ومما يتعين ملاحظته أن ترجيح محمد على للولاية، إنما روعى فيه أيضًا كونه ضابطًا كبيرًا على رأس فرقة عثمانية، فهوواحد من النخبة العسكرية الحاكمة بالمعنى السائد فى الدولة العثمانية، وكان محمد على فى حركته السياسية حريصًا على ألا يظهر بمظهر التمرد على الدولة، وأن يستبقى الإحساس أنه وفرقته جزء من القوة العثمانية، وأن صراعاته ومناوراته تجرى فى حدود صراعات الفرق والأشخاص داخل إطار الهيمنة العثمانية[١٥] ، ولم يكن الباب العالى يهمه كثيرا من الغالب فى هذه الصراعات، ما دام ظل خاضعًا للدولة العلية معترفا بهيمنتها مقرا بالولاء لها . بل لعل محمد على هو الوالى الوحيد الذى استطاع - باقتدار - أن ينفذ الخط السياسى العثمانى كاملا بإجهاضه النفوذ الإنجليزى فى مصر، وبتصفيته الكاملة للوجود المملوكى بفضل مهارته فى المناورة، كما أنه فطن إلى حقيقة حلول قوى الرأى العام المصرى محل المماليك فى تفعيل السياسات المحلية وفى إطار الكيان العثمانى [١٦] .

(٣) ممارسات محمد على إزاء قوى الرأى العام المصرى أثناء ولايته ودلالاتها :

يمكن من خلال استقراء ممارسات محمد على طوال فترة حكمه إزاء قوى الرأى العام المصرى أن نخرج بالدلالات التالية :

الدلالة الأولى : العلاقة الصراعية مع قوى الرأى العام المصرى، وتصفية قيادته وأطر مشاركتها الطبيعية : كان طبيعيّا بعد أن تولى محمد على السلطة بدعم قوى الرأى العام المصرى ووفقا للسنة التاريخية التى مفادها « أن القوى التى تساهم فى صناعة حدث تاريخى غالبًا ما تصبح هى التى تتولى صياغة ما يتداعى عنه من آثار، وتصير هى ذاتها القوى التى تشغل خشبة مسرح الأحداث مشاركين أوأطراف صراع» [١٧] كان من المتصور أن تتواجد قوى الرأى العام المصرى الأساسية مع محمد على وقواته على مسرح الأحداث السياسية وأن تدور العلاقة بينهما بين قطبى المشاركة، والصراع، ونتيجة لأن مشروع محمد على كان إنشاء دولة قوية ذات طابع عسكرى تطمح لتجديد شباب الدولة العثمانية، ونظراً لطبيعته العسكرية رغم توليه السلطة بضغوط الرأى العام المصرى وإراته، فإنه حسم الاختبار مبكراً لصالح نمط العلاقة الصراعية، فقد بدأ محمد على يُظهر ضيقًا مبكراً من الرأى العام المصرى بقيادة العلماء، والذى استمر يلعب دور السلطة الشعبية المراقبة لتصرفاته، والموصلة لمطالب وآراء الجماهير - فحاول احتواءه والحد من سلطته بأساليب متنوعة، فقد قام بتجريب - كأية سلطة حاكمة - أسلوب الاستمالة والرشوة مع قيادته، فلم يتمكن من جمعهم على طاعته، فاستعمل الأسلوب الآخر وهوتقليص نفوذهم وقصر دورهم على الدراسات اللغوية والشرعية، وتصدر الاحتفالات والمناسبات الدينية العامة بحيث أضحى وجودهم رمزيّا مجردًا عن التأثير والمشاركة فى صنع القرار[١٨]، وبدأ يظهر فى المجتمع المصرى ما يعرف برجل الدين الذى يقتصر دوره على الأمور الفقهية، وأبعده عن جزء كبير من واجبة الإسلامى فألغى نظامى الحسبة والوقف بشمولها - لعوامل كثيرة لا داعى للدخول فى تفاصيلها - وهكذا نستطيع القول إن محمد على نجح بدرجة كبيرة فى تصفية أسس قيادة العلماء للرأى العام وركائزها التنظيمية، ونجح أيضًا فى تصفية ما يمكن أن نسميه « أطر المشاركة السياسية» أو« القنوات والأوعية التى يتبلور فى إطارها الرأى العام المصرى » - وهى الأبنية التنظيمية الطبيعية التى كانت تشكل نسيج المجتمع المصرى والمترسخة منذ فترة طويلة، فقد كانت هناك نقابات الحرف والطوائف التى تضم الآلاف ولكل منها تقاليد محترمة وقادة، ورؤساء، وكانت هناك الطرق الصوفية التى يقدر أعضاؤها بعشرات الآلاف، وكانت هناك تجمعات البدو والعربان، وزعماء جماهيريون - بـ الأساس علماء دين . . إلخ، ورغم أن الفئات

والطوائف كانت معزولة عن بعضها البعض فإن مقاومة الحملة الفرنسية وحدت بينها وأفرزت قوة الرأى العام المصرى بقيادة العلماء والمشايخ [١٩].

الخلاصة أننا نستطيع القول إن محمد على قام بعملية مزدوجة فقد حاول احتواء المشايخ بأساليب مختلفة من الترغيب والترهيب بحيث لم يبق فى الميدان سوى السيد عمر مكرم الذى استطاع بعد مدة تنحيته ، وفى الوقت نفسه قام بتصفية أطر المشاركة الشعبية تدريجيًا ؛ ولعل السبب وراء ذلك كما أسلفنا أن محمد على كان يطمح لبناء جيش وطنى قوى وإدارة حديثة محكمة ، دون الالتفات لتكوين قاعدة شعبية لحكمه ، وهى نقطة الضعف الحقيقة التى قادت لخلق حالة من القابلية لانهيار حكمه فى النهاية تحت ضربات التدخل الخارجى ، وفى هذا يقول الجبرتى « ولووفقه الله - أى محمد على - لشىء من العدالة على ما فيه من العزم ، والرياسة ، والشهامة ، والتدبير ، والمطاولة لكان أعجوبة زمانه ، وفريد أقرانه . . » [٢٠] .

الدلالة الثانية : تتعلق بطبيعة توجهات محمد على كحاكم يمثل السلطة السياسية إزاء الأدوار التى ينبغى أن تلعبها قوى الرأى العام المصرى ، فلا شك فى أنه كان حاكمًا فرديًا يركز كل السلطات بين يديه ، وقد ظهر ذلك بوضوح فى ديباجة الفصل الثالث من قانون سياست نامة الصادر ١٨٣٧ « إذا كان المستخدمون بالمصالح الميرية من كبار وصغار ، لم يوفوا حكم اللوايح والقوانين كما هوالواجب عليهم ، أويفعلون شيئًا مخالفًا للشرف الإنسانى أولشروط العبودية ، فيلزم أن يجازوا بجزاء العبد الآبق ؛ لأجل أن يكون تأديبًا لهم وعبرة لغيرهم» بل إنه عندما كان راجعًا لتوه من إخماد تمرد بالصعيد جاء العلماء من قيادات الرأى العام المصرى يبشرونه بالنصر ، ويطلبون منه مشاركة رمزية من قواته إلى جانبهم لمطاردة بقية فلول الإنجليز فخاطبهم - بما يكشف عن رؤيته « ليس على الرعية خروج ، وإنما عليهم علائق الخيل . . . » [٢١] فالمشاركة فى الدفاع عن الوطن مرفوضة ووجود الأمة المجاهدة أمر مستبعد ، وتلك كانت نقطة الضعف التى نقضت التجربة بكاملها . . . فالتجربة - بالإضافة إلى افتقادها لوجود الزعامة الجماهيرية ، والتى لم يتمتع محمد على بأى من صفاتها أوخصائصها - فإنها افتقدت أدوار ومشاركة قوى الرأى العام المصرى وفعاليتها فقد عمدت القيادة إلى استبعادها والحيلولة دون استمرارها فى ممارسة أدوارها فى رقابة ممارسات السلطة الحاكمة أوحتى دعم توجهاتها .

الدلالة الثالثة :- إن طبيعة النظام السياسى الذى أقامه محمد على قد أثر بدرجة كبيرة على موقفه **من قوى الرأى العام المصرى** ، فهوبداية ينتمى إلى النخبة العسكرية الحاكمة بالمعنى السائد فى الدولة العثمانية ، وبدأت حركته بالجيش وقامت به (فقد تعاضدت فى

حركته القوة العسكرية مع الإرادة الشعبية لقوى الرأى العام المصرى بقياداته وزعامته العلمية والتاريخية)، ودارت جهوده بعد ذلك ونموذجه حول «المؤسسة أو الجيش» بالأساس، فكانت تجربته تدور حوله من كل جوانبها (التعليم، والبعثات، والزراعة، والصناعة.. إلخ) ولم يكن الجيش أحد مكونات مشروعه السياسى وإنما كان جوهره، ولم يقم بدوره فقط فى بناء السلطة السياسية وإنما قام بدور مهم فيما ارتبطت به من تكوينات اجتماعية واقتصادية، فتجربة محمد على كانت تجربة لإنهاض جيش وبناء دولة قوية مسيطرة، ولم يكن مشروعًا لإنهاض أمة، وكان بناء هذا الجيش لازمًا لتحقيق الندية العسكرية ومحاولة تجديد الإمبراطورية العثمانية، وقد استلزم ذلك منه السيطرة على كافة القوى الفعالة فى المجتمع المصرى والمؤثرة فى الرأى العام وحصارها وتصفيتها.

الدلالة الرابعة: تدور حول هوية تجربة محمد على- وقد سبق أن رأينا أن طبيعة تكوين قيادة الرأى العام المصرى من العلماء والمشايخ، وطبيعة البنية الفكرية المهيمنة فى ذلك الوقت هى «الإسلامية السياسية» فلا يختلف المختلفون فى أن صلة الإسلام بنظام الحياة كان شرعة ومفهومًا حتى بداية القرن التاسع عشر، حيث إن صلة الدين بالدولة كانت إرثًا شائعًا على مر القرون، وهى تتمثل فى جانبين: **سيادة الشريعة الإسلامية كنظام للحقوق، وفكرة الانتماء السياسى للجماعة الإسلامية،** ومن ثم فإن التعديل الذى جرى فى هذين المفهومين إنما طرأ فى مرحلة تالية لبداية ذلك القرن»[٢٢]؛ وهوالأمر الذى سنتناوله فى نموذج ثورة ١٩١٩م فيما بعد- فهل سارت تجربة محمد على اتساقًا مع طبيعة هذا التكوين وهذه القيم الحاكمة لحركة الرأى العام المصرى وممارساته؟؟

ترى بعض الدراسات أن محمد على قام بصناعة الرأى العام المصرى على نحوجديد، فوضع بذور «المصرية» كجامعة سياسية، و«العلمانية» كنظام للحقوق والتحاكم.. وتصف مرحلته بأنها بدايات «التوجه الغربى» أوموجة التغريب الأولى فى الحياة المصرية، والتى أفرزت نتائجها فيها بعد فالهدف الرئيسى له وفقًا لهذه الرؤية هو«إنشاء دولة مصرية قوية ومستقلة..» ولقد حقق هذه الغاية بالفعل، فقد كان هدف هذه السياسة الاستقلالية إذكاء روح القومية المصرية فى مصر، وروح القومية العربية فى الشام وشبه الجزيرة العربية على غرار ما فعل بونابرت، وحتى فى مصر تأرجحت الدعوة الاستقلالية بين فكرة «المصرية» وفكرة «العروبة» واختلطتا فى سياق واحد فى بعض فترات التاريخ المصرى الحديث...»[٢٣]، وفى الوقت نفسه فإن محمد على انفتح على الغرب- عبر سلسلة من البعثات التعليمية التى كان يرسلها لمختلف البلدان الأوروبية، كما أنه أقام «بنية حديثة وأدخل فكرة التنظيم فى دولته» فاستعان بالدواوين والنظارات وعدد كبير من الأساليب

الأوروبية العصرية فى تنظيم وزرع النظام فى هيئات الحكومة وفروعها، فى الجيش، والبحرية، والتعليم والشئون الخارجية، والرى وغير ذلك، كما أدخل الكثير من التعديلات القانونية والتنظيمية على هيكل حكومته ، وفى الوقت نفسه فإنه عمل على ضرب قيادة العلماء والمشايخ لقوى المجتمع والرأى العام المصرى. (٢٤)

هذه الرؤية حول أنماط صناعة محمد على للرأى العام فى مصر فى ذلك الوقت تحتاج إلى إعادة تقييم، فهى رغم شيوعها غير دقيقة فى رأينا للأسباب التالية :-

١- فى حقيقة الأمر لم تكن محاولة محمد على «محاولة استقلالية» عن الدولة العثمانية، أو تدور فى إطار إحياء فكرة «المصرية» أو«العروبة» - وإذا كان من غير الجائز علميًا إسقاط المفاهيم الحديثة المرتبطة بفكرة الدولة القومية - خاصة مفهوم الحدود السياسية، والولاء المستقل المرتبط بالإقليم وربط كل ذلك بالفكرة الاستقلالية - على ماضينا التاريخى المختلف ؛ فإن خير ما يمكن توصيف مشروع محمد على به ما خطه قلم شيخ المؤرخين المحدثين محمد شفيق غربال بقوله : « إن محمد على بدأ، وعاش، وانتهى عثمانيًا مسلمًا، وأن مهمته كما حددها من أول الأمر إلى آخره كانت إحياء القوة العثمانية فى ثوب جديد» (٢٥) . والواقع أن بدايات تبلور فكرة «المصرية» أو«الجماعة الوطنية المصرية»جاءت بسبب فشل تجربة محمد على، وليست من اختياره « فلم يكن اختياره للمصريين، ليشكل بهم قواعد حكمه وجيشه، اختياراً قوميًا، ولا كان اختياراً يتعلق بمفهوم جديد لدى الحاكم عن الجامعة السياسية، والثابت أنه كان على حذر من هذا الاختيار فى أول الأمر، ولكن الممكنات التاريخية والسياسية هى ما وضع الرجل على هذا الطريق»، وبعد انكسار مشروع محمد على، وظروف معاهدة لندن ١٨٤٠ م وبداية الانفصال الفعلى عن الدولة العثمانية، وانفراد النفوذ الغربى بمصر كانت حركة التمصير استمراراً للسياسة التى فرضها الواقع، وكان شعار «مصر للمصريين» ترجمة للواقع الموجود أكثر من كونه شيئًا آخر.

٢ - أما فيما يتعلق بالتغريب فى تجربة محمد على، فإننا يجب أن نلاحظ أنه بالنسبة للبعثات فإنها كانت تخدم مشروعه السياسى السالف الإشارة إليه بالأساس؛ ولذلك اقتصرت على مجالات التقنية فى غالبها، ولم تتطرق إلى العلوم الإنسانية والآداب إلا نادراً - كما أنه كان يرسل مبعوثيه من الرجال الناضجين الأقل استعداداً للتقليد والمحاكاة، ويرسل معهم من يمكن اعتباره مذكراً لهم بالانتماء للقيم الحقيقية الأصيلة لأمتهم، وكما يرى البعض «أنه إذا كانت تجربة محمد على مصحوبة بالانبهار الأول بالغرب، فإن أدوات الدعاية والتبشير بالحضارة الغربية لم تكن فعالة فى ذلك الوقت، بل إن الغرب نفسه كان

يرى فينا شعوبًا يستعمرها ـ ولا يرى فينا شعوبًا يريدها أن تسير على نمط حياته وقيمه» كما أن ما تمت محاكاته فى تجربة محمد على ـ هى النماذج والأساليب التنظيمية والتصميمات ـ وليس الأفكار، والقيم، والمعتقدات، ولا حتى النظم السياسية والاجتماعية ـ ولذلك كان يسهل الامتناع عن هذه المحاكاة، ويسهل الحكم عليها بالمروق؛ لأن معايير الاحتكام السائدة فى المجتمع بقيت كما هى تقريبا . . فلم تحدث صناعة حقيقية للقيم العليا الأساسية الحاكمة للرأى العام المصرى، ولم يحدث تطويع للطابع القومى المصرى، وفى حقيقة الأمر لم تحمل تجربة محمد على معها التغريب أومحاولة مسخ الشخصية المصرية . (٢٦)

والواقع أن هذا الأمر بدأ حقيقة فى عهد خلفاء محمد على ـ وبالذات فى عهد إسماعيل وخلفه محمد سعيد إذ غُزيت البلاد حضاريّا، وتوغل الأجانب فى كافة جنباتها ـ طيلة مرحلة ممتدة من تاريخها ـ فقد جاء إليها مغامرون، ومؤسسات اقتصادية من بنوك، وبيوت إقراض، ورهونات، ومرابون . . إلخ، وقروض قدمت للسلطة الحاكمة وبعثات تبشيريه تتحسس الطريق؛ لتكوين أقليات مصرية تدين بالولاء للغرب وكنائسه، ثم كانت المحاكاة فى وسائل العيش، وفى طرز المسكن، والملبس، وعادات الحياة . . . وبكل ما اقتحم الحياة المصرية اقتحامًا ـ ثم كانت الوفود للبعثات ـ على عهد إسماعيل من صغار السن الأقل منعة، ووصف عبدالله النديم هؤلاء على لسان أحد الآباء «ولدى توجه إلى أوروبا وحضر يذم بلاده، وأهله، ونسى لغته، وكان النديم يسمى ظاهرة المحاكاة هذه «مرض الأفرنجى» . . وقد انعكس ذلك فى التدخل السياسى فكانت الوزارة الأولى لنوبار رجل المصالح الأوروبية بها وزيران فرنسى وبريطانى، ثم كان ما سُمى بـ « الإصلاح القضائى» وهوفى جوهره تغيير النظام القانونى، والأخذ بالتقنيات المنسوخة عن النظام الفرنسى، الأمر الذى قاد إلى الامتيازات الأجنبية فيما بعد، ثم كانت المحاكم المختلطة ١٨٧٥ ، فالمحاكم الأهلية ١٨٨٣م(٢٧) ـ وبعد ذلك بدأ يروج الفكر الغربى متمثلاً فى نظرياته السياسية، والاجتماعية، والفلسفية. ولم يعد الأمر مجرد محاكاة، وإنما صار غرس معايير وأسس وقيم حاكمة جديدة، ومع تزايد عملية التغريب ـ أوالتحديث الإدارى والسياسى ـ أصبح لهذا النمط «وكلاء» يساعدون على ترويجه كحل للأزمة التى رأوا أن الأمة المصرية تعانيها.

٣ـ مدى «علمانية» تجربة محمد على، إذ يربط البعض بين الإجراءات التى اتخذها محمد على ـ وذكرناها فيما سبق ـ إضافة إلى الظلم الذى كان يوقعه بالأهلين، وفكرة العلمانية من زاوية موضع نشأة حركة المعارضة السياسية لحكمه من داخل المؤسسة الدينية ؛ إذ يرون أن معارضة من داخل هذه المؤسسة لسياسة ما معناه اتصافها بالضرورة بالعلمانية ـ

وهوأمر ليس سليمًا بالضرورة ويمكن تفسيره من خلال منهج اتصال الدين بالسياسة ففى ذلك الوقت لم يكن ثمة تيار علمانى يمكن للمعارضة السياسية أن تعبر عن نفسها من خلاله ضد سياسات الحاكم، فالمقومات الأساسية للرأى العام المصرى والحياة السياسية بوجه عام كانت إسلامية، وقد جاءت حركة محمد على فى هذا الإطار العام كما أن اختلاف السياسات فى داخل الإطار الإسلامى الذى يضم الحكم ومعارضيه يعد احتمالاً وارداً. (٢٨)

الخلاصة أن تقييم محمد على من زاوية العلمانية والإسلام يتم من خلال النظر إلى مشروعه السياسى العام ومشروع النهوض الاجتماعى والاقتصادى الذى قام بتنفيذه، وهل يناقض المفاهيم الإسلامية أم لا ؟ الأمر الذى يُستفاد من مسألتى: الموقف من الشريعة، والموقف من الجامعة السياسية ـ وهما أمران محسومان لصالح الانتماء الإسلامى، كما سبق أن أوضحنا. (٢٩)

وهكذا فإن تجربة محمد على فى تعاملها مع قوى الرأى العام المصرى ذات دلالة بالغة، فبتأييد الأخير وضغطه تولى الأول الحكم وتأسست سلطته السياسية. . ثم نتيجة لطبيعة مشروعه السياسى، وما قام به من أدوار لترجمته عمليًا، وكنتيجة لمجمل توجهاته وآرائه حول الطبيعة المصرية تعامل محمد على مع قوى الرأى العام المصرى، وقياداته بحيث كان يغلب عليه المسلك الإكراهى فى صناعة الرأى العام المصرى وتكوينه، ولم تشهد التجربة خروجًا حقيقيًا عن المقومات الأساسية لمرجعية المجتمع، والتى تنطلق منها تعبيرات الرأى العام، كما أن التطورات التى أعقبت محمد على هى التى شهدت بدرجة أكبر عمليات التطويع الحضارى والتغريب والعلمنة؛ مما يؤهلها لكى تكون نموذجًا ذا دلالة بدرجة أكبر فى هذا المضمار غير أننا اقتصرنا فى هذا النموذج الخاص بتجربة محمد على على تحليل كيفية تولية السلطة السياسية وفقا لإرادة الرأى العام وتأسيسها عليه، ثم كيف تعاملت هذه السلطة بعد ذلك مع تيارات الرأى العام وقواه من خلال تحجيمه وتصفيته، وهونمط ذودلالة فى تكرار بعض أبعاده فى التاريخ المصرى المعاصر كما سنرى.

ثانيا: نموذج الحركة العرابية: تبلورحركة الرأى العام المصرى فى مواجهة الاستبداد الداخلى والنفوذ الأجنبى الخارجى:

تعد الحركة العرابية (١٨٧٦-١٨٨٢) نقطة التحول الثانية التى لعبت فيها قوى الرأى العام المصرى أدواراً مهمة وذات دلالة فى علاقتها بالسلطة السياسية الحاكمة إزاء ازدياد النفوذ الأجنبى، وسنحاول رؤية أبعاد هذه القضية، وكيف تفاعلت معها قوى الرأى العام

المصرى حتى أجهض التدخل الأجنبى والاستعمارى الحركة وانتهى باحتلال البلاد ١٨٨٢م.

ـ القضية التى تبلور حولها الرأى العام المصرى وأنتج الحركة العرابية :

كانت القضية المباشرة التى أثارت الحركة العرابية غير منفكة الصلة بتداعيات انهيار تجربة محمد على والسياسات التى اتبعها خلفاؤه، وهى على العموم ترتبط بالجيش تكوينًا وممارسات فقد فرضت فرمانات ١٨٤٠م ألا يتجاوز عدده (١٨ ألف جندى)، وكان قد بلغ فى عهد محمد على (أكثر من ٣٠٠ ألف جندى)، ولاشك أن عدده قد زاد بنسبة بسيطة منذ ١٨٦٦م عن القدر المحدد ولكنه بقى منخفضًا، وقد ترافق مع ذلك الانخفاض ممارسة خلفاء محمد على سياسة تمييزية تميل إلى ترجيح كفة ذوى الأصول غير المصرية، ووقف تصعيد المصريين إضافة إلى جلب بعثة تدريبية أجنبية قوامها ٤٨ ضابطًا تولى بعضهم وظائف قيادية، وقد أثار ذلك استياء صغار الضباط المصريين فى الجيش، وعلى صعيد الممارسات كانت هزيمة الحملة المصرية فى الحبشة ١٨٦٧م، التى سبقتها حركة ترقيات الضباط الشراكسة الذين تولوا مع مجموعة من الضباط الأجانب قيادة الحملة، وقد أثبت أحمد عرابى بعضًا من الوقائع المتعلقة بفشل هذه الحملة وإبادة عدد من فرقها [٣٠] ؛ بسبب نشاط الجواسيس وخيانة بعض الأجانب، وقد أسقطت الهزيمة المبرر الرائج لقصر القيادة على الشراكسة والأجانب، وظهر الطموح المصرى فى تولى مناصب القيادة متلائمًا مع إدراك المصريين لموجبات الكفاية العسكرية، وهكذا توافر لتحرك قوى الرأى العام فى هذا الإطار عاملان على درجة عالية من الأهمية :ـ

الأول : إحساس بالغ بالظلم لدى الضباط المصريين . .

والثانى : هزيمة عسكرية تسببت فيها القيادات من الجيش والدولة، ونُسبت ظلمًا للمصريين (وهذان يشكلان الدافع الخاص للتحرك).

وفضلاً عن ذلك فقد كانت البلاد تشهد أجواء أزمة وطنية عامة من جراء ازدياد النفوذ الأوروبى فى مجال السياسة والاقتصاد بلغ قمته بتعيين وزراء أوروبيين، وبإشراف الأوروبيين على شئون مصر المالية، كما أن النزاع بين الضباط المصريين وغيرهم من ذوى الأصول الشركسية قد اتخذ صبغة وطنية؛ نتيجة لأن الأخيرين احتكروا وضع النخبة الحاكمة المغلقة المتقوية بالنفوذ الأوروبى مما جعل صراع المصريين ضدهم تختلط فيه سمات الأوضاع الوطنية بالأوضاع الطبقية، ومن هنا فإن العاملين تفاعلا معًا فى صنع القضية التى أدت إلى تحرك الرأى العام بقيادة الضباط، وقد أدركت قيادة الرأى العام المصرى فى ذلك الوقت من الضباط العسكريين أبعاد هذه القضية وجاءت حركتها على هذا الأساس.

٢ـ تفاعل قوى الرأى العام المصرى مع القضية:

مع استمرار وازدياد حدة القضية التى حركت الرأى العام المصرى، وانتقال التفاعل معها من الشعور على المستوى الفردى إلى مستوى المناقشة الجماعية إذ من شأن الأسباب ـ سالفة الذكر سواء كانت خاصة بالمؤسسة العسكرية أوعامة بالبلاد ـ أن تُشيع جواً من السخط والفوران، ولكنها وحدها لا تخلق معارضة فعالة منظمة. إنما السبب المباشر لظهور المعارضة هوما عرفته تلك الفترة من تجمع وتحرك سياسى نشيط للأفغانى وجماعته كإطار على درجة معينة من التنظيم يعبر عنه عدة صحف وطنية منها: مصر، والتجارة، والوطن، وأبونضاره، والتنكيت والتبكيت، كما تألفت الجماعات السياسية المناوئة للخديوى والأجانب، وعلى رأسها الحزب الوطنى الذى تكون من قيادات مدنية وأخرى عسكرية ونشر أول بيان له فى نوفمبر ١٨٨٠م، وقبله تكونت «مصر الفتاة» فى ١٨٧٦ كجمعية تعبر عن نفسها بوجه غير رسمى عن طريق صحيفة «أبونضارة» كقيادة الحملات الدعائية للثورة العرابية، وبدأت هذه الأطر تلعب أدواراً سياسية فى توجية وقيادة الرأى العام فمثلاً «عبد السلام المويلحى» الذى تزعم المعارضة بمجلس الشورى ١٨٧٩م، وأعلن مع غيره أنهم «وكلاء الأمة» المدافعون عن حقوقها، وطالبوا بتقرير مسئولية الوزراء لمناقشتهم فى السياسات المالية والضريبية، وهاجموا وزارة نوبار ووزير ماليتها الإنجليزى، ووزير أشغالها الفرنسى، وطالبوا ألا يصدر قانون إلا بموافقة مجلس الشورى، وألا تُشرع سياسة إلا بمشاركتهم كانوا ممن التحقوا بالحركة العرابية كنتاج وثمرة للأدوار السياسية للأفغانى وكانت هذه القيادات بجذورها الشعبية واتصالها بالرأى العام؛ مما قوى السلطة التشريعية بدرجة من الدرجات، ولذلك فإنه لما ذهب رياض باشا للمجلس فى ٢٩ مارس يُعلن قرار الحكومة والخديوى بفض دورة انعقاده، أعلن المجلس رفض الانفضاض محتجًا على امتهان الحكومة له، ومهدداً بالثورة (٣١).

وفى هذه الأجواء كانت مظاهرة الجيش الأولى فى فبراير ١٨٧٩م، التى شارك فيها نحوألفين وخمسمائة من الضباط المصريين، وأسقطت وزارة نوبار المسماه بالوزارة الأوروبية... وتطورات الأمور بعد ذلك إلى اعتقال أحمد عرابى ثم إطلاق سراحه، ومن هنا كانت المظاهرة التالية الكبيرة فى أبريل ١٨٧٩م، والتى ساهم فيها عدد كبير من الضباط والتى تقدم من خلالها أحمد عرابى وزملاؤه إلى ميدان عابدين قصر السلطة السياسية الحاكمة حينئذ، وعرض مطالب الأمة «اللائحة الوطنية» التى تطالب بالحكم النيابى، وتشكيل وزارة مصرية، بالإضافة إلى تلك المطالب الخاصة بالجيش، وكان الر د السلطوى بإعلان ملكيته للبلاد والعباد يهيمن عليه المنطق الدعائى «لقد ورثنا هذه البلاد عن آبائنا،

وما أنتم إلا عبيد إحساناتنا . . » وكان رد قيادة الرأى العام المصرى على ذلك بـ « إن الله لم يخلقنا تراثًا أوعقارًا ، وأننا لن نورث أونستعبد بعد اليوم . . » مكررًا المقولة المشتهرة تاريخيًا « متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارًا . . » ؛ مما يشير إلى طبيعة البناء الفكرى السائد والمهيمن حينئذ ، وهكذا يمكن القول إن الحركة العرابية قد جاءت معبرة عن انسجام مطالب العرابيين فى المؤسسة العسكرية مع المطالب الشعبية والقومية القائمة وقتها ـ وقد تمثل ذلك فى الشعار الذى كان يعبر عن واقع حركة الرأى العام ومطالبها فى ذلك الوقت « مصر للمصريين » . . وهكذا تشكلت الوزارة فى ظل تصاعد الانتفاضة الشعبية التى عمت البلاد ، وتم وضع دستور جديد وتولى محمود سامى البارودى رئاسة الوزارة ، والتى احتل فيها أحمد عرابى وزارة الدفاع ، والخلاصة أن العلاقة بين السلطة السياسية الحاكمة فعلية أوشرعية والرأى العام المصرى بقيادته كانت قد وصلت إلى طريق شبه مسدود ، ومن ثم ينبغى أن نفرق بين أمرين (٣٣) :

الأول : تحرك من قوى الرأى العام ـ قيادته مدنية ـ مهما كان انتماؤها الفئوى فى علاقتها بالسلطة السياسية الحاكمة فإن الأخيرة تستطيع السيطرة عليه والتحكم فيه ، مالم يصل إلى درجة معينة من السعة والانتشار ، والفعل العنيف بحيث يتحول إلى وضع مهدد .

الثانى : تحرك من قوى الرأى العام ـ قيادته عسكرية ـ يخالف أولا يطابق توجه الدولة والسلطة الحاكمة ، فإنه يستدعى منها مباشرة وفور اكتشافه أقصى درجات السرعة فى تصفيته ومواجهته ؛ ذلك لأن هذا التحرك يفيد بذاته تعديلاً مباشراً فى أوضاع السلطة ، وتعمل سلسلة ردود الأفعال المتبادلة عملها السريع فى تصفيه هذا التحرك ، أووقفه ؛ ولما كان التحرك هومن النوع الثانى فقد كان تحرك السلطة السياسية الحاكمة سريعًا فى مواجهته وتصفيته فى نهاية الأمر فكانت هزيمة الثورة واحتلال الإنجليز مصر .

(٣) النتائج والدلالات السياسية لحركة قوى الرأى العام بقيادة الحركة العرابية ، يمكن أن نخرج من استقراء وتحليل فترة الثورة العرابية من زاوية فعالية الرأى العام فى علاقته بالسلطة السياسية بالدلالات التالية :

الدلالة الأولى : كانت الحركة العرابية تعبيراً عن حركة المؤسسة العسكرية ، التفت حولها قوى الرأى العام المصرى ؛ مما أدى إلى توافر أسباب الاقتراب من النجاح لها ، وقد جاءت أيضًا فى وقت أصيب فيه النظام السياسى الحاكم بالترهل ، وازدادت فيه قدرة الدول الاستعمارية على التدخل فى شئون مصر ، واقتربت من هدفها الرئيسى ألا وهواحتلال مصر .

الدلالة الثانية: كانت حركة الرأى العام المصرى ترى نفسها تعبيراً عن وطن له مكانته وتاريخه فى حماية «الديار الإسلامية»، والدفاع عنها ونصرة قضاياها، ولم تكن قضايا من قبيل: «الإسلامية» و«العروبة» أو«الإسلامية» و«العلمانية» قد ظهرت بعد فلم تكن الحركة تمرداً على الخلافة العثمانية وإنما كانت تعترف بالانتماء إليها وتبالغ فى تأكيد هذه الرابطة، ولعل القوى التى كانت تتربص بالحركة العرابية الدوائركانت تعلم مقدار ما لهذه الرابطة من نفوذ على قوى الرأى العام المصرى، ولذلك فإنه كان لإعلان الباب العالى - بضغوط تلك القوى من الدول الاستعمارية - بعصيان عرابى فى المراحل الأخيرة من حركته الأثر الكبير فى انفضاض الرأى العام من حوله؛ مما أسهم بدرجة كبيرة فى التعجيل بنهاية الحركة العرابية وهزيمتها.

الدلالة الثالثة: نجحت الحركة العرابية فى بداية الأمر - جزئيّا - فى تحقيق قدر مهم من النتائج السياسية؛ فقد تمت عملية انتقال فعلى للسلطة السياسية إلى أيدى العرابيين - بعد أن حدث استقطاب فى الموقف بين الثورة وأعدائها وعلى رأسهم الخديوى توفيق وحركة الانتفاضة الشعبية القوية التى عمت المدن والقرى تأييداً للعرابيين وتم تأليف وزارة اشترك فيها من العرابيين أحمد عرابى وزارة الدفاع، وتولى رئاستها محمود سامى البارودى... إلخ، وسميت «وزارة الثورة» - وتم إعلان دستور ١٨٨٢م، وتشكيل مجلس النواب - أى تحققت معظم المطالب التى سعت الحركة العرابية لتحقيقها، وقد أوضح ذلك عرابى فى قوله لبلنت فى فبراير ١٨٨٢م. «لقد كسب الجيش للمصريين حق التكلم فى مجلس النواب، ونحن مصممون على حراسة الشعب المصرى وحمايته من الذين يحاولون إسكات صوته».

الدلالة الرابعة: يبدوأن الأوضاع على المستوى العالمى كلها كانت تقود إلى هزيمة الحركة العرابية، فقد كانت الضغوط قاسية فى «قرن الاستعمار» الذى تم فيه تقسيم العالم القديم بين الدول الاستعمارية آنذاك [٣٥] بحيث كان استعمار مصر فى هذا الإطار وفى تلك الفترة من تاريخها يكاد يكون قدراً مقدوراً لا تستطيع له دفعًا، فلم تكن بقدراتها الذاتية تستطيع صد الغزوالاستعمارى الغربى، ولم تكن الدولة العثمانية أيضًا، وقد دخلت مرحلة الضعف والاضمحلال منذ فترة طويلة بقادرة على مد يد العون، والنصرة والمساعدة لها، وهكذا وضعت نهاية حركة الرأى العام المصرى على أيدى قوات الاحتلال الإنجليزى ١٨٨٢م، وقد أسفرت هزيمة الثورة عن تصفيه أجهزتها، وتنظيماتها، ومؤسساتها الوطنية والديموقراطية؛ فقد ألغى دستور ١٨٨٢ ومجلس نوابه، ووضع قانون نظامى فى ١٨٨٣ يشكل مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية - يتألف الأول

من ٣٠ عضواً منهم ١٤ معينون، والرئيس، والباقى منتخبون عن المحافظات، وتتألف الثانية من أعضاء المجلس الأول فضلاً عن الوزراء و٤٦ عضواً منتخبًا على درجتين- ووظيفة المجلس الأولى استشارية فى مناقشة القوانين والميزانية، ووظيفة الجمعية استشارية أيضًا ماعدا تقرير الضرائب الجديدة. .إلخ .

الدلالة الخامسة: دخلت قوى الرأى العام المصرى فى مرحلة طويلة ممتدة من الجفاف السياسى وسادت فترة ذهول جماهيرى أسماها الرافعى فترة الانحلال القومى « فقلما يوجد من الثورات ما انتهى بخيبة الأمل مثلما انتهت الثورة العرابية»، وكانت السلطة السياسية الحاكمة فى ذلك الوقت قد أصبحت شركة بين ما اصطلح أحمد لطفى السيد على تسميته بالسلطة الشرعية (الخديوى)، والسلطة الفعلية (الاحتلال البريطانى)، ولم تكن «الأمة» بأى معنى من معانيها السياسية سواء السراة أوالأعيان « أصحاب المصالح الحقيقية» أوحتى الطبقة المتوسطة، أوالجماهير الشعبية « أصحاب الجلابيب الزرقاء» قد تبلورت فى تيارات سياسية تستطيع أن تشكل الرأى العام المصرى منفردة، ناهيك عن إفراز قيادة جديدة ولم تكن لها من تأثير مجريات الأمور، وذلك من جراء ما أدماها من جراح الهزيمة سنين عديدة، ولم تسجل وقائع التاريخ المعروفة بداية للتنظيمات والتجمعات السياسية بعد الاحتلال إلا مع الجيل الجديد من أمثال مصطفى كامل ولطفى السيد على اختلاف المشارب والوجهات. وفيما عدا ما ظهر بالهيئتين النيابيتين فى التسعينيات من ارتفاع الأصوات التى تناقش الميزانية، وترفض اعتماد نفقات جيش الاحتلال وتطالب بزيادة المبالغ المخصصة للتعليم وغيره، لم يلحظ أن ظهرت معارضة فعالة منظمة مدة تزيد على عشرين عامًا، ومع فواتح القرن الحالى ظهرت صحيفة «اللواء» الوطنية، ثم « الجريدة» وما لبث أن تكوّن الحزب الوطنى، وحزب الأمة، وحزب الإصلاح على المبادئ الدستورية فى ١٩٠٧، وسجلت الحركة السياسية الوطنية نمواً سريعًا، لاسيما بعد أن استقامت تنظيماتها المختلفة، فقام بجوار الحزب الوطنى نادى المدارس العليا فضلاً عن ظهور التنظيمات النقابية والتعاونية، وعرفت اضطرابات الطلبة والشباب ومظاهراتهم من أجل المطالبة بالدستور وكفالة الحريات والاحتجاج على تقييد حرية الصحافة وعلى إعادة قانون المطبوعات القديم، وغير ذلك مما لا مجال لتفصيله وموضعه الدراسات التاريخية المتخصصة، والمهم أن هذا الانبعاث للحركة السياسية الجماهيرية ولتنظيماتها، قد أثر على الهيئات النيابية القائمة، خاصة منذ ١٩٠٨ إذ انبعث فيها المعارضة رغم بقاء تلك الهيئات على حالها الأول من حيث التشكيل الضيق والسلطات المضغوطة، ودل ذلك على أن العنصر الحاسم لوجود المعارضة الفعالة، لا يتعلق بتشكيل الهيئات النيابية أوسلطتها، بقدر

ما يتعلق بوجود الجماعات السياسية النشيطة وتبلور التيارات السياسية، وهذا العنصر هوالخليق بأن يُكسب الهيئات النيابية وظائفها الديموقراطية الحقة، فضلاً عن الحيوية فى رقابة الحكومة والقدرة على التأثير فى قراراتها ، وهذا يؤكد ما هومسلم فى الفكر السياسى، من أن ما يكسب الهيئات النيابية سلطاتها إزاء الأجهزة التنفيذية المسيطرة على وسائل العنف المشروع، هوما تتمتع به هذه الهيئات من روابط موصولة بالرأى العام، ولا يكون الرأى العام قوة مؤثرة إلا بانتظامه فى جماعات محددة على النحوالذى أكدنا عليه فى الفصل السابق [٣٦].

ويمكن أن ندلل على الحيوية التى دبت فى الرأى العام المصرى ـ وشكلت المقدمة الحقيقية للنموذج الثالث ثورة ١٩١٩م بلحظتين تاريخيتين هما: ظهور مصطفى كامل ونشأة الحزب الوطنى، ومقتل بطرس غالى باشا.

(أ) اللحظة التاريخية الأولى: ظهور مصطفى كامل(١٨٧٤ـ١٩٠٨م).

كانت بمثابة تصاعد فى فعالية علاقة الرأى العام المصرى بالسلطة السياسية الحاكمة، فقد أنشأ جريدة اللواء، وأعلن برنامج الحزب الوطنى فى ٢٢ أكتوبر ١٩٠٧م، وقد وقع على تأييده عدد قدره المحايدون بـ١٧ ألف مصرى ـ وهوعدد ضخم خاصة أنهم جميعًا من المعادين للسلطة الحاكمة ثم انضم إليه الآلاف، وأصبحت اللواء توزع ١٤ ألف نسخة. وكان ما أعلنه من أنه « لا تعارض بين الانتماء الوطنى، والانتماء الإسلامى » أقرب إلى مفاهيم الرأى العام المصرى، وتصوراته فى ذلك الوقت، وكان موقف الحزب الوطنى (الإطار التنظيمى لفاعلية الرأى العام حينئذ) من السلطة السياسية الحاكمة (فعليا: الإنجليز، وشرعيًا: الخديوى) يغلب عليه الصدام مما جعل الوثائق السرية البريطانية والمصادر الموالية لها، مثل صحيفة «المقطم» تصف أتباعه بـ« المتطرفين» أو«المهيجين». . ، كما أوعزت بإنشاء حزب جديد يكون « أقل تطرفًا» ـ وهو« حزب الأمة» الذى قدم مفهومًا للوطنية يقوم على الرؤية العلمانية، وشهدت البلاد لأول مرة فى تاريخ العمل الحزبى مظاهرات حاشدة ضد الإنجليز وأفندينا ١٩٠٩ـ١٩١٠م.

(ب) اللحظة التاريخية الثانية هى اغتيال بطرس غالى باشا:

تتلخص القضية التى أثارت الرأى العام المصرى أنه فى عام ١٩١٠م رأى « المستشار المالى البريطانى ومعه حكومة الخديوى (وكان يرأس الوزارة بطرس غالى باشا) ـ الاتفاق مع شركة قناة السويس على مد امتياز الشركة أربعين عامًا تالية لانتهاء الامتياز فى ١٩٦٨م (أى ينتهى الامتياز وفقًا لذلك فى ٢٠٠٨ م) فى مقابل أربعة ملايين من الجنيهات، فضلاً

عن حصة ضئيلة من الأرباح تتم زيادته تدريجيًا كل عشر سنوات وتصل إلى ٥٠٪ خلال مدة محدودة . . المهم فى هذا الأمر أن الزعيم الوطنى محمد فريد والحزب الوطنى الأصلى شن هجومًا على المشروع، وقام بتعبئة الرأى العام المصرى ضده، وقد كان الموضوع يمثل حساسية خاصة لديه ؛ إذ تعى ذاكرته التاريخية ما ارتبط بعملية حفر القناة من ظلم للمصريين وموت الآلاف منهم تحت سوط السخرة، وما ارتبط بالقناة من ازدياد تغلغل النفوذ الأجنبى الذى أدى إلى إجهاض الحركة العرابية وانتهى بالاحتلال (ويُقال إن عرابى حاول ردم القناة ؛ كى يمنع الزحف الإنجليزى عن طريقها . . . إلخ)، وهكذا فإن «الصورة الذهنية « لدى قوى الرأى العام فى ذلك الوقت بالنسبة لمد امتياز الشركة، كما لوكانت مرادفًا لإطالة أمد الاحتلال والاستبداد معًا، ونتيجة لضغوطها فى ذلك الوقت اضطرت الحكومة أن تطرح المشروع على الجمعية العمومية، وأن تفوضها فى قبوله أورفضه فأصدرت الجمعية فى ٧ أبريل قرارًا برفضه، المهم أنه أثناء نظر الموضوع اغتيل بطرس غالى رئيس الوزراء، وكان المشروع من أسباب اغتيال الوردانى له ـ ودل ذلك الاغتيال على مقدار تذمر ورفض الرأى العام المصرى له بقياده الحزب الوطنى (وكان الوردانى من شبابه)، وحاول الاحتلال أن يعطى الحادث طابعًا طائفيًا، ولكن الوعى العام المصرى فى ذلك الوقت استطاع أن يستوعب المدلول السياسى للحادث ويعطيه وزنه وحجمه ومغزاه الحقيقى[٣٧] .

وبهذا الحادث دخلت البلاد فى موجه من الشروع فى العنف والاغتيالات السياسية بتأييد ما من الحزب الوطنى وقد تناثرت وقائعها حتى ١٩١٩م، غير أن الدلالة السياسية المهمة التى نستخلصها من ذلك ـ خاصة أن موجات هذا التعبير عن الرأى والنشاط السياسى المطبوع باستخدام العنف قد تكررت فى الحياة السياسية المصرية فى دورات تحتاج إلى تفسير متكامل ؛ غير أن أحد التفسيرات المقدمة لها هوعدم التناسب بين حجم المعارضة الفعلى وبين الإمكانيات الضعيفة لظهورها من خلال المؤسسات الرسمية، وضعف تأثيرها فيما تتخذه من قرارات وسياسات، وهوما يسميه البعض بالوظيفة التطويرية للسلطة السياسية الحاكمة بحيث يأتى البناء السياسى للدولة معبراً عن طبيعة الواقع والقوى الاجتماعية المختلفة وتيارات الرأى العام الفاعلة .

ثالثًا: نموذج ثورة ١٩١٩م تأسيس الرأى العام المصرى للسلطة السياسية..

يمكننا تناول هذا النموذج وفق المحكات التحليلية التالية :

أولاً : قضية الرأى العام المصرى التى أدت إلى قيام ثورة ١٩١٩م :

انتهت الحركة العرابية بالاحتلال الفعلى لمصر ١٨٨٢م وظل الوجود البريطانى واقعيًا

سواء فى صورته العسكرية كقوات الاحتلال، أوكنفوذ سياسى فعلى يمارسه المعتمد البريطانى من خلال المستشارين الذين يتحركون بإرادته، أومن خلال الشرعية المصرية - ولم يكن له سند قانونى محدد حتى تم فرض الحماية ١٩١٤م [٣٨]؛ وبالتالى كانت قضية الاستقلال السياسى هى القضية التى تمحورت حولها جهود قوى الرأى العام المصرى وحركته فى هذا النموذج طيلة السنوات من ١٩١٩-١٩٢٣م، وسنركز على ما يمكن تسميته مفاصل تحركه - فى ظل سخط عام على الاحتلال الإنجليزى - نرصدها فى ثلاثة تفاعلات أساسية تعكس علاقة صراعية مع السلطة السياسية الحاكمة فى مصر، وهى:

(أ) حركة جمع التوكيلات من الشعب وعدم تعاون الرأى العام مع لجنة ملنر ومقاطعتها:

عندما ذهب سعد زغلول ورفاقه إلى المندوب السامى البريطانى يطلبون منه السماح لهم بالسفر لعرض قضية البلاد على مؤتمر باريس الذى عقد بعد نهاية الحرب العالمية الأولى لبحث شئون المستعمرات رفض متعللاً بأنهم لا يملكون حق التحدث باسم الرأى العام المصرى؛ مما أدى إلى قيام حركة جمع « التوكيلات» من كافة أرجاء البلاد لهم كتفويض لرفع «قضية»استقلال البلاد والتحدث نيابة عن الرأى العام وعرض مطالبه أمام المؤتمر، وكان الرد الإنجليزى هوالقبض على سعد ورفاقه ونفيهم خارج البلاد - فاشتعلت الثورة الشاملة مطالبة بالاستقلال، فكان أن تم الإفراج عن سعد زغلول ورفاقه، وفى هذه الآونة جاءت لجنة ملنر بحجة معرفة آراء المصريين ومطالبهم للالتفاف على تفويض الرأى العام المصرى للوفد، وفهمت قوى الرأى العام المصرى مغزى تحرك لجنة ملنر فقاطعتها، وطلبت من أعضاء اللجنة التحدث مع من أعطاهم الرأى العام المصرى - وكان قد أطلق عليهم فى خضم هذا التحرك الوفد - «توكيلات عامة» للحديث فى شأن قضيته (الاستقلال)، وهكذا كانت حركة جمع التوكيلات من ناحية ومقاطعة لجنة ملنر من ناحية أخرى موقفين متكاملين يمثلان ردا قويًا وطبيعيًا وجزءاً من مسيرة علاقة قوى الرأى العام المصرى بالسلطة السياسية الحاكمة فعليّا (الإنجليز)، وهكذا أفشلت حركة الرأى العام المصرى مهمة لجنة ملنر وأعادت التأكيد على قيادة الوفد وأحقيته فى التحدث باسم الرأى العام المصرى.

(ب) إضراب أقسام كبيرة من جهاز الإدارة المصرى (الموظفين):

كانت تلك الإضرابات تعبيراً عن موقف قوى الرأى العام المصرى من الأحداث، ففى أبريل ١٩١٩م دخل عمال الترام فى إضراب شامل من ١٣ مارس وحتى ٢ مايو١٩١٩م، ثم أضربت فى أبريل من العام نفسه أقسام من جهاز الإدارة المصرية ذاته الأمر الذى أدرك

معه الإنجليز استحالة الاستمرار فى حكم مصر - بهذه الطريقة - وقد عبر المندوب السامى اللنبى فى مراسلاته مع كيرزن وزير الخارجية البريطانية أن « الحكومة أصبحت مستحيلة» . (٣٩)

(ج) العصيان المدنى الشامل مع الدعوة إلى مقاطعة الإنجليز : مع العصيان المدنى الشامل الذى أشرنا إليه وكانت أخطر وجوه المقاطعة هوعدم التعاون معهم فى أجهزة الحكم - سواء بالنسبة لتشكيل الوزارة، أوبالنسبة لوسائل تنفيذ القرارات الإنجليزية عبر أجهزة الإدارة المصرية، وإذا كانت السلطة الفعلية (الإنجليز) تمارس سيطرتها وتأثيرها عبر أجهزة السلطة التشريعية، فإن هذا الأمر يعنى فى تلك الفترة توقف النفوذ الإنجليزى عمليًا، وأصبحت الحكومة مستحيلة بالفعل .

وهكذا يمكن القول بشكل عام بأن ثورة ١٩١٩م تمثل علامة فارقة فى تأصيل مواقف قوى الرأى العام المصرى من السلطة السياسية الحاكمة ومدى تفاعلها مع الأحداث السياسية، وهى رد عملى على أتباع مدارس الاستشراق السياسى القائلين بسلبية الرأى العام والشعب عمومًا فالمصرى عندما يفقد الأمل فى التغيير السلمى يتحول إلى قوى فعالة ومؤثرة، وعمومًا تفاعلت الأحداث السابقة بصدد المطالبة بالاستقلال والجلاء .

ثانيًا : تحليل طبيعة القوى القائدة لحركة الرأى العام المصرى فى الثورة :

تعد ثورة ١٩١٩ - خلافًا للنموذجين السابق و اللاحق - ثورة شعب قادتها بالأساس صفوة مدنية - فما طبيعة الصفوة التى قادت الحركة الجماهيرية لقوى الرأى العام المصرى ؟

١- حملت قيادة حركة الرأى العام سمت الدولة المصرية وجهازها ؛ أى كانت من عناصر النخبة الحاكمة (وبالذات من الجمعية التشريعية، والتى كانت موقوفة النشاط منذ ١٩١٤م فى ظل فرض الحماية) ؛ فالثلاثة الذين قابلوا «السير وينجت» المندوب السامى البريطانى فى ١٣ نوفمبر ١٩١٨م مطالبين باستقلال مصر كانوا أعضاء فى الجمعية التشريعية، سعد زغلول مثلاً كان وكيلها المنتخب، وكان خمسة من أعضاء الوفد السبعة أعضاء فى الجمعية التشريعية، وهكذا فإن قادة حركة الرأى العام وجدوا فى الجمعية التشريعية - وإن كانت متوقفة - ما يحوطهم بسمة من سمات الدولة، ويصبغهم بصبغتها الشرعية فى نشاطهم المبكر، كما أن سعد زغلول كان على اتصال بحسين رشدى رئيس الوزراء فى هذا السعى المبكر، فهؤلاء القادة «كانوا أشبه بمجلس وزراء بما يحوطهم من سمت الدولة، ولولم يكونوا من أعضائها الفعليين فى ذلك الوقت : كانوا وزراء، وموظفين كباراً سابقين أومن الوجوه ذات الثقل الرسمى والاعتراف العام» . (٣٩)

٢- مدت القيادة السابقة أواصر العلاقة مع رجال جهاز الإدارة المصرية وقياداته الكبيرة

والذى كان قد بقى - لأسباب داخلية ودولية عديدة ورغم الاحتلال البريطانى الذى كان قد استمر حينئذ ٣٧ عامًا - مصريّا فى الصميم : هيكلاً، وجمعًا للمعلومات وتنفيذا للسياسات، وإدارة للشئون العامة والمرافق، كما بقيت هيئات صنع القرار المصرى موجودة على رأس هذا الهرم السياسى والإدارى كالوزراء والسراى، وكانت هيمنة الإنجليز عليه من خلال قنوات تحويل اصطناعية فى قمته بواسطة «مستشارين» إنجليز فى بعض الوزارات، وبعض كبار الموظفين منهم فقط، ومن خلال هذه القنوات كانت تجرى إدارة المندوب السامى، لتصدر بها قرارات مصرية، يتحرك وفقًا لها جهاز الدولة برمته، ويقف جيش الاحتلال ليحمى تلك القنوات الاصطناعية « وهكذا فإن جهاز الإدارة المصرى تحرك متجاوبًا مع الثورة - كما أسلفنا - حتى أصبحت الحكومة مستحيلة بل إن بعض قيادات الجهاز الإدارى فى ذلك الوقت كانت ضالعة فى قيادة الثورة، ولنتذكر أن عبد الرحمن فهمى كان مديراً لإحدى المديريات وفى الوقت نفسه قائداً للنظام السرى الذى يحمى الثورة ويحافظ عليها» (٤٠).

٣- لوحظ غياب الجيش - كمؤسسة - عن قيادة حركة الرأى العام الثورية (مقارنة بالنموذجين السابقين، والنموذج اللاحق الذى سنتناوله فيما بعد) بالرغم من اشتراك بعض صغار الضباط فى مظاهراتها وتكوين جمعية سرية فى الخرطوم واعتقال بعض أعضائها العسكريين فى ذلك الوقت، وقد قيل فى تبرير ذلك الغياب (٤١) :

أ - عدم اقتناع قيادة الوفد بالعنف سبيلاً للتغيير، يرد عليه بأن الوفد تشكل مع حركة الرأى العام المصرى ولم يكن له قبل ذلك فكر أوتنظيم مستقل ومستقر، ووجود قيادات غير مقتنعة بالعنف مثل محمد شريف أثناء الحركة العرابية لم يكن سببًا كافيًا لتفسير ابتعاد الجيش عن الثورة وقتها .

ب - سيطرة الإنجليز على قيادة الجيش فى ١٩١٩م، ويرد عليه بأن ذلك لا يكفى سببًا مفسراً ؛ فالحركة العرابية فى ١٨٨١م قامت ضد قيادات الجيش الشركسية رغم سيطرتهم عليه، وانتصار بريطانيا فى الحرب العالمية الأولى لا يكفى لابتعاد الجيش المصرى عن ثورة ١٩١٩م، فقد قامت الحركة الكمالية فى تركيا بالجيش رغم ما كان يعانيه من هزيمة جعلته فى أشد حالات الانهيار .

ج - الرأى الذى نتفق معه هوأن تغييب الجيش المصرى فى أرجاء السودان قرابة ربع قرن سابق على الثورة فضلاً عن هيمنة الإنجليز على وظائفه القيادية قرابة أربعين عامًا سابقة

هوالذى أدى إلى غياب الجيش كمؤسسة عن القيام بدور محورى فى هذه الثورة، وفى قيادة حركة الرأى العام أثناء أحداثها الشاملة.

ثالثًا: النتائج والدلالات السياسية لحركة قوى الرأى العام المصرى:

ويمكن أن نرصد عددًا من النتائج والدلالات التى تمخضت عنها حركة الرأى العام المصرى فى الثورة:

الدلالة الأولى: كان تصريح ٢٨ فبراير، ودستور ١٩٢٣ من المكاسب المباشرة لحركة الرأى العام وتفاعلاته أثناء الثورة؛ فقد كان تصريح ٢٨ فبراير - رغم كونه مشروطًا - يعكس تراجعًا إنجليزيًا واضحًا واعترافًا بالاستقلال الأسمى لمصر، وإنهاء الحماية البريطانية، وعودة الوضع البريطانى لكى يكون واقعيًا وليس مشروعًا، ولذلك فإن الإنجليز حرصوا على إبرام معاهدة؛ لكى تقنن وجودهم فى مصر، وهذا ما فشلوا فيه فى الفترة من ١٩١٩-١٩٣٦م حين عقدوا المعاهدة المعروفة بهذا الاسم، وقد أعطى ذلك إمكانية لكى تعمل الإدارة المصرية - فى أجواء من الحرية ليست كاملة، ولكنها بالنسبة لما عرفته مصر لم تكن مسبوقة على مدى الأربعين عامًا الماضية، ويؤكد ذلك أن بعض المستعمرات البريطانية - كالهند والمستعمرات الأفريقية مثلا - كانت ترى فى هذا القدر مميزا لمصر تغبطها عليه وتسعى للاقتراب منه. أما دستور مصر ١٩٢٣م - فإنه لأول مرة فى تاريخ مصر - باستثناء عام واحد - أثناء دستور العرابيين ١٨٨٠م - أعطيت قوى الرأى العام المصرى إمكانية لتقييد سلطة الاستبداد السياسى الملكى، صحيح أنه بقيت للملك سلطات واسعة وكبيرة، ولكنها صارت مقيدة ومهددة بأكثر من ذى قبل.

الدلالة الثانية: برزت قوة الرأى العام المصرى واتسع نطاق الجماعة الوطنية؛ لتصبح تيارًا عريضًا، وغدا تقسيم « السلطة الشرعية» و«السلطة الفعلية» و«أصحاب المصالح الحقيقية» فى الشعب المصرى غير ذى معنى، فقد أثبتت أحداث الثورة أن الأمة هى الجماعة المطالبة بالاستقلال الوطنى والتى اتسعت واقعيا؛ لتشمل السواد الأعظم - وبتعبير سعد زغلول - أصحاب الجلابيب الزرقاء، وفى هذا الإطار جاءت نشأة حزب الوفد - كتجمع للحركة الوطنية المصرية - وكانت الرموز «زعيم الأمة»، و«بيت الأمة»، و«أم المصريين» تعبيرًا عن ذلك... إلخ فلم يكن حزب الوفد مجرد «حزب» بالمعنى المتداول فى الدراسات السياسية، وإنما كان جبهة عريضة لمختلف قوى الأمة المصرية[٤٢].

الدلالة الثالثة: بداية البلورة الحقيقية للجماعة الوطنية المصرية، فغدت الدعوة إلى المصرية أمرًا «واقعيًا بمعنى معين، وكانت قد بدأت تقوى شيئًا فشيئًا كأمر واقع عقب هزيمة

محمد على ١٨٤٠م، ثم صارت «سياسة» تمييز وانفصال تدريجى للقطر المصرى عن الجماعة السياسية الإسلامية التى تمثلها الخلافة العثمانية وذلك منذ عهد إسماعيل بحيث بقيت الرابطة بدولة الخلافة اسمية وإن بقى لها درجة من درجات التفوق على الجسد الأساسى للرأى العام المصرى - ومع الاحتلال الإنجليزى أصبحت هذه الدعوة أمرًا واقعيًا؛ لأن نفوذ الدولة العثمانية صار منتهيًا، كل ذلك غذى وقوى - على مدى أربعين عاما - من «الروح المصرية»، ثم ظهرت نخبة تطالب بالوطنية المصرية وتضع لها إطارًا فكريًا متجاهلة الإطار العربى والإسلامى (وقد عبر عن ذلك حزب الأمة الذى قام برعاية قوى الاحتلال الإنجليزى) . . . وكان يضاده على طول الخط حركة الحزب الوطنى - بزعامة مصطفى كامل ومن بعده محمد فريد، حيث ظلت الوطنية المصرية مرتبطة طوال فترة الحرب العالمية الأولى - بالإسلامية السياسية ودولة الخلافة، ولعل الذى أخل بهذا الوضع - انتهاء الحرب بهزيمة الدولة العثمانية ؛ فأصبحت الدولة المجسدة والمشخصة لفكرة الخلافة غير قائمة عمليًا، ولم تكن ثمة دعوة لقيام جماعة أخرى لها من الحضور السابق والقوة الحالية ما يمكنها أن تسد هذا الفراغ الفكرى فى قضية الانتماء والهوية ؛ ولذلك صارت الجامعة المصرية حقيقة واقعة لا يقوم ما يخالفها فى الواقع السياسى ولا ما يتحداها من دعاوى تجميع سياسى عربى أوإسلامى[٤٣] (يلاحظ أن نشأة جماعة الإخوان المسلمين قد تم بعد ذلك بعدة سنين ولم تنتقل إلى إعلان دخولها المعترك السياسى إلا فى منتصف الثلاثينيات) فقد كانت الفكرة المصرية هى الوعاء السياسى الوحيد القائم الذى يمكن فى إطاره المطالبة بالاستقلال السياسى بعد الحرب العالمية الأولى - وهذا هوالذى أعطى لثورة ١٩١٩م طابعها المصرى . . . باعتبار أن مصر وحدة انتماء انفصلت عن الوحدات الأعم، وصارت تشكل خلية متميزة ومستقلة فى أرض الواقع . . . وقد تساند ذلك مع وجود حقيقة واقعية (عناصر دولة وفق التحديد القانونى المعروف : إقليم، وحكومة . . . إلخ) فكان ذلك هوالتكوين المصرى، وهكذا ظهرت فكرة الجامعة الوطنية المصرية عبر تطور طبيعى وواقعى فرضته الظروف ومقتضيات الواقع والأمور[٤٤].

الدلالة الرابعة : بدأت قيادة الحركة الوطنية تقوم متصفة بالوصف «العلمانى» لا بالوصف الإسلامى، بداية من ثورة ١٩١٩م وعبر تداعياتها المختلفة - على عكس ما كانت تقوم به حركة المقاومة قبل الحرب العالمية الأولى - سواء كان ذلك فى مصر (الحزب الوطنى) أوفى غيرها من البلاد (المهدية) فى السودان، (السنوسية) فى ليبيا، (الخطابى) فى المغرب، (الأفغانى) فى إيران وبلاد جنوب شرق آسيا . . . إلخ . وقد كان ذلك مرتبطًا - بدرجة من الدرجات - بنخبة تمت صناعتها أو جيل تمت تربيته وإعداده - وفقًا لمنهج وخطة مدرسة

دنلوب الاستعمارية فى مصر ـ سواء كان ذلك فى مدرسة الحقوق الخديوية، ودار المعلمين ثم مدرسة المعلمين العليا . . . إلخ، وكانت هذه النخبة من الذين قادوا حركة ١٩١٩ وبالذات عملية التغيير بعدها . . . ولذلك فإن هذه «النخبة حملت القضية السياسية فقط ـ أى كانت قاصرة على الجانب السياسى دون الثقافى والحضارى ـ وفهمت قضية النهضة على أنها مرادفة للتحديث على النمط الغربى ؛ فقد حملت مشروع «الاستقلال عن الغرب، والتحديث على نمطه فى الوقت نفسه، وهكذا فإن زمن الثورة شاهد على بداية العملية الكبرى لتغريب مصر، فلم تأت بمضمون جديد يحقق الاستقلال حضاريًا، فظل الغرب ملازمًا للفكر، وظل الاستقلال منقوصًا»(٤٥)

الدلالة الخامسة: تتعلق بجانب يتم تجهيله ـ من قبل كثير من الذين يكتبون عن ثورة ١٩١٩م ؛ وقد برز حديثًا بعد نشر مراسلات سعد زغلول مع عبد الرحمن فهمى الذى كان يقود الجهاز الخاص أوالسرى لثورة ١٩١٩م ـ وهوعلاقة العنف بالحركة الجماهيرية ـ أو بتحرك قوى الرأى العام المصرى، وقد رأينا أن تعبيرات حركة الرأى العام المصرى تخرج عن الطابع السلمى إلى الطابع العنيف عندما لا تستوعبها القنوات أوالمؤسسات السياسية الرسمية للنظام، أوتكون هى أكبر من قدراتها الفعلية أوطاقات احتمالها، أوعندما تعجز تلك المؤسسات عن أن تبلور اتجاهات الرأى العام أوتأخذها فى الاعتبار فى قراراتها أوسياساتها، غير أن القوى القائدة لحركة الرأى العام قد تستخدم العنف أيضًا بالإضافة إلى قوة ضغوط الرأى العام كوسيلة للحفاظ على زخمه وقوته، وهذا هوالدرس الذى تقدمه ثورة ١٩١٩م ـ فقد كانت الحركة الأساسية له تعبيرًا عن إجماع وطنى ومقاومة ضد الإنجليز ـ وكان التحرك الشعبى هوالأساس ـ وقد أدى ذلك كما رأينا إلى أن أصبحت «الحكومة مستحيلة»، وفى هذه الأجواء أصبح «المخالفون» خارجين على الإجماع الوطنى ؛ ولذلك فإن هذا الجهاز الخاص لثورة ١٩١٩م ـ تم استخدامه كعنصر رادع للخروج على هذا الإطار المجمع عليه، ورادع لاستخدام الإنجليز للسلاح لإجهاض تحرك قوى الرأى العام المصرية.

الدلالة السادسة: أدت ظروف الثورة وحركة قوى الرأى العام المصرى إلى لحظة من لحظات التلاحم بين مكونات النسيج المصرى فى مواجهة العدو«الأجنبى» وهوالاحتلال البريطانى إلى بروز «مفهوم المواطنة المصرية» الأمر الذى يتعلق بالتكوين الجمعى المصرى، أى أن مفهوم الجماعة الوطنية المصرية يتعلق بطبيعة العلاقة والرابطة السياسية ـ فمصرية الحركة التى أفرزتها ثورة ١٩١٩م لم تكن رد فعل لسياسة التفرقة البريطانية، ولا كانت نشاطًا يقصد به مجرد دحض «تهمة» الطائفية ـ بل كانت اتجاها يستمد أساسه الرصين من الرغبة العامة فى تكوين الجماعة السياسية تكوينًا مصريًا، ومزج الأهالى فى كيان سياسى

واحد، وإيجاد الصيغة الملائمة لتأكيد قوة التماسك بين «الأهلين» ولاشك فى أن اتحاد «عنصرى الأمة» فى ثورة ١٩١٩م هوأعظم إنجازات الشعب المصرى، وإنشاء الجماعة الوطنية فى مصر على أساس وطيد.

الدلالة السابعة: حاولت قوى الرأى العام المصرية بعد انتهاء الثورة ـ ونجاحاتها الجزئية استلام مقاليد السلطة المصرية، حاول ذلك حزب الوفد على الصعيد السياسى، وحاولته على الصعيد الاقتصادى مجموعة بنك مصر، وكان إخفاق الوفد؛ بسبب عدم تمكنه من الاستمرار فى الحكم من ناحية؛ وبسبب قبوله لكثير من شروط الإنجليز فى سبيل ذلك، وكان إخفاق مجموعة بنك مصر حين زاد تحالفها مع الرأسمالية المتمصرة والأجنبية وخضوعها بالتالى للسوق الرأسمالية العالمية، وقد كان هذا الإخفاق على الصعيدين السياسى والاقتصادى فى تحقيق استقلالية جهاز الدولة المصرى وتماسكه فى حل مشكلات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية سببًا فى بروز النخب السياسية والفكرية خارج أطر المشروعية القانونية، ودخول البلاد فى موجات من العنف والاغتيالات من تلك التى تميز الفترة من ١٩٤٦م ـ حتى قيام حركة يوليو ١٩٥٢م[٤٦].

* * *

المبحث الثانى

النماذج المعاصرة لعلاقة السلطة السياسية الحاكمة بالرأى العام

تقتضى مناقشة النماذج المعاصرة لعلاقة السلطة السياسية بالرأى العام أن تكون نقطة البداية هى النموذج الذى قدمته حركة يوليو١٩٥٢م، والتى تعد نقطة التحول الرابعة فى التاريخ المصرى الحديث، ومما يزكى التركيز على هذا النموذج أنه يحفل بالكثير من الدلالات السياسية؛ مما يجعل منه أهم النماذج التى يجب دراستها، واستخلاص هذه الدلالات التى لاتزال ممتدة فى واقعنا الحالى - بشكل أوبآخر - ووفقًا لآراء الكثيرين ومنذ قيام حركة الجيش فى ١٩٥٢م التى كانت انتقالا بالبلاد من وضعية إلى وضعية أخرى مخالفة لها بصدد طبيعة النظام السياسى وتوجهاته فى التعامل مع الرأى العام والقوى المجتمعية المختلفة.

ورغم كثرة الدراسات التى تناولت النظام السياسى الذى انبثق عن حركة يوليو من جميع جوانبه - الفكرية والأيديولوچية والنظمية - بالإضافة إلى ممارساته السياسية، والاجتماعية والاقتصادية. . . . إلخ إلا أننا لاحظنا ندرة الدراسات التى تركز على علاقته بقوى الرأى العام المصرى وحركته العامة، ومن هنا تأتى أهميه تناول هذه الخبرة المعاصرة، وقد حاولت بعض الكتابات التنظير لها من منطلق حق مقاومة الطغيان، إلا أن هناك دراسات أخرى أثارت ا لتساؤل عن مدى إمكانية تعبير المؤسسة العسكرية فى حركتها الثورية، أوتأصيل دورها الانقلابى على حق مقاومة الطغيان على النحوالذى سنناقشه فى الفصل القادم، وأيّا ما كان الأمر فقد كانت أزمة مارس ١٩٥٤ حاسمة وذات دلالة بصدد علاقة الحركة بالرأى العام ولاتزال آثارها وتداعياتها ممتدة على نحوما سنرى.

والواقع أن نموذج حركة يوليويقدم ثلاثة أنماط من خبرة التعامل مع الرأى العام المصرى، يترجم كل نمط منها طبيعة السلطة السياسية الحاكمة و إدراك القيادة السياسية للرأى العام ومنطق التعامل معه، بالإضافة إلى طبيعة القضية التى تحرك أو تم من خلالها تحريك قوى الرأى العام المصرى، والمناخ العام الذى يجرى فى إطاره عملية التفاعل معه، وبالطبع فإن لكل نمط من هذه الأنماط سمته العام وخصائصه التى يتفرد بها عن النمطين

الآخرين، غير أن هناك استمرارية معينة لعدد مهم من السمات والخصائص تقدم لنا السند العلمى لدراستها فى إطار نموذج واحد وتحليل دلالتها الأساسية فى إطار مقارن، وعلى هذا فإننا فى هذا المبحث سوف نتناول بالتحليل الأنماط الثلاثة :-

ففى الأول: نتناول نمط تعبئة الرأى العام وصنعه والذى عرفته الفترة الناصرية، **وفى الثانى:** نتناول نمط التلاعب بالرأى العام والذى عرفته الفترة الساداتية، **وفى الثالث:** نتناول نمط تحييد الرأى العام فى الفترة الحالية، ونختتم بالخصائص والسمات العامة المشتركة لهذه الأنماط الثلاثة فى علاقة السلطة السياسية بالرأى العام، وجوهرها عملية تشكيل الرأى العام والهيمنة عليه وصنعه . .

أولا: نموذج تعبئة الرأى العام (١٩٥٢ - ١٩٧١):-

قامت حركة الجيش فى يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢م كانقلاب عسكرى على الحكم القائم تعبيراً عن رفض الجناح العسكرى لمؤسسة إدارة الحكم لما وصلت إليه أوضاع البلاد عامة والجيش خاصة، ولتتبنى استكمال عملية الاستقلال ولتوسع دلالته ولتجعله حقيقة واقعة، وأيضا لترسخ عملية التحديث وتنشئ الدولة العصرية، إضافة لإصلاح أحوال المجتمع ومحاربة الفساد . . . إلخ . .

١ - القضية المحورية التى أثارت قوى الرأى العام المصرى، وشكلت أسس التحرك العملى:

يمكن أن نرصد بدايات تبلور الأحداث بصدد القضية التى أثارت الرأى العام المصرى منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية حتى قيام الحركة، وهى موضوع الجلاء الإنجليزى وإنتشار الفساد، وقد كانت هذه القضية من أهم مسالك صناعة الرأى العام وتعبئته حول أحداثها ووسائلها الأمر الذى كان محور الأحداث العنيفة التى سبقت قيام الحركة ومهدت لها[٤٧]؛ والجدير بالذكر أن هذه القضية تمتلك استمرارية معينة فى النموذجين السابقين، ولكن نتيجة للتطور فى الفترة السابقة على الثورة بصدد عملية الحشد والتعبئة وفى الفكر السياسى المصاحب؛ لذلك - فإن مطلب «الاستقلال» بوصفه الحل الذى تقدمه قوى الرأى العام المصرى للقضية الوطنية، قد لحقه الكثير من عناصر النمو والتعميق، فلم يعد **«الاستقلال السياسى»** مجرد «إجلاء» الإنجليز عن مصر - كما كان فى النموذج السابق - وإنما صار تحريراً للإرادة السياسية الوطنية من الضغوط الخارجية المفروضة عليها، ورفضا لمعاهدات الدفاع المشترك مع القوى الكبرى، وللدخول فى الأحلاف العسكرية مع الدول الكبرى، وللانضواء تحت هيمنة أى من القوى السياسية العالمية فى صراعاتها المتداخلة، ومن هنا بدأت تتبلور ملامح الحياد الإيجابى [٤٨].

ومن **ناحية ثانية** فقد اتسع نطاق «الاستقلال الوطنى»، وساهم فى ذلك ظهور القضية الفلسطينية التى وجدت صداها لدى مختلف قوى الرأى العام المصرية الوطنية والإسلامية، وحتى تلك القوى الوطنية التى تركز بالأساس على استقلال مصر « مثل حزب الوفد»، بدأت تستشعر الخطر على الاستقلال المصرى ذاته، وذلك من جراء تحقق المشروع الصهيونى فى المنطقة تحت الرعاية البريطانية أولاً، ثم الأمريكية بعد ذلك، وبدأ توجه «الوطنية المصرية» نحو إيجاد صيغة لتجميع القوى والأقطار العربية - وخاصة دول المشرق العربى التى كانت قد حصلت على استقلالها السياسى فى تلك الفترة (العراق، وسوريا، ولبنان) بجانب السعودية واليمن (وهى دول لم تتعرض تاريخيًا للاحتلال) وبدأت تظهر فكرة الوحدة العربية فى إطار السياسات الوطنية، ومن **ناحية ثالثة** بدأت قوى الرأى العام المصرى تدرك أن «قضية الاستقلال»، لكى تتحقق بشكل جاد فلابد من إزاحة الهيمنة الأجنبية، والتى كانت تمارس نفوذها على الاقتصاد المصرى من خلال سيطرتها على البنوك - كمجال للاستثمار - وعلى شركات التأمين التى تشارك البنوك فى جمع الأموال، والوكالات التجارية التى تسيطر على تجارة الصادرات والواردات، وتتحكم فى السوق المصرية من خلال ذلك، ومن هنا بدأت المطالبة بإلغاء الامتيازات الأجنبية، وبدأ يضاف إلى فكرة الاستقلال الوطنى فكرة الاستقلال الاقتصادى.

ومن **ناحية رابعة** وعلى مدى الثلاثينيات والأربعينيات بدأ الوعى المصرى يدرك - بشكل أو بآخر - أن القوى التى قادت ثورة ١٩١٩ أوسيطرت عليها من بعد - كانت تعكس « توجهًا علمانيًا» وصبغت فكرة الاستقلال السياسى بهذه « الصبغة العلمانية» وحصرت فكرته فى كونه إجلاء للمحتل الأجنبى بقصد بناء «مجتمع جديد» على صورة «المجتمعات الغربية» ونسقها، ومن هنا بدأت تظهر الحركة الإسلامية مشكلة رافدًا مهمًا وواسعًا - يؤكد على «الهوية والمرجعية الإسلامية» للحركة الوطنية - وهى الهوية والمرجعية التى بدونها لا يثبت الشعور بالتميز العقدى والحضارى، والذى يؤدى بالتالى إلى الحفاظ على الجماعة الوطنية بما تملك من تراث، وتماسك اجتماعى وجماعى بنى على هذا الارتباط بالعقيدة الإسلامية.

وهكذا ظهرت الحركة الإسلامية الوطنية تنبه إلى وجوب أن يندرج فى إطار مفهوم الاستقلال الوطنى السياسى والاقتصادى مفهوم للتميز العقدى والحضارى عن الغرب، وبدأ يشيع فى الأجواء - فى فترة الأربعينيات - كل ما سبق، وأخذ يتبلور كوضع طبيعى أن يقوم على أمر كل بعد من أبعاد « مفهوم الاستقلال الوطنى» جماعة، أوتيار، أوحزب سياسى . . . إلخ يؤكد عليه، ويوضح أهمية هذا الجانب من أبعاد القضية التى أثارت الرأى

العام، وفيما **يرى البعض** «أنه كان حريّا بأن تتكامل هذه الجوانب لتشكل تياراً سياسيًا أساسيا يقود الرأى العام المصرى يجمع بين تأكيد الذات الحضارية، والاستقلال الفكرى والعقدى، إلى الاستقلال السياسى إلى الاستقلال الاقتصادى إلى النظر الشامل فى الأقطار العربية والإسلامية كلها، ولكن الحركة الحزبية فى ذلك الوقت لم تستطع أن تسلك من الأساليب ما يمكن من إجراء هذا التلاحم بين الأفكار والمبادئ[٤٩]. واستمرت الأوضاع فى نهاية الأربعينيات تفصح عن حالة من الإحباط والاضطراب عبر عنها بعض أعلام الطبقة المثقفة المصرية ليس هنا موضع الإفاضة فيها، وذلك إزاء رفض الإنجليز منح مصر الاستقلال الحقيقى، وهزيمة الجيش المصرى فى حرب فلسطين (قضية الأسلحة الفاسدة)، وفساد القيادة السياسية للبلاد. . وتمزقها بسبب عدم الاتفاق على مفهوم موحد للهوية، أولمستقبل مصر، أوطرق التغيير وقد انعكس كل ذلك فى الصحافة المصرية حينئذ.

وقد تفاقمت الأوضاع وجرت الأحداث سريعة حتى استحكمت القضية ووصلت فى نهايات ١٩٥١ ـ ١٩٥٢ م، إلى «أزمة سياسية حادة»، فقد أصر النظام السياسى على إعلان الأحكام العرفية بسبب حرب فلسطين، وتعطيل كثير من مواد الدستور، حتى أن البعض وصف مصر بأنها «دولة بوليسية لها برلمان».

من **ناحية ثانية**، فإن موجات الهجرة من الريف إلى المدينة مع نقص الخدمات وفرص العمل جعلت من المهاجرين مادة جاهزة للحركات الثورية ولأى تمرد أو انفجار، وفى نهاية الأربعينيات ازداد عدد الإضرابات العمالية، كما أن الصحف بدأت تنشر أخبار الانتفاضات الفلاحية ضد كبار الملاك فى الريف أيضًا.

ومن **ناحية ثالثة** فإن القوى المسيطرة على الحكم صارت عاجزة عن الاستمرار فيه؛ بسبب ضعفها البالغ، وافتقادها الشرعية أمام الرأى العام المصرى الفعال فى ذلك الوقت، ومن **ناحية رابعة وأخيرة** ـ فإن قوى الحركة الوطنية ـ بكافة أحزابها وجماعاتها فى ذلك الوقت ـ كانت عاجزة عن أن تحل محل القوى المسيطرة على الحكم؛ بسبب ما عانت منه من تحكم، وافتقاد التماسك بين أجنحتها وتياراتها المختلفة.

وفى إطار هذه الأجواء من الأزمة الشاملة فى التعامل مع القضية الوطنية ـ وعلى مدى عدد قليل من السنين ـ تجمعت وظهرت حركة الضباط الأحرار فى الجيش المصرى، فقد نشأت من شباب الضباط داخل الجيش الذين التحقوا به بعد معاهدة ١٩٣٦م، وقد تواجدت فى داخلهم مختلف التيارات السياسية التى راجت بين الشباب المصرى فى ذلك

الوقت - سواء الإسلامى، والوطنى العلمانى، والاشتراكى أوغير ذلك، وكان معيار الانضمام للحركة هوالنزوع الوطنى العام - بصرف النظر عن المشرب الفكرى السياسى، وهم يرتبطون بجامع «الانتماء إلى المؤسسة العسكرية» (٥٠)، وفى ظروف الأزمة السياسية الحاصلة جرت حركتهم التى انتهت بالسيطرة على جهاز الدولة، وهذا ما تم فى ليلة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ م ؛ ونتيجة لكونهم مؤسسة عسكرية، وبرغم أن المطالب التى التقوا عليها وأعلنوها بعد ذاك فى المبادئ الستة بعد نجاح الحركة كانت بمثابة ترجمة لمفهوم الاستقلال الشامل الذى أسلفنا الحديث عنه، فإنها كانت تنظر إلى الجماهير بتوجس، كما سيتضح فيما بعد . .

٢ـ ممارسات سلطة يوليو بصدد تشكيل الرأى العام المصرى :

نستطيع أن نرصد خلال فترة «الجمهورية الأولى» - إذا جاز لنا الإطلاق - الكثير من الأزمات التاريخية التى جابهت سلطة حركة يوليو ١٩٥٢ ، وقامت بعملية صناعة الرأى العام المصرى، ومنها أزمة مارس ١٩٥٤م، وأحداث ٩ ، ١٠ يونيو ١٩٦٧م، وسوف نختار هاتين اللحظتين قبل أن نقوم فى النقطة الثانية بتقويم آثار الممارسات على الرأى العام المصرى .

أزمة ١٩٥٤م وإعادة تشكيل الرأى العام المصرى :

لا تعد أزمة مارس ١٩٥٤م مجرد أزمة تاريخية، وإنما تكاد تصل إلى أن تكون تحولاً حقيقيّا فى إطار نموذج حركة الجيش فهى أزمة بالمفهوم السياسى أى نقطة تحول فارقة يختلف ما بعدها عما كان سائداً قبلها سلبًا أوإيجابًا ؛ فقد كانت خياراً بين توجهين للحركة السياسية المصرية، وكانت حاسمة فى اختيار أحدهما ؛ فقد كان الطريق الذى انتهجته الحركة الوطنية الشعبية المصرية منذ ١٩١٩ م، خاصة بعد صدور تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٣م، هوطريق تحقيق الاستقلال المصرى عن بريطانيا العظمى بواسطة (المفاوضات) باعتبارها الوسيلة الوطنية المشروعة التى تبنتها قيادة ثورة ١٩١٩م، وكان تحقيق هذا الهدف الوطنى يتوقف على القوى السياسية التى تصل إلى الحكم - بطريق الانتخابات - التى نظم طرقها دستور ١٩٢٣م، ومن ثم صارت المسألة الديموقراطية خادمة للقضية الوطنية، واستقر فى الوعى السياسى أن ضرب الديموقراطية هو وسيلة التفريط فى الحقوق الوطنية، وأن إتاحة وسائل الديموقراطية هوالطريق لتنفيذ المشيئة الشعبية المتعلقة بتحقيق الاستقلال، وإنجاز الجلاء العسكرى الأجنبى .

لقدكانت الفترة من ٥٢ - ١٩٥٤ التى تراوح الموقف فيها حول مدى الاتصال

أوالانفصال بين المطلبين «الديموقراطى»، و«الوطنى»؛ وبالتالى المحدد للأدوار المستقبلية التى من المقدر أن يلعبها الرأى العام والإرادة الشعبية فى كلا الأمرين، فقد كانت سيطرة قوة سياسية تنتمى إلى المؤسسة العسكرية بغير تنظيم شعبى حقيقى لها، أو وجود فعلى لدى تيارات الرأى العام تباعد من إمكانيات أن تدخل هذه القوة فى تنافس مع الأحزاب الشعبية الأخرى لكسب نتائج انتخابات حرة تجرى فى الواقع السياسى المصرى؛ وبالتالى السيطرة على جهاز الدولة من خلال أغلبية تسود فى المجلس النيابى.

ومن جهة أخرى كان قيام حركة يوليو ١٩٥٢م من داخل جهاز الدولة نفسه مما يفضى إلى إمكان هيمنة هذه القيادة على جهاز الدولة رأسًا، وهذا ما حدث بالفعل فى ١٩٥٤م فقد حسمت المسألة من حيث سيطرة القوة السياسية الجديدة على جهاز الإدارة، وعلى ركائز الدولة، وصار الوعد بتحقيق المطالب الوطنية منفصلا عن الأساليب الديموقراطية التى اعتيدت فى الفترة السابقة، ولكن هذه النتيجة احتاجت لعامين آخرين؛ لكى تبدو آثارها واضحة ـ ذلك لأنه حتى عام ١٩٥٤ لم يكن قد تبدى الوجه الوطنى لرجال الحركة إلا كوعود، وكتاريخ سابق (باعتبارهم من شباب الثلاثينيات الذى كان مندمجًا فى الحركات السياسية الشعبية والشبابية فى ذلك الوقت من قبيل: طليعة الوفديين، والحزب الوطنى، والإخوان المسلمين، والشيوعيين... إلخ»، ولم يكن هذا كافيًا فى ترسيخ الاطمئنان بتوجه وطنى لهم، وهم فى دست الحكم وفوق مقاعده.

وكانت معاهدة ١٩٥٤م بين مصر وإنجلترا ـ مما خيب آمال الكثيرين من رجال الحركة الوطنية وقوى الرأى العام المصرى فى ذلك الوقت؛ بسبب ما تضمنته من إمكان عودة القوات البريطانية لمصر ـ إذا ما تهددت بالحرب من الدول العربية وتركيا، ولم يكن الاعتراض الوطنى فى أوساط قادة الرأى العام وجماهيره آتيًا مما يتعلق بالدول العربية، وإنما كان مما يتعلق بتركيا « والتى كانت عضواً بحلف الأطلنطى.. مما أثار التساؤل حول طبيعة هذا الاستقلال وأدوار العامل الأجنبى فيه»؛ وبالتالى لم تكن معاهدة ١٩٥٤م مما يكفى للاطمئنان إلى التوجه الوطنى للقيادة الجديدة.

ولكن ما لبث هذا الأمر أن تحقق للرأى العام فى عام ١٩٥٦م بتأميم القناة وبإلغاء معاهدة ١٩٥٤م، وما تلاها من أحداث معروفة، ومن هنا كان انفصال جانب تحقق السياسات الوطنية عن جانب تنظيم الحكم بأسلوب ديموقراطى يعتمد أساسًا على ما تفرزه قوى الرأى العام المصرى؛ وبالتالى فقد افتقد النظام مشاركة حقيقية للرأى العام المصرى فى سياساته وإنجازاته التى كانت نتيجة سياسات أفراد وقراراتهم الفردية بالأساس (٥١).

وعلى الجانب الآخر نشطت الدعاية الناصرية فى إطار هذا النموذج لتعبئة جماهير

الرأى العام المصرى وسوقهم فى مظاهر التأييد لكل القرارات السياسية الصادرة فى ذلك العهد، وفى الوقت نفسه كانت آلة الهيمنة والرقابة تفرض عليهم وعلى عقولهم عدم معرفة سوى النذر اليسير من الحقائق السياسية والمجتمعية فى إطار رقابة سيطرت عليها أجهزة الاستخبارات أودولة المخابرات ومارستها على قطاعات واسعة من الرأى العام بأساليب ودرجات متعددة (٥٢).

وقد استمر هذا الوضع سائداً ومسيطراً على الفكر والممارسة السياسية فى مصر، ألا وهو إمكان الاستغناء عن التكوين الديموقراطى فى تنظيم الدولة والذى يعنى باختصار إهمال الترجمة الحقيقية لحركة الرأى العام المصرى من واقع إرادته السياسية ـ وذلك ما دامت المضامين السياسية قد تحققت أوزُعم أنها تحققت على نحومن الأنحاء . . وفى هذا الإطار ابتدعت دعاية تلك الفترة مفهوم **« ديموقراطية الموافقة»**؛ لكى يكون بديلا عن **«ديموقراطية المشاركة»** . . . فما دامت الجماهير « موافقة» على تلك الإنجازات الوطنية للقيادة السياسية ـ وباعتبار أن الشرعية السياسية هى رضاء المواطنين أو أغلبيتهم عن الإنجازات والسياسات الفعلية ـ فإنه لا حاجة للمشاركة الفعلية لقوى الرأى العام المصرى عبر انتخابات أوغيرها (٥٣).

أزمة مظاهرات ٩، ١٠ يونيو ١٩٦٧م و دلالتها:

عقب الهزيمة القاسية فى ٥ يونيه ١٩٦٧م أعلن الرئيس عبد الناصر فى التاسع من يونيه مسئوليته الكاملة عنها ورغبته فى التنحى عن الحكم، فكان أن خرجت جماهير غفيرة من الرأى العام المصرى تعلن تمسكها بقيادة عبد الناصر رغم الهزيمة، وتعد بمواصلة المسيرة معه حتى النهاية وقد اختلفت التفسيرات بصدد ما حدث من سلوك تمثل فى خروج جماهيرى واسع ومتواصل ؛ فالبعض من المحللين السياسيين يرى أنه كان تعبيراً عن حالة طفولة سياسية وإحساس من الشعب وقوى الرأى العام بفقدان «الأب» الذى كان يملأ عليه جميع أقطار حياته ويخشى حالة من حالات اليتم السياسى بفقدانه، والبعض الآخر يراها لحظة من اللحظات التاريخية القليلة فى حياة الشعب المصرى التى اعترف فيها الحاكم بأنه قد أخطأ وأن على الشعب والرأى العام أن يحاسبه، ولذلك فإنه أعلن تمسكه به وفاء لذلك الموقف الذى لم يشهده فى تاريخه من قبل، ويذهب فريق ثالث إلى وصف ما حدث بأنه حالة من حالات الجيشان العاطفى الجماعى من شعب إزاء قيادته السياسية لا يمكن إرجاعه إلى أسباب موضوعية حقيقية، ويعزز ذلك بأن ما حدث جاء فى وقت لم تكن قد ظهرت فيه أبعاد الهزيمة العسكرية كاملة أوحتى شبه كاملة، ويرى فريق رابع أنه ربما شعرت أوفهمت الجماهير المصرية وقوى الرأى العام أن تنحى عبد الناصر قد جاء بإملاء أمريكى

صهيونى ؛ وبالتالى فإن الرأى العام يصطف خلف قيادته مهما كان حجم ما جلبته من هزائم وكوارث إذا شعر أن هناك إرادة أجنبية معادية تسعى لتحطيمها وإبعادها .

وثمة رأى سائد بين قطاع من المحللين السياسيين يقول بأن التنظيم السياسى فى ذلك الوقت كان وراء تنظيم المظاهرات التى خرجت تعلن التمسك بقيادة مهزومة لما فيه من تحقيق مصالحه ومصالح القوى المسيطرة عليه فى ذلك الوقت، وقد راج هذا التفسير فى الكثير من الدراسات والكتابات، وإذا كنا نؤكد بداية على أن الاتحاد الاشتراكى ـ التنظيم السياسى الأوحد فى ذلك الوقت ـ كان أحد أدوات ومسالك التعبئة السياسية حول سياسات نظام عبد الناصر وخلف قراراته فى إطار مفهوم ديموقراطية الموافقة الذى أشرنا إليه ؛ وبالتالى فإنه يحتمل أن يكون هناك جانب تنظيمى وراء هذه التعبئة السياسية، ولكن الحدث ـ الخروج الكبير لقطاعات واسعة من الرأى العام المصرى ـ كان من الضخامة بحيث لا يكفى أن يحمله هذا السبب وحده، فالخروج الشعبى الكبير لجماهير الرأى العام تعلن تمسكها ببقاء عبد الناصر ظاهرة لا يحملها سببها كما يقال بتعبير الفقه القانونى ـ فالجانب التنظيمى لا يفسر هذا السبب ولا يحتكر دلالته وحده [٥٤] ؛ إذ لو قبلنا بهذا التفسير لأعطينا الاتحاد الاشتراكى حجمًا أكبر من حجمه الحقيقى، فلو كان باستطاعته أن يحرك هذا القدر والكم من الجماهير فى هذا المدى الزمنى (عدد محدود من الساعات) وسط أزمة سياسية حادة، وعلى نطاق مصر كلها من أسوان إلى الإسكندرية لكان معنى ذلك أنه يملك قدرة هائلة على تنظيم الجمهور والارتباط به، وهذا أمر مشكوك فيه، وقد أكدت ذلك الأحداث السياسية فيما بعد .

الواقع أن التفسير الأساسى من وجهه نظرنا هو « تلقائية التحرك الشعبى ـ مع القصور الذاتى فى وعى الجمهور وحركته ـ كجمهور واسع يخاف على بلده ويريد ـ بشكل أو بآخر ـ أن يحميها فى «لحظة أزمة صعبة»، والملفت للانتباه أنه تحركت كذلك أعداد هائلة فى الأقطار العربية فى الليلة نفسها، وهذا يؤكد عمومية الحدث، وعلى تلقائية المبادرة فى وقت كانت فيه الإرادات السياسية شبه مشلولة ؛ لأن ذلك كله تم فى ساعات قليلة من إعلان وقف إطلاق النار يوم ٩ يونيه ١٩٦٧م، وبصرف النظر عما سبق فان هزيمة ١٩٦٧م كشفت عن أن الخلل الحقيقى والذى أنتج هذه الهزيمة كان يتعلق **بطريقة بناء الدولة وتنظيم المجتمع على أسس لا تكفل مشاركة قوى الرأى العام المصرى، وبناء التنظيمات الشعبية الحقيقية القادرة على تغذية هذا البناء ودعمه . .**

وهكذا فإن مشاركة قوى الرأى العام المصرى، وإن بدت فى الفترة ٥٤ ـ ١٩٥٦ أنها ليست لازمة لتحقيق الاستقلال الوطنى والسياسات المستقلة، فقد أثبتت نتائج حرب

١٩٦٧ م أنها لازمة ـ بل وكانت لازمة من قبل لتحقيق الاستقلال الوطنى وضمان استقرار السياسات المستقلة، ولا غرو أن كانت النتيجة الأساسية المباشرة لحرب ١٩٦٧م هى مراجعة أساليب تنظيم الدولة وبناء النظام السياسى، مثل هذه النتيجة ظهرت فى البداية بشكل هلامى وغير محدد منذ يونيو١٩٦٧م حتى فبراير ١٩٦٨م، حيث حدثت المظاهرات الواسعة كرد فعل على الأحكام المخففة الصادرة بحق قادة الطيران (الدغيدى وصدقى محمود. . وغيرهم)، وبدأ من وقتها التفكير فى إعادة صياغة النظام السياسى على أسس تضمن مشاركة قوى الرأى العام المصرى، واعترف النظام السياسى بالخلل التنظيمى فى الدولة والمجتمع كما اتضح من بيان ٣٠ مارس ١٩٦٨ م، وبما أبان عنه من وجوب أن تنشأ دولة المؤسسات فى مصر معترفًا بذلك أن الأوضاع السابقة لم تكن تقوم على أبنية سياسية سليمة. (٥٥)

وعلى أية حال لم يتم إجراء أى تعديل جوهرى فى نظم الدولة والمجتمع خلال السنوات التالية حتى ١٩٧١م، بل لعل السلطة الفردية السياسية قد صارت أكثر تفرداً بعد تصفية مراكز القوى التى كانت مشكلة فى القوات المسلحة على يدى عبد الحكيم عامر ورجاله، غير أن الأمر شهد تعديلاً جزئيّا فى هذا الصدد فى الفترة التالية.

٣ـ طبيعة القوة القائدة لتحرك الرأى العام المصرى ١٩٥٢م وإدراكها له:

القوة القائدة لتحرك الرأى العام فى ١٩٥٢ هى «الضباط الأحرار» وقد تكونت هذه المجموعة فى أوائل الأربعينيات، ولعل أهم سمات حركتهم السياسية هى:

١ ـ كانت استجابة لروح العداء للاستعمار البريطانى واحتلاله للبلاد السائدة فى المؤسسة العسكرية ـ والتى تعد عمود الارتكاز فى الدولة، وثمة فرق بين أن يتأثر ضباط من الجيش ببعض التيارات السياسية وأحزابها العاملة فى المجتمع وينضموا إليها، وبين أن تتولد داخل المؤسسة ـ فى إطارها التنظيمى الحاكم ـ حركة سياسية مخالفة للتوجه السياسى للدولة وأهدافها الاستراتيجية، فقد ولدت الحركة ونمت فى ظروف كان يتنازعها فيها هذان التوجهان، توجه الانضمام إلى الأحزاب القائمة، وتوجه قصر الحركة السياسية لهم على مؤسستهم العسكرية. ورجح ـ مع الوقت وبالتدريج ـ طابع استقلال الحركة عن التنظيمات السياسية القائمة فى المجتمع، وطابع كونها حركة سياسية وعسكرية فقط.

٢ـ تبحث أية جماعة سياسية بالضرورة وبحكم نوعية تكوينها عن **الوسائل المتاحة أمامها لإحداث التغيير السياسى الذى ترجوه متفقا مع أهدافها السياسية، أوللتأثير فى السياسات العامة بما يلائم هذه الأهداف**. وانحصار الجماعة فى النطاق الضيق البعيد عن

الحركة الجماهيرية، لا يجعل لها فرصة للتغيير أوالتأثير خارج وسيلتى الاغتيالات أو الانقلاب، ووقائع حركة الضباط على مدى الأربعينيات، وحتى بعد تشكيل اللجنة التأسيسية فى ١٩٥٠، تكشف عن تأرجح حركتهم بين هاتين الوسيلتين حتى تقرر القيام بالانقلاب العسكرى عشية ٢٣ يوليه١٩٥٢ .

٣ـ استغلال الضباط وضعهم الوظيفى بالجيش أفاد فى فاعلية التحرك، وهذه سمة عامة تظهر فى كل حالات التحرك السياسى للمؤسسات العسكرية «الأعمال الانقلابية»، فالحركة لا تقوم بالشعارات أوالبرامج السياسية التى ترفعها الأحزاب لتحريك الجماهير وقوى الرأى العام، وإنما عن طريق « الأمر الإدارى» فى إطار علاقات الخضوع الرئاسى فى شكل تعليمات تنفيذية محددة توكل إلى كل فرد أوجماعة ضيقة، دون إدراك المأمورين للهدف العام وراء ذلك. ومن هنا يلاحظ حرص مخططى الحركة على أن يجذبوا بعض أصحاب الرتب المعتبرة نسبيًا لملء فراغ ما فى عملية التنفيذ، وبهذا جميعه أمكن تحريك القوة المؤثرة للمؤسسة العسكرية، وبالقدر الذى مكن من الإنجاز المطلوب فى صوره التنفيذية الملموسة، وهوتحرك أحاطته ظلال المشروعية بالمعنى العسكرى والإدارى.

إدراك القيادة لدور الرأى العام المصرى فى علاقته بالسلطة السياسية :ـ

فى البيانات الأولى التى صدرت فى أول أيام الحركة ما يفصح عن إدراكها لدور الرأى العام المصرى ولنمط علاقتها السياسية به، فهى قامت نيابة عنهم، تفكر وتعمل لهم ، فقدكانت تناشد الجماهيرأن تخلد إلى الهدوء والسكينة والنظام دون دعوة للتحرك، ودون طرح أهداف سياسية محددة يمكن أن تساهم الجماهير فى صنعها مع القيادة، وقد جاء فى البيان الذى أذيع ويحمل نبأ تنازل الملك عن العرش فى٢٦ يوليه ١٩٥٢م يقول البيان [٥٦] :
« إن نجاحنا للآن فى قضية البلاد يعود أولا وأخيرًا إلى تضافركم معنا بقلوبكم، وتنفيذكم لتعليماتنا، وإخلادكم إلى الهدوء والسكينة، إننى أتوسل إليكم أن تستمروا فى التزام الهدوء التام حتى نستطيع مواصلة السير بقضيتكم فى أمان».

وتفصح القيادة الناصرية عن رؤية متشككة فى فعالية الرأى العام المصرى **« ولقد كنت أتصور قبل ٢٣ يوليو أن الأمة كلها متحفزة متأهبة، وأنها لا تنتظر إلا طليعة تقتحم أمامها السور فتندفع الأمة وراءها صفوفا متراصة منتظمة تزحف زحفًا مقدسًا إلى الهدف الأكبر. . . وكنت أظن أن دورنا هذا لا يستغرق أكثر من بضع ساعات، ويأتى بعدها الزحف المقدس للصفوف المتراصة المنتظمة إلى الهدف الكبير. . ثم فاجأنى الواقع بعد ٢٣ يوليو. . قامت الطليعة بمهمتها واقتحمت سور الطغيان، وخلعت الطاغية، ووقفت تنتظر**

وصول الزحف المقدس للصفوف المتراصة المنتظمة إلى الهدف الكبير . . . وطال انتظارها . . لقد جاءت جموع ليس لها آخر . . . ولكن ما أبعد الحقيقة عن الخيال، كانت الجموع التى جاءت أشياعا متفرقة، وفلولا متناثرة . . وتعطل الزحف المقدس إلى الهدف الكبير . . وبدت الصورة يومها قاتمة مخيفة تنذر بالخطر . . كنا فى حاجة إلى النظام فلم نجد وراءنا إلا الفوضى . . وكنا فى حاجة إلى الاتحاد فلم نجد وراءنا إلا الخلاف . . وكنا فى حاجة إلى العمل فلم نجد وراءنا إلا الخضوع والتكاسل، ومن هنا وليس من أى شىء آخر، أخذت الثورة ـ شعارها . . » . (٥٧)

ويتضح إدراكها للأمة المصرية ككل **« وما أشبه شعبنا الآن بقافلة كان يجب أن تلزم طريقًا معينًا، وطال عليها الطريق، وقابلتها المصاعب، وانبرى لها اللصوص وقطاع الطرق فتبعثرت القافلة، كل جماعة منها شردت فى ناحية، وكل فرد مضى فى اتجاه . . »** ولكنه فى الوقت نفسه يرى فى الضباط الأحرار الفئات الأجدر بقيادة الرأى العام وتحديد معالم الطريق أمامه : **« ما أشبه مهمتنا فى هذا الوضع بدور الذى يمضى ليجمع الشاردين والتائهين ؛ ليضعهم على الطريق الصحيح، ثم يتركهم يواصلون السير، هذا هو دورنا، ولا أتصور لنا دورا سواه . . . إنما كل عملنا أن نحدد معالم الطريق ـ كما قلت ـ وأن نجرى وراء الشاردين، فنردهم إلى حيث ينبغى أن يبدأوا السير، وأن نلحق بالسائرين وراء السراب فنقنعهم بعبث الوهم الذى يجرون وراءه»** (٥٨)، وقد وجد هذا الإدراك القيادى لطبيعة وأدوار الرأى العام المصرى وفعاليته فى الممارسة السياسية والتى جاءت بعد ذلك لتؤكده .

٤ ـ ممارسات السلطة العسكرية الحاكمة وآثارها على التكوين الجمعى للشعب المصرى

لا يخلومن الصواب القول بأن أية حركة انقلابية تصل إلى الحكم لا تحاسب بالمعايير العادية للنظم السياسية المستقرة، وذلك على ما اتخذت من أساليب وتدابير ـ خاصة فى فترة الصراعات الأولى التى تقتضى منها دعم سلطاتها السياسية وإقرار أوضاعها ومبادئها، ولكن ما جرى من أحداث عنف سياسى مارستها السلطة الناصرية الحاكمة منذ ١٩٥٤م، وما قبلها فى أزمة عمال كفر الدوار كانت مما يتجاوز بكثير نطاق التدابير المشروعة التى تحمى بها الثورة نفسها ضد أقلية معينة لصالح المجموع . . .

فثمة مجال واسع للاتفاق على أن ما حدث فى هذه الفترة قد ولد آثارًا سلبية وشائهة فى التكوين الجمعى للشعب المصرى، وكذلك على قوى واتجاهات الرأى العام فيما تلا ذلك من أعوام، وذلك من حيث قدرة الأفراد والجماعات على المقاومة السلمية والمبادرة الحرة

والنقد الطليق غير الحذر أو الوجل، وعلى المشاركة الإيجابية فى الشئون العامة ؛ إذ ولد ذلك فى النفس المصرية ـ لدى الجيل المُعايش لهذه الأحداث، بل والأجيال التى جاءت بعد ذلك وتناقلت وحفظت ذاكرتها ملامح ما حدث ـ قدراً من النزوع إلى الانسحاب والنأى عن التصدى للأحداث العامة والسياسية، كما ولد عادة ضارة فى النظر للأحداث نظرة المتفرج من بعيد، كما لو أن شأن هذا المتفرج وصالحه وذاته أمور خارجية عنه يكتفى إزاءها فى أحسن الحالات بالمراقبة والتعليق اللفظى. (٥٩)

وإذا كان هناك من يرى أن من عذبوا أوقتلوا أومورست بحقهم عمليات العنف السياسى الجسدى وغير الجسدى قلة لا تزيد عن عدة آلاف من المواطنين، وهى نسبة محدودة جداً بالقياس إلى تعداد السكان فى مصر فى ذلك الوقت، إلا أن هذا الرأى مردود عليه؛ إذ يظل فى رأينا بالغ الأهمية من حيث إنه ينبغى أن يقاس عدد من مورست ضدهم عمليات العنف وانتهاك حقوق الانسان بالنسبة إلى حجم الصفوة المهتمة بالشئون العامة، وحملة التيارات الفكرية والسياسية المختلفة المستعدين للدفاع عنها وهم قلة فى كل المجتمعات، من غير العلمى أن يُقاس بالحجم المطلق لعدد السكان هذا من جانب، ومن جانب آخر يظل أثر ما حدث مع هؤلاء ومورس بحقهم من خطايا بالغ العمق فى غيرهم بآثاره من حيث إهداره لإمكانيات التوالد السياسى والاجتماعى، والأمور فى هذا المجال لا تُقاس بالحجم العددى والإحصاء الرقمى كما لا يخفى (٦٠)، والواقع أنه نتيجة لما حدث للشعب المصرى ولقوى الرأى العام المُعبرة عنه، تسلل الرعب إلى النفوس بالتدريج ومع الرعب والخوف ظهرت السلبية والنفاق، والتحدث بلغتين، وجهر المرء بعكس ما يؤمن به من آراء، وفقد الإنسان المصرى قدرته على الرفض والاعتراض والاحتجاج، كما فقد ملكة التفكير العقلى المتزن، والحكم على الأمور حكماً صائباً؛ إذ كان القمع مصحوباً بحملة دعاية منظمة قائمة على أسس «علمية» مدروسة تستهدف فى نهاية الأمر ألا يكون هناك سوى رأى واحد، وألا يسمع الناس إلا وجهة نظر واحدة، تظل تتردد وتُكرر المرة تلو المرة إلى أن يصدقها كل من كان يقاومها، ولم يكن مقتنعاً بها فى مبدأ الأمر (٦١). لقد أصبح الإنسان المصرى من فرط خوفه وانكماشه يقبل أوضاعاً ما كان يقبلها من قبل، فقد أصبح يقبل باستسلام فكرة وجود قانونين: قانون للمحكومين، وقانون للحاكمين ـ وصحيح أنه من حيث الأمر الواقع كانت مصر طوال الجزء الأكبر من تاريخها تعانى من عدم تطبيق القوانين التى تنظم أمور الحاكمين وعلاقاتهم بالمحكومين، ولكن الشعور بالسخط ـ والذى يعبر عن رفض مكتوم لازدواجية القانون كان موجوداً باستمرار داخل إتجاهات الرأى العام المصرى؛ ولذلك فإن أخطر الظواهر فى التجربة الناصرية هى أن

الناس أصبحوا بالتدريج يقبلون هذه الازدواجية بوصفها أمرًا طبيعيًا ولا يُدهشون ولايعلقون عليها وكأنها من طبيعة الأشياء، ولعل هذا هوالتخريب الداخلى لنفسية المصرى وعقله، فالمشكلة لم تكن انتشار مظالم واستثناءات، بل كانت فى خلق نوع من اعتياد الإنسان المصرى عليها إلى حد أنه أصبح يراها شيئًا طبيعيًا، وبحيث تبلد الإحساس بالظلم، وتحول الاستثناء إلى قاعدة لابد من قبولها باستسلام. (٦٢)

والخلاصة التى نؤكد عليها أن الإنسان والرأى العام - على المستوى الجماعى - فى نهاية الأمر هوهدف كل تجربة فى الحكم وبقدر ما تأخذ بيده لتعيد إليه الشعور بكرامته، وبأن كلمته مسموعة، وبأن له دورًا يؤديه فى وطنه، وبأن الحاكمين يستجيبون لرغباته، ولا يفرضون عليه رغباتهم، تكون تجربة الحكم ناجحة، وقد كانت التجربة الناصرية تؤكد على الدوام أن هذا عين ما تقوم به، ولكن النتيجة الحقيقية لها جاءت على عكس ما كانت تنادى به دعايتها ويؤكده إعلامها ؛ كانت النتيجة الحقيقية - على المستوى الفردى - هى أن الفرد حتى لوفكر فلن يجديه ذلك شيئا فالأمور ستسير دائما كما يريد أصحاب السلطة من الحاكمين، وعلى المستوى الجماعى فإن آلة القمع قائمة ومستعدة والشعارات التبريرية جاهزة فلاصوت يعلوفوق صوت المعركة لإخماد كافة الأصوات التى لا تنخرط فى القطيع الذى تحول إليه سلوك الرأى العام المصرى. (٦٣)

الدلالات الأساسية لعلاقة السلطة السياسية الحاكمة فى الفترة الناصرية بالرأى العام:

يمكن الخروج من دراسة هذا النموذج والنمط بالدلالات التالية :-

الدلالة الأولى:

١- تم الدمج عمليًا بين السلطتين التشريعية المفترض أنها ممثلة للرأى العام والمحكومين والسلطة التنفيذية الممثلة للحاكمين، فقد استوعبت السلطة التنفيذية الوجود المستقل للمجلس التشريعى، وبذلك انتهت عمليّا فعالية الرأى العام المصرى كما رأينا. . أما بالنسبة للسلطة القضائية فقد تضمنت دساتير ١٩٥٦، ١٩٥٨، ١٩٦٤م نصوصًا تمنع التقاضى بالنسبة لبعض مجالات نشاط الدولة مما عرف بنظرية أعمال السيادة فى الفقه الدستورى، وأخرى تقضى بتشكيل محاكم خاصة عسكرية أومحاكم لأمن الدولة تحكم فى أنواع معينة من القضايا غالبًا ما كانت تلك القضايا المتعلقة بالرأى العام وقواه الحية والفاعلة. (٦٤)

الدلالة الثانية:

المركزية الشديدة فى بناء أجهزة الدولة حتى قمة الهرم الذى يتمثل فى شخص رئيس الجمهورية، وقد منح جهاز الإدارة وظائف تتخطى حدود وظيفة التنفيذ الأصلية المنوطة به، فأوكل له رسم السياسات وتقريرها كنتيجة لازمة لارتباط الوظائف التشريعية والتنفيذية واندماج سلطات الدولة، وتم ذلك بعيدا عن أى إشراك فعلى للرأى العام أواستجابة لمطالبه، كما جمع القائم على رأس الدولة سلطات تقرير السياسات وتشريعها وتنفيذها، وظهر كمصدر للشرعية ومنبعا للسلطة السياسية على نطاق المجتمع كله، وتشكل الهيكل التشريعى على أساس من هذه السلطات المركزة.

الدلالة الثالثة:

استغناء التنظيم السياسى للدولة والمجتمع عن مبدأ الحزبية فى عمومه - سواء تعدد الأحزاب أوالحزب الواحد - فقد فرضت الضرورات السياسية نفسها على الضباط وحركتهم فصار جهاز الدولة معهم هوالجهاز السياسى والإدارى معًا، ولم يوجد بعده تنظيم سياسى حزبى له ذاتيته المتميزة عن الدولة، أومكنة الإمساك بزمامها، بل العكس هوما حدث؛ إذ تركزت السلطات فى جهاز الدولة وتركزت فيه الوظائف السياسية المختلفة، ودارت التنظيمات السياسية الشعبية فى فلكه بكل ما لذلك من آثار على الرأى العام المصرى.

الدلالة الرابعة:

تجسدها النجاحات الدعائية والإعلامية؛ فقد كانت الدعاية الناصرية ناجحة إلى حد بعيد فى ربط الناس بالسياسات المطبقة حينذاك؛ والتى كانت فى أبعادها الخارجية موجهة سياسيًا ضدّ الاستعمار الأجنبى وما قام بإنشائه من تكتلات معادية، مع طرح فكرة الوحدة العربية على الصعيد الإقليمى، وموجهة فى الداخل لإجراء قدر من التنمية الاقتصادية مصحوبة بقدر لا بأس به من عدالة التوزيع، لكن الذى ظهر بعد ١٩٦٧م أن النظام الذى بناه عبد الناصر لم يستطع الحفاظ على فعالية سياساته، ولا أن يحمى استقلال البلاد أو أن يحافظ على مشروع الاستقلال الوطنى ككل، وكانت السلبيتان الأساسيتان فى هذا الصدد هما: **الأولى:** مسألة ابتعاد بناء الدولة والسلطة عن القيمة والإجراءات الديموقراطية، **والثانية:** مسألة غياب الهوية والمرجعية الإسلامية، ومع هزيمة ١٩٦٧م انكشف هذا الوضع وبدأت قوى المجتمع السياسية والاجتماعية تطرح مواقفها وتوجهاتها باحثة عن صياغة جديدة لمشروعها، ولكن التساؤل الذى يجدر طرحه فى هذا المقام هو مدى استمرارية النجاحات الدعائية فى رسم صورة ذهنية معينة لدى قوى الرأى العام المصرية،

فوفقا للمقولة السياسية الرائجة إنه يمكن خداع بعض الناس بعض الوقت، ولكن لا يمكن خداع كل الناس طوال الوقت، فتجربة الدعاية الناصرية والتى قامت بدرجة كبيرة من النجاح - فى إطار سلطة شمولية - بعملية صناعة للرأى العام المصرى ونوع من غسيل المخ الجماعى تحتاج دراسة مفصلة فى حقيقة الأمر ولوفى إطار مقارن مع تجارب دعائية أخرى أثبتت الأحداث بعد فترة فشلها من قبيل: تجربة الدعاية النازية، والفاشية، والسوفيتية، الأمر الذى لا مجال للتعرض له فى هذا الموضع، ولكن الأمر الجدير بالملاحظة أنه برحيل القيادة الكاريزمية لعبد الناصر تراجعت معظم شعاراتها وسياساتها بشدة حتى أن البعض تحدث بعد انقضائها عن عودة الوعى؛ الأمر الذى يثير على أوسع نطاق التساؤل حول مدى استمرارية نجاح السياسات الدعائية لأنماط السلطة السياسية الشمولية بشكل تنظيرى عام [٦٥].

الدلالة الخامسة:

عرفت هذه الفترة وجسدت ظاهرة الزعامة المُلهمة «الكاريزمية»، والتى جمعت الجماهير وحولتها إلى قوى لا يُستهان بها؛ مما جعلها قادرة على الاستمرار فى التوكيد على النداء الحركى بالاستقلال، وذلك ليس فى الشارع المصرى وحده، وإنما فى الشارع العربى أيضًا، فصار قوة محتشدة، ومعبأة لصنع المستقبل، ولكن القيادة التى خرجت من المؤسسة العسكرية عجزت عن إقامة الأمة، فاستمرت بديلة عنها، واستفحلت المؤسسة الإدارية، بجناحيها المدنى والعسكرى بديلا عن الأمة فى القيام بأدوارها الحقيقية [٦٦].

ثانيًا: نموذج الفترة التلاعب بمقومات وقضايا الرأى العام (١٩٧١-١٩٨١م):

نستطيع القول إنه بمجىء الرئيس السادات إلى السلطة ١٩٧١م كانت القضية الأساسية التى يمكن أن يتفاعل معها الرأى العام المصرى فى ذلك الوقت ذات شقين هما:

(١) **الأول**: يتعلق بالقضية الوطنية - بمعنى تحقيق الاستقلال، أوبالأحرى تحرير الأرض المحتلة، فقد كانت سيناء محتلة منذ ١٩٦٧م، وكان الاستعداد للحرب قائمًا، وكانت ثمة تصريحات قيادية مستمرة حول عام الحسم على صعيد هذه القضية..

(٢) **الثانى**: يتعلق بالقضية الديموقراطية؛ فقد اتضح منذ هزيمة ١٩٦٧م ضرورة التغيير السياسى الديموقراطى، وخطورة ما سمى فى حينه «دولة المخابرات»، وأهمية بناء نظام سياسى متطور يسمح بقدر - ولومحسوب - من الحرية السياسية والديموقراطية، وفى الحقيقة فإن الرئيس السادات كان يدرك ذلك ويراه المحك لتأسيس شرعية جديده تختلف - ولوجزئيًا فى البداية - عن شرعية القيادة السابقة؛ فقد جاء الرئيس السادات إلى سدة الحكم

١٩٧١م يحمل توجهًا يستند إلى القيام بأدوار معينة على صعيد السياسة الخارجية من قبيل الاهتمام بتحرير أرض سيناء عبر وسيلة التفاوض والتحالف مع أمريكا ، وعلى صعيد السياسة الداخلية محاولة تغيير مسار الاقتصاد المصرى من خلال التحول إلى المشروع الفردى الخاص والتوجه الرأسمالى ، ولم يستطع السادات أن يحول هذا التوجه إلى أنشطة فعلية وأدوار حقيقية وسياسات معلنة إلا بعد أن قام بخطوتين مهمتين :-

الخطوة الأولى : فى المجال السياسى والأمنى حيث قام بالتخلص من القيادات المسيطرة حينئذ على أجهزة السلطة السياسية فى الجيش ، والأمن ، والتنظيم الشعبى ، والإعلام منذ فترة عبد الناصر ، وبذلك خطا خطوة سياسية على درجة عالية من الأهمية ، وفى مجال الاقتصاد والخدمات والتنمية حدث العكس - بمعنى معين - إذ كان عبد الناصر قد استعان فى بداية الثورة بعناصر من داخل النظام أكثر يمينية ، وكان متصورًا أنه فى أوائل الستينيات سوف يتخلص منهم ، وهو الأمر الذى لم يحدث كاملاً ، فقام السادات بإحياء أدوارهم واستعان بهم فى سياساته الاقتصادية الجديدة ، ومن هؤلاء على سبيل المثال : سيد مرعى ، ود . عبد المنعم القيسونى ، وإذا كانت هذه الخطوة - بشقيها السياسى والاقتصادى - تنصرف بالأساس إلى الجانب التنظيمى ، وتهدف إلى إحكام القبضة على البلاد ، فإن الخطوة التالية هى التى دعمت شرعية النظام السياسى وأكسبته تعاطف قطاعات واسعة من الرأى العام المصرى .

الخطوة الثانية :- القيام بخطوة جادة لتصفية آثار هزيمة ١٩٦٧م ، وكان الرأى العام المصرى سواء بالنسبة لتحركات الطلاب ١٩٧٢ ، أوحتى فى إطار تعاطف مجموعة المثقفين معهم يضغط فى هذا الاتجاه ، ومن هنا كانت حرب أكتوبر ١٩٧٣م خطوة بالغة الدلالة فى تأسيس شرعيته السياسية الجديدة « وكما سلست قيادة مصر لعبد الناصر بعد تأميم القناة وفشل العدوان الثلاثى ١٩٥٦م كذلك سلس قياد مصر للسادات بعد أن خاض حرب أكتوبر ١٩٧٣م » والتى كانت تدعيمًا لشرعية النظام ، ولازمة لما سيأتى بعدها من سياسات تهدف إلى تغيير جزئى فى طبيعة النظام ، فبدأ بعدها فى سياسة مزدوجة : -

(أ) التوجه على الصعيد الاقتصادى نحواقتصاد السوق الحر ، من خلال إقرار قانون الرأسمال العربى والأجنبى رقم٤٣/ ٤٤ سنة ١٩٧٤ ، والذى دشن ما عرف بسياسة الانفتاح .

(ب) التعددية السياسية ، أوالخروج من إطار التنظيم السياسى الواحد لإطار التعدد الحزبى ، وقبل ذلك كانت خطوة وضع دستور مصر ١٩٧١م ، والذى أطلق عليه فى ذلك

الوقت دستور مصر «الدائم»، ودون دخول فى تفاصيل - فإن اللجنة التى وضعت الدستور المصرى كانت « لجنة حكومية »، ولا يعنى ذلك أن الرأى العام المصرى فى ذلك الوقت لم يكن متحمسًا لموضوع الدستور، بل إن العكس صحيح فهذا الدستور - رغم أنه أقل فى ضماناته للحريات من دستور ١٩٢٣ م - إلا أنه بوجه عام يعد خطوة للأمام، ومكسبًا ديموقراطيًا مهمًا. (٦٧)

وإذا كانت الصحافة قد لعبت أدوارًا إيجابية - باعتبارها الصوت الناطق بلسان الرأى العام - بصدد دستور ١٩٢٣م؛ لأنها كانت تتمتع بدرجة كبيرة من الحرية، فإنها أيضا لعبت دورًا إيجابيًا وإن كان بدرجه أقل، قياسًا على هامش الحرية والديموقراطية المتاح لها - بالنسبة لدستور ١٩٧١ م، ومن ناحية مضمونه فإن دستور ١٩٧١م يتسم بتركيز اختصاصات السلطة السياسية فى الرئاسة .

وصدر بعد ذلك قانون الأحزاب السياسية ١٩٧٧ م، وقامت تجربة التعددية الحزبية المقيدة، والتى لاتزال مستمرة - طيلة ربع قرن من الزمن - حتى اليوم دون حدوث تغيير حقيقى أونقلة نوعية مهمة فى هذا الصدد اللهم إلا المزيد من التراجع فى الفعالية .

ممارسات السلطة السياسية الحاكمة وتفاعلها مع الرأى العام المصرى : -

رغم غناء هذه التجربة بالنماذج التى يمكن دراسة واقع تفاعلها مع الرأى العام المصرى إلاّ أننا نتوقف أمام لحظة محددة - لها آثارها وامتداداتها حتى الآن لتحللها :

لحظة الاحتجاج الشعبى على القرارات الاقتصادية ١٨ ، ١٩ يناير ١٩٧٧م : -

أ - الأسباب والمبررات :

صاحبت سياسة الانفتاح بعض الخطوات لتحقيق اقتصاديات السوق الحرة ومن عناصرها المهمة : إلغاء الدعم لسد العجز فى ميزانية الدولة، وتحريك الأسعار ورفعها لتقترب بالتدريج مع أسعار السوق الرأسمالية فى الخارج، وكان أن اتُخذت فى ١٦ يناير بعض القرارات المتعلقة برفع الدعم عن السلع الأساسية مثل : الدقيق، والأرز، والشاى، و الغاز، والتى كانت تسمح للجماهير العريضة الفقيرة بالبقاء على قيد الحياة، وذلك وفقا لتوصيات صندوق النقد الدولى، وقد جاء ذلك فى ظل أوضاع اقتصادية متردية ومع موجة من الغلاء العامة، فقد ارتفعت الأسعار بالفعل خلال خمس سنوات بنسبة ١٢٠ ٪ بينما بقيت الأجور على حالها، وبدأ الفقر يتزايد بسرعة، وكانت مصر تريد جدولة ديونها الخارجية .

ب ـ الأحداث والوقائع :

كانت حركة المظاهرات والانتفاضة الشعبية بمثابة رد فعل واسع وشامل على القرارات السابقة، وكان تسلسل الأحداث يوحى بعفوية التحرك فقد سيطر على ميدان التحرير بالقاهرة مثلا عدة آلاف من الصبية تقع أعمارهم بين العاشرة والثانية عشرة، كان سلاحهم أكواما من الطوب والحجارة جمعوها من أمام بعض المبانى التى مازالت تحت الإنشاء، وكانوا يحرقون السيارات ويعتدون على الركاب، وقد أزعجت الأحداث فى عمومها وشمولها القيادة السياسية فصدرت الأوامر بنزول قوات الجيش للشارع لقمع المتظاهرين، وكانت الصورة الرسمية للأحداث على لسان رئيس الوزراء أنها مؤامرة قام بها الشيوعيون، واليساريون، والناصريون للقضاء على ثورة ١٥مايو١٩٧١، والتى اعتبرتها القيادة كذلك حين تخلصت من منافسيها السياسيين فى انقلاب قصر بعد موت عبدالناصر؛ وبالتالى جميع إنجازاتها السياسية، والعسكرية، والاقتصادية. . . وأن العناصر المتآمرة اتفقت على أن تكون ساعة الصفر صدور القرارات الاقتصادية الأخيرة، وأيد وزير الداخلية وجهة نظر رئيس الوزراء، وأكد أنها مؤامرة سياسية هدفها قلب نظام الحكم» (٦٨).

جـ ـ الدلالات الأساسية لهذه اللحظة التاريخية :

لعل أهم الدلالات التى يمكن أن نخرج بها من تحليل هذه الأزمة بالنسبة لعلاقة السلطة السياسية بالرأى العام فيما بعد ؛ أمران على درجة عالية من الأهمية :

الأول : تعلمت السلطة السياسية الدرس من هذه المظاهرات، وأدركت أن عليها عدم اللجوء فى تعاملها السياسى أو اتخاذها القرارات التى تمس بالسلب مصالح قطاعات واسعة من الرأى العام للمواطنين إلى الأسلوب المباغت، أوالشامل فى المعالجة؛ لأن ذلك سيقود إلى ردود أفعال يصعب التكهن بمآلاتها أونتائجها النهائية على وضعية السلطة السياسية الحاكمة ذاتها، والاعتماد بدلاً من ذلك على أسلوب «التسريب» واتخاذ القرار بالتجزئة خطوة بخطوة وقياس ردود الأفعال باستمرار على السياسات، ثم تبديل القرارات بناء على ذلك الأمر؛ مما يعنى اعتماد سياسة الخطوات المحسوبة كاستراتيچية للوصول إلى الهدف النهائى بدلا من سياسة القفزات والصدمات غير المحسوبة النتائج، واعتقادنا أن السياسات المعبرة عن هذا النمط لم تخرج فى تعاملها مع قوى الرأى العام عن ذلك منذ هذا الوقت وحتى الآن ـ ربما باستثناء الأحداث الشهيرة سبتمبر ١٩٨١، والتى أودت بحياة القيادة السياسية فى النهاية ـ فالأسلوب التدريجى المحسوب والمتراجع أحيانًا هوالدرس

الذى خرجت به السلطة السياسية الحاكمة فى علاقتها بالرأى العام من جراء التفاعل مع هذه الأحداث، وهوالأسلوب الذى نلحظ أنه نهج النمط الثالث فى النموذج كما سيأتى فيما بعد [٦٩].

والثانى: ارتباط الإصلاح الداخلى خصوصًا فى الجوانب الاقتصادية بنهج معين على صعيد السياسة الخارجية، وبالذات بالنسبة للقضية المحورية، وهى الصراع مع الكيان الصهيونى، وتحديد نمط العلاقة مع العدو الذى يهدد الأمن القومى، فقد لجأت الحكومة إلى تحريك الأسعار أورفع الدعم حتى لا تلجأ إلى تقليل الإنفاق العسكرى، وكان ذلك أحد الأسباب التى ذكرها القيسونى فى أعقاب انتفاضة ١٩٧٧ باعتبار أن الإنفاق العسكرى هوالمسئول الأساسى عن تدهور الأوضاع الاقتصادية، ولابد من التعامل معه وتخفيضه لتوفير الإنفاق العام الذى تستطيع السلطة السياسية أن تلجأ إليه عند اللزوم لتفادى ما قد يحدث مستقبلاً من حركات قوى الرأى العام. والجدير بالذكر أنه لم تمر سوى أشهر معدودة إلا وكان السادات يزور القدس فى نوفمبر ١٩٧٧، ومن هنا كان التحول فى السياسات وبداية مسيرة الصلح السياسى مع إسرائيل.

وقد ترافق مع ذلك الربط فى الخطاب الإعلامى والدعائى ـ وفى أحيان كثيرة السياسى بين الرخاء والاستثمارات الأجنبية التى ستأتى بعد السلام، ووضعت المعادلات الدعائية المختلفة من قبيل أن الحرب تعنى الجوع، والسلام مع إسرائيل يعنى الرخاء، ولعل ذلك يفسر جزئيًا الاستقبالات الشعبية الحافلة للسادات حال رجوعه من القدس ١٩٧٧م، الأمر الذى يعكس بدرجة من الدرجات نجاح الحملات الدعائية فى ذلك الوقت...

وقد كان الخطاب الساداتى واضحًا، فيما يخص قضايا السلام مع إسرائيل؛ إذ هوثمن تحقيق الرخاء للشعب، ووسيلة مداعبة حلم الجماهير بالرفاهية المادية، وقد كان حلم الرخاء تفجيراً لطموح قطاعات الرأى العام المصرى لحيازة وسائل ومستلزمات السعادة المادية؛ مما أسهم بدرجة من الدرجات فى نوع من الاختلال القيمى داخل الطبقة الوسطى والطبقات الفقيرة فى المجتمع المصرى، وخلق طبقة من أثرياء الانفتاح الجدد جاءت معظم ثرواتهم عبر طرق غير مشروعة، كما أدى ذلك إلى درجة من درجات التسميم السياسى لمدركات هذه القطاعات من الرأى العام المصرى، والواقع أن ما يذهب إليه البعض من أن السادات سبق عصره خاصة إزاء سياسات الصلح مع الكيان الصهيونى فى حاجة إلى مراجعة شديدة ـ فى رأينا ـ فى ضوء ما آلت إليه مسيرة التسوية السياسية مع الكيان الصهيونى على الأقل فى الوقت الحالى [٧٠].

٣ـ السمات العامة للتجربة فى تعاملها مع الرأى العام المصرى . .

يمكن القول بأن هذه التجربة على الرغم قصر عمرها نسبيًا إذ لم تزد على أحد عشر عامًا، فإنها قد أوضحت عددًا من الملامح الأساسية فى التعامل مع الرأى العام المصرى يمكن إيجازها فى الخطوات التالية:

أ ـ الاستخدام المفرط من القيادة لوسائل الإعلام والدعاية:

كانت القيادة السياسية المصرية يسيطر عليها الرغبة فى تحقيق النجومية، **« فقد كان السادات واحدًا من قادة العالم الثالث الذين فهموا إمكانيات ثورة وسائل الاتصالات، وفى بلد مثل مصر، فإن التلفزيون غير أنماط الحياة بالنسبة للناس العاديين وبطريقة لا يمكن التقليل من أهميتها . . كانت مشكلة «السادات» أنه وهو ابن عصر التلفزيون لم يستطع مقاومة إغراء الإفراط فى استغلاله . . لقد كان بطلاً فى عصر الثورة الإلكترونية، ولكنه كان أيضًا ضحية لهذا العصر»**، ونتيجة لذلك فإنه استطاع أن يخلق دائرته الانتخابية الخاصة، وللمفارقة فإن مقياس النجاح والفشل فيها لا يقاس بعدد الأصوات التى يحصل عليها فيها، أوبحجم الأغلبية التى تقف وراءه فى البرلمان، ولكن تقاس بعدد المرات التى ظهرت صورته على أغلفة مجلات مثل: « التايمز» و« نيوزويك»، وعدد المرات التى ظهر فيها على شاشة التلفزيون فى أحاديث مع أمثال: « والترکرونكت» و« باربرا والترز» و«دافيد فروست» [٧١]، ومن هنا فمن المتوقع أن تكون شعبية السادات وعلاقته بالرأى العام العالمى «الغربى تحديدًا » أقوى بكثير من علاقته بالرأى العام المحلى المصرى، أما بالنسبة للرأى العام المصرى فإن السادات تعامل معه من منطلق « الرعوية » و«الأبوية السياسية».

ب ـ التوحيد بين شخصية الحاكم والدولة « منطق الأبوة السياسية»:

من المبادئ المعروفة فى الفقه السياسى والدستورى أن الدولة يصبح لها شخصيتها المعنوية المستقلة حينما تتحقق سمة أساسية هى الفصل والتمييز بين « شخص» الحاكم، وبين «الدولة» كشخص معنوى مستقل، كما يتم الفصل بين ميزانية الدولة وبين الأموال الخاصة بالحاكم، وقد تواترت الدراسات السياسية والقانونية فى التأكيد على هذه الحقيقة البدهية غير أن ثمة نظرية ترجع بجذورها إلى الفكر السياسى فيما قبل العصر الوسيط فى تفسير طبيعة السلطة السياسية ـ وفق النظرة الأبوية ـ فالحاكم يتم النظر إليه باعتباره فى منزلة الأب، وله على مواطنيه أورعاياه من الحقوق والواجبات مثل ما للأب على أسرته، وقد لفظت النظريات الحديثة لتأسيس السلطة السياسية هذه الرؤية بداية من ظهور النظريات التى تقول بالأصل التعاقدى للسلطة السياسية، كمارأينا من قبل، ويكشف تحليل الخطاب

الساداتى درجة كبيرة من التوحد بين شخص الحاكم « السادات» والدولة «مصر»؛ فقد ذهب الرئيس السادات إلى أن الذين ينتقدونه أوينتقدون أداء نظامه السياسى إنما ينتقدون الدولة أومصر، والذين يختلفون معه سياسيًا إنما يختلفون مع مصر وتقاليدها وأخلاقها!! وكان يتحدث عن البعض بأنه « أعداء مصر» والبعض الآخر «أولادى»، ولا غرو فقد كان لقبه الأساسى «رب العائلة المصرية» ؛ وكانت السياسات تأتى بالفعل غالبًا من هذا المنطق الأبوى(٧٢).

وبالطبع فإن هذا يجسد نمطًا من العلاقة مع الرأى العام المصرى يقوم على درجة من درجات الوصاية - ناهيك عن النصح والتوجيه - التى تخولها الشرائع والأعراف للأب على أبنائه جميعًا.

جـ- سياسة «الصدمات » والتأزيم وجذب الانتباه :-

تتعلق هذه بالناحية الإجرائية لتنفيذ مضامين السياسات التى اتبعها الرئيس السادات، فقد كان يلجأ فى قراراته السياسية - خاصة القومية أوالمصيرية منها - إلى أساليب لا تعتمد على الرأى العام بقدر ما تجسد بعض خصوصيات النمط المصرى فى التعامل السياسى، فقد كان يخلو أحيانًا و« يعتكف» قبل إصدار بعض القرارات المهمة، وكان يعتمد سياسات التأزيم لاختبار قوة الأطراف التى تقف فى مواجهته، وفى هذا الإطار كان يتبع أسلوب «القرارات السريعة» و« المفاجئة»، وهوالأسلوب الذى أطلق عليه فى حينه «أسلوب الصدمات» فى اتخاذ القرارات السياسية.

وبالطبع فإن ذلك يخلق أقصى حالات الإثارة للرأى العام المصرى لا يمثل أى نوع من محاولات إشراكه.

د - لم تتغير على الصعيد العام السمات الأساسية للسلطة السياسية فى علاقتها بالرأى العام عن النموذج السابق، وكل ما حدث لا يخل كثيراً بطبيعة تركيبة السلطة السياسية؛ إذ كل ما هنالك أنه خفت ملامح تعبئة الرأى العام خلف قضايا محددة، وظل الرأى العام فى معظم الأوقات مكتفيًا بالمشاهدة والموافقة لا المشاركة والفعالية.

ثالثًا: تحليل موضع ظاهرة الرأى العام المصرى فى الفترة الحالية:

نستطيع مع بداية ولاية الرئيس مبارك أن نتخلى - ولوجزئيًا - عن أسلوب اقتطاع الأحداث التاريخية من سياقها وإخضاعها للتحليل فى إطار فكرة النموذج التاريخى على النحوالذى أسلفنا الحديث بصدده؛ لنستخدم الأسلوب الاختبارى التجريبى لقياس مدى

استجابة السلطة السياسية الحاكمة لمطالب الرأى العام المصرى وبالذات بصدد القضايا التى تعكس نوعا من الاستمرارية السياسية فى هذه الفترة، وفى الوقت نفسه تمثل بلورة لطبيعة السلطة السياسية الحاكمة ونمط علاقتها بالرأى العام غير أن ذلك لا يعنى تجردًا من الإطار النظرى الذى يتم من خلاله تفسير هذه الأحداث والوقائع، وإنما سيراً فى نفس إطاره المحدد، واستنباطًا للقضايا الاختبارية من واقعه، وسوف نتناول ذلك على مستويات ثلاثة باختصار.

١ـ القضية التى يتحرك من خلالها الرأى العام المصرى فى النمط الحالى:

فى إطار النماذج التى استعرضناها سابقًا نخرج بأن قضية «الاستقلال» شكلت القضية المحورية التى تحرك من خلالها الرأى العام المصرى بدرجة من الدرجات على مدار تاريخه، وكانت الفكرة أحيانًا تجد تعبيراً صريحًا عنها فى «مقاومة العدوالأجنبى» حينما يزداد الخطر على الإرادة الوطنية، سواء تمثل هذا الأجنبى فى عدو محتل سافر أو فى «حاكم محلى» متعاون معه أومهادن له.

وكانت قضية الاستقلال أحيانًا تتخذ جوانب وأبعادًا رمزية ومعنوية، وفى أحيان أخرى أبعادًا اقتصادية، وفى ثالثة أبعادًا تتعلق بطبيعة النموذج الحضارى والثقافى الذى تتغياه حركة البلاد كأساس لنهضتها وتقدمها.

إذا استقرت هذه الحقيقة فى الأذهان ـ فإن التساؤل الأول الذى يطرح نفسه هوعن القضية التى يتحرك من خلالها الرأى العام المصرى فى الفترة الحالية؛ فقد تم تحرير الأرض المحتلة بالفعل بشكل من الأشكال، وتم الوصول إلى صلح مع إسرائيل فما القضية التى يتحرك من خلالها الرأى العام المصرى إذن، وهل مازالت فكرة الاستقلال محور حركة الرأى العام المصرى أم أنها لم تعد قائمة واقعيّا ؟؟ وبالتالى فما القضية المحورية التى حلت محلها فى ترتيب القضايا التى يتحرك من خلالها الرأى العام المصرى ؟.

أما التساؤل الثانى فيدور حول مدى صحة مقولة تراجع القضية على قائمة أجندة الاهتمام العام مع كونها موجودة أو«ثاوية» فى الذاكرة و«كامنة» فى الوعى الجماهيرى المصرى؛ ذلك أن وسائل الدعاية السياسية المصرية نجحت فى صنع أو وضع قائمة أولويات أخرى فى بؤرة اهتمام الرأى العام المصرى لا تحتل فيها هذه القضية المكانة المركزية أوالمحورية؛ وبالتالى لم تعد هذه القضية هى المحرك الذى يتحرك من خلاله الرأى العام المصرى فى الوقت الراهن على الأقل، وإنما يتحرك من خلال قضية التنمية بأبعادها المختلفة كما يرى الكثيرون ؟.

التساؤل الثالث: عن مدى صحة مقولة إن هذه القضية اتخذت أشكالاً جديدة غير تلك الأشكال التقليدية التى عرفت بها تاريخيًا. . بمعنى أن مفهوم الاستقلال ناله قدر من التطور فلم يعد «الاستقلال السياسى» يعنى «الجلاء» و«تحرير الأرض» فقط، وإنما أصبح يتمثل فى صور وأشكال أخرى بعد أن تغيرت « طبيعة المحتل»، الذى لم يعد يحتل «الأرض» وإنما يحتل «الإرادة» و«العقول والأدمغة» و« الأفكار» و«القيم» و«أنماط الحياة». . وبالتالى فقضية الاستقلال لم تعد «موجودة» أو«قائمة» بأشكالها التقليدية، ولكنها تحولت إلى أشكال جديدة من صور الاستقلال.

بداية فإننا نستبعد التساؤل الأول تأسيسًا على تحليل نتائج ما قمنا به من دراسات ميدانية ونؤكد أن فكرة الاستقلال مازالت هى القضية المحورية التى يمكن أن يتحرك من خلالها الرأى العام المصرى، ويتم تشكيله فى اتجاهها بسهولة، أما التساؤل الثانى والثالث فهما لا يستبعدان بعضهما البعض - فهناك بالفعل عملية صنع لأجندة أولويات واهتمامات جمهور الرأى العام المصرى بقضايا وأحداث أخرى، حيث تطغى الأدوار الدعائية على بقية الأدوار الاتصالية للسلطة السياسية، كما أن هناك فى هذا الإطار درجة من درجات التلاعب بالنظام القيمى المصرى، وذلك بالإضافة إلى قضايا الحياة والمعيشة اليومية، وفى هذا الإطار فإن قضية الاستقلال يمكن أن تكون تراجعت - وقتيا - فى قائمة أولويات الرأى العام المصرى، ولكنها فى الوقت نفسه اكتسبت معانى وأبعادًا جديدة يتم التركيز عليها واقعيًا لدلالتها بالنسبة لهذه القضية فعلى سبيل المثال يعد أحد أهم الأبعاد التى تضاد مفهوم الاستقلال ظاهرة التبعية الاقتصادية من قبل الاحتكارات الدولية التى تسعى لفرض سيطرتها على بلدان العالم النامى عمومًا، كما أن «الاستعمار الجديد» اعتمد أساليب الهيمنة الثقافية والحضارية عبر السيطرة على «النظام الاتصالى الدولى» الذى يبشر فى الوقت الراهن بـ «كونية جديدة» و«عولمة» فى إطار المركزية الغربية يسيطر من خلاله على قوى الرأى العام المصرى.

والواقع أن تركيز الرأى العام المصرى على مطلب تأكيد « الهوية العربية والإسلامية» و«تطبيق الشريعة الإسلامية» - والذى ظهر كأولوية فى أجندة الناخبين فى انتخابات البرلمان المصرى ١٩٩٥، ٢٠٠٠ م، واحتل المرتبة الأولى بدرجة عالية من الارتباط - الأمر الذى يُعد فى جوهره تأكيدًا على مسألة «الاستقلال الحضارى والثقافى»، وهوالمطلب الذى تحمله قطاعات من الرأى العام المصرى، ويشكل جوهر مشروع «الإسلامية السياسية» وهى أوسع القطاعات الشعبية تعبيرًا عنه فى الوقت الراهن، كما أن تركيز قطاعات متزايدة من النخبة على مسألة «الخصوصية الحضارية» تصب فى اتجاه الجوانب الفكرية والحضارية للاستقلال.

كما أن تركيز الناخبين والمرشحين أيضًا على قضيتى: البطالة، والعدالة التوزيعية يعكسان - بدرجة من الدرجات - إدراكًا متزايداً بصعوبة الأوضاع الاقتصادية، ومن وجهة نظرنا فإن تحقيق قدر من الاستقلالية الاقتصادية هوأحد أهم الأبعاد فى بناء مفهوم الاستقلال المتكامل.

الخلاصة بهذا الصدد أن قضية الاستقلال مازالت هى القضية التى يمكن أن يتحرك من خلالها الرأى العام المصرى، وإن شهدت هذه تراجعًا ظاهريّا على أجندته؛ نتيجة قيام السلطة السياسية الحاكمة ومنذ ١٩٧٧ م بإعلاء قيم التنمية ومداعبة خيال الجماهير بأحلام الرخاء المنتظر، ولكن أى قضية استقلال الإرادة مازالت ثاوية فى الذاكرة الوطنية الجمعية، ومازال العدو واضحًا ومحددًا فى الكيان الصهيونى، كما أن الظاهرة اكتسبت أبعادًا جديدة تتعلق بالنواحى الاقتصادية (المستوى المعيشى، وعدالة التوزيع... إلخ، وبروز الأدوار التى تلعبها مؤسسات من قبيل: صندوق النقد الدولى، والشركات متعددة الجنسيات، ومنظمة التجارة الحرة.... إلخ حتى غدت تعبيراتها متداولة بدرجة من الدرجات، وأبعاد أخرى تتعلق بالهوية والانتماء الحضارى؛ وذلك نتيجة ازدياد النزعة التغريبية العامة فى المجتمع، وعدم تحديد طبيعة المرجعية والنموذج المبتغى لنهضة البلاد وابرازها على نحوواضح على الأقل فى الخطاب العام الذى تزداد فيه مخاطر الاستقطاب بين قطبى الانقسام الثقافى الكامن فى جسد المجتمع المصرى منذ بناء الدولة المصرية الحديثة مع عهد محمد على وحتى الآن.

٢- الإدراك القيادى لطبيعة الرأى العام المصرى ولأنماط العلاقة مع السياسة الحاكمة:

من واقع تحليل بعض النماذج من خطاب القيادة السياسية نستطيع تحديد توجهات أدوارها السياسية بصدد قوى الرأى العام المصرى على النحوالتالى:

أ- الربط على مستوى الخطاب السياسى بين الديموقراطية والمشاركة فى الحياة العامة «يتطلب تعميق البناء الديموقراطى وترسيخ حقوق الإنسان فى الوجدان المصرى، فى المقام الأول- حرص كل مواطن على المشاركة فى الشئون العامة»، ويحتاج الأمر إلى تشكيل وجدان الناس ورأيهم العام « فالعمل المتصل هوتعميق الديموقراطية فى واقعنا السياسى، والاجتماعى وترسيخ مفاهيمها فى وجدان الجماهير؛ لأن الخطوات التى تخطوها الشعوب على طريق التطور والنمولا تجد لها مكانًا فى صحف التاريخ، إلا إذا انصهرت فى الوعى الشعبى العام، وترسخت فى واقع الحياة اليومية للأفراد والجماعات».

ب- يعد الرأى العام فى هذا الخطاب السياسى هورأى الأغلبية الصائب دائمًا، والذى

يحكم بناء على توكيل الأمة « الديموقراطية فى جوهرها إيمانًا بالأهداف القومية التى ارتضتها أغلبية الشعب ونزولاً على رغبة الجماهير الحاشدة؛ لأن الأمة لا تجتمع على ضلال ولا تتوافق إرادتها إلا على الحق والخير، وهى التى وكلتنا جميعًا لتحقيق صالح الوطن».

ج - يرفض الخطاب السياسى المظاهر الخاصة بالتلاعب بالرأى العام «إن حكم الشعب لا يتحقق بالهتاف وإطلاق الشعارات، وإنما يتحقق المشاركة الفعلية بتحمل المسئولية، والتصدى الجماعى الواعى للمشاكل والتحديات والمساواة فى الحقوق العامة والاشتراك الحقيقى فى ممارسة السلطة».

د - يربط الخطاب السياسى أيضًا بين الرأى العام والعملية الانتخابية، فيرى ضرورة تهيئة الأجواء والمناخ للعملية، فيجب «أن نهيئ المناخ اللازم؛ لكى يؤديها المواطن بثقة واطمئنان، إن من حقه المشاركة فى الحكم، وممارسة الاختيار لمن يمثلونه فى المؤسسات الدستورية والمفاضلة بين مختلف المرشحين لتحقيق الأهداف القومية العليا».

ويعكس هذا الخطاب السياسى إدراكًا بضرورة تأسيس السلطة على الرأى العام «إن إرادة الشعب هى منبع كل السلطات، وأى انحراف بهذه الإرادة أو عبث بتعبيرها الحر هو انحراف عن الديموقراطية، وهو تشويه للبناء الديموقراطى، الذى اخترناه منهجًا لحياتنا، ونبراسنا للمقبلين من الأجيال».

ويربط ذلك بتعددية الأحزاب السياسية، وحرية التعبير عن الرأى العام « لقد استقر نظام الحكم فى إطار ديموقراطية سليمة تقوم على التعدد الحزبى، ويحكمها التزام وطنى بالشرعية والمؤسسات الدستورية، وتتيح المجال دون أى قيد لحوار مختلف الآراء والأفكار فى هذا الإطار، لقد تعددت أحزاب مصر ومنابرها حتى شملت كل القوى التى يسلم المجتمع بشرعيتها وتحررت الصحافة القومية والحزبية من كافة القيود، وتهيأ لها مناخ جديد، فتح الصفحات أمام كل الأقلام، تكتب ما تشاء».

يجسد ما سبق الإدراك على مستوى الخطاب السياسى الحالى للقيادة، فماذا عن لحظات اختبار الممارسة السياسية..

٣ - ممارسات السلطة السياسية الحاكمة إزاء الرأى العام المصرى:

يمكن أن نرصد بصدد ممارسات السلطة السياسية الحاكمة إزاء بعض قطاعات الرأى العام أزمتين برزتا - بشكل أوبآخر - هما: أزمة تمرد الأمن المركزى المصرى ١٩٨٦م، وأزمة

قانون الصحافة ١٩٩٥م، وسوف نشير إلى الأزمة الثانية فى الفصل القادم فى حين نشير إلى الأولى فى السطور التالية :-

(أ) أزمة تمرد الأمن المركزى فبراير ١٩٨٦م :-

لم يحدث خروج حاد فى علاقة السلطة السياسية بالرأى العام بعد عملية مقتل السادات سوى أحداث الأمن المركزى فبراير ١٩٨٦م، وكانت ذات دلالة فى أوجه الشبه بينها وبين أحداث يناير ١٩٧٧م فقد جاءت بعد عشر سنوات منها فى فبراير عام ١٩٨٦م، وكانت الأهداف التى اتجه إليها التدمير متقاربة بدرجة كبيرة (المطاعم الفاخرة، والملاهى الليلية، والفنادق) وكان الفاعلون فى نفس العمر تقريبًا - معظمهم من الشباب العاطل عن العمل.

كما أن تعامل السلطة الحاكمة مع الأزمتين كان متقاربًا - إن لم يكن واحداً بدرجة مثيرة؛ مما يدل على عدم حدوث تغيير يذكر فى نمط التعامل مع هذه اللحظات التاريخية، فتم تفسير الأزمتين بإرجاع التحرك العنيف والواسع النطاق لمجرد عامل واحد بسيط لا يغطى أبعاد هذه الظاهرة الواسعة والمعقدة؛ فتم إرجاع مظاهرات يناير ١٩٧٧ إلى استغلال القوى اليسارية لقرارات رفع الأسعار أو إلغاء الدعم عن بعض السلع الضرورية وإثارة الرأى العام على السلطة الحاكمة، وتم إرجاع التمرد فى الأمن المركزى إلى قرار تنظيمى خاطئ أو فُهم على نحو خاطئ فى إحدى الوحدات العسكرية على مشارف القاهرة ومنه انتشر إلى معظم الوحدات فى بعض المحافظات.

وفى الحالتين فإن حسم أمر المظاهرات والتحركات العنيفة وتصفيتها كان من خلال فرض حظر التجول ونزول القوات المسلحة إلى الشارع لإقرار الأمن وحفظ النظام، إضافة إلى ذلك وكنتيجة لهذا التفسير السابق؛ فإن المعالجة للموقف غلب عليها الأبعاد الأمنية بجانب بعض الإصلاحات الجزئية فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية؛ ففى **الحالة الأولى** تم التراجع عن القرارات الاقتصادية، وفى **الحالة الثانية** تم العمل على تحسين أوضاع جنود الأمن المركزى.

وفى **النهاية** تم إغلاق ملف الحادثتين أوالقضيتين وتحويله إلى القضاء مع إخراج وزير الداخلية من الوزارة فى كلتا الحالتين: اللواء سيد فهمى أثناء أحداث يناير، واللواء أحمد رشدى فى أعقاب تمرد الأمن المركزى، وامتد التشابه إلى موقف القضاء والذى قام فى الحالتين بحفظ القضية. وبالطبع فإننا فى هذا الحيز لا نقدم تفسيراً، وإنما نستكشف كنه الدلالات فمن وجهة نظرنا فإن السبب المحورى - ولا ينفى ذلك وجود أسباب أخرى ذات أوزان نسبية متفاوتة - هو تردى الأوضاع الاقتصادية فى البلاد، ولعل أظهر أعراضها قضية انخفاض مستوى المعيشة والبطالة الحادة.

الخصائص الأساسية للنمط فى علاقة السلطة السياسية الحاكمة بالرأى العام المصرى :

يمكن استكشاف عدد من الخصائص الأساسية لهذا النمط فى علاقة السلطة السياسية بالرأى العام المصرى من خلال القضيتين المشكلتين لجوهر هذه العلاقة على النحوالتالى :

١ـ قضية التنمية والاستقلال بين الطابع الإدارى والسياسى :

برزت قضية التنمية كجوهر لقضية الاستقلال فى الخطاب الدعائى والسياسى الرسمى لهذه الفترة، فقد أصبحت الرفاهية هى المشروع الأساسى فى العهد غير المكتوب بين قوى الرأى العام والسلطة السياسية الحاكمة، وترتبط العلاقة بينهما بمدى ما يتحقق من إمكانيات الحياة، وقد اعتمدت القيادة التنمية هدفًا ونموذجًا؛ إذ التنمية بهذا الصدد وفقًا لبعض الباحثين « هى تنظيم لمفردات الخطاب الساداتى، وتنفيذ إدارى لتصوراته، من خلال التخطيط «العلمى»، والجدول «الزمنى» هى مشروع فوقى ينفذه جهاز إدارى، من خلال نخبة من الخبراء والإداريين، ويحميه الفرع الأمنى من الجهاز الإدارى»(٧٥).

الملاحظة العامة بالنسبة للسياسة الاقتصادية والتنموية ولآثارها على قوى الرأى العام، تتلخص فى أنه حدث انفتاح اقتصادى على السوق العالمى أكثر مما حدث بالنسبة للسوق الداخلى، وقد حاول جهاز الإدارة المصرى أن يقاوم تفلت هذه القوى الاقتصادية الضخمة من بين يديه عبر سياسات الخصخصة، وفى البداية كان هناك نوع من الحذر الشديد من الإقدام على اتخاذ سياسات سريعة قد تؤدى إلى تداعيات غير محسوبة أوتفضى إلى الانهيار، على نحوما حدث فى أوروبا الشرقية وروسيا ـ فالإصلاحات كانت تتم بحذر وتؤدة، وبأقل قدر ممكن من تعريض المجتمع للمخاطر والاضطرابات، ويلاحظ أن الخطاب السياسى للقيادة السياسية كان حينئذ يؤكد على نجاح هذه السياسة الإصلاحية فى عملية التحول « والواقع أن هذا الأمر قد يعود إلى القرار السياسى فى جانب منه، ولكن القدر الأكبر يعود إلى تلقائيات العمل المصرى فى دوائر الكوادر العليا الفنية فى وزارة المالية والاقتصاد، والتخطيط . . . إلخ، ولعل ذلك هوالذى يفسر الانفتاح الاقتصادى على السوق الخارجية كان أكبر من الانفتاح على السوق الداخلى؛ لأن مجال فعل القرار السياسى فى الأول أوسع بينما فعل القرارات الفنية والإدارية فى الثانى هوالأوسع، بالطبع فإن ذلك قد تغير بمرور الوقت مع اختبار ردود فعل الرأى العام بهذا الصدد .

٢ـ أما بالنسبة للقضية السياسية وتحديدًا (التعددية الحزبية) :

منذ أن اتخذت مصر سياسة تعدد المنابر داخل الاتحاد الاشتراكى ثم سياسة التعددية

الحزبية، بصدور قانون الأحزاب السياسية ٤٠ لسنة ١٩٧٧م يمكن القول من زاوية فعالية الرأى العام :-

كان التوجه الذى سيطر على الحياة السياسية المصرية منذ السبعينيات هو أنه يمكن السماح بقيام بعض الأحزاب التى ليس لها من التأثير الشعبى داخل قوى الرأى العام ما يتوقع معه فى أى ظرف من الظروف أن تصل إلى السلطة[٧٥]، وذلك من خلال :

أ- عرقلة الدولة بقدر ما تمكنها أدواتها السياسية والقانونية نشأة أحزاب تتمتع بقدر من الخصوبة الشعبية- تمكنها أويحتمل أن تمكنها فى ظروف مستقبلية- من الوصول إلى السلطة .

ب- بخصوص الأحزاب التى نشأت فى ظرف تاريخى أوسياسى ما، وأعترف بها رسميًا ولديها إمكانية الوصول إلى السلطة، يتخذ النظام من السياسات والتدابير ما يحول دون تحقق ذلك الأمر .

ومن بين هذه السياسات بطبيعة الحال الوقوف ضد إمكانيات التحالف بين الأحزاب وبعضها البعض .

والفكرة بهذا الصدد مجرد توقى وصول هذه الأحزاب- منفردة أومجتمعة- إلى السلطة السياسية، أو أن تشارك فى الحكم مشاركة حقيقية، فالقوى السياسية الحزبية لا يتاح لها فى أحسن الإمكانيات إلا أن تكون واحدة من جماعات الضغط التى قد يراعيها صاحب القرار عند اتخاذه لقراره ويرصد ردود فعلها، ولكن دون أن تشاركه فى اتخاذه .

٤-عناصر الاستمرارية والتغيير : علاقة السلطة السياسية بالرأى العام فى نموذج الثورة المصرية :

يمكن أن نرصد عددًا من السمات تشكل عناصر الاستمرارية فى علاقة السلطة السياسية الحاكمة بالرأى العام، وأخرى تمثل عناصر التغير والتحول فيما يلى :-

أولاً : يلاحظ أن الأدوار السياسية التى لعبتها الأحزاب فى فترة التعددية الحزبية الثانية (١٩٧٦- ٢٠٠١) ظلت ضعيفة بشكل عام فلم تنجح الأحزاب السياسية المصرية فى بناء قاعدة جماهيرية حقيقية لها، أوبمعنى آخر إقامة صلات حقيقية مع قوى الرأى العام المصرى؛ وبالتالى لم تنجح فى بلورة «إرادة سياسية» متميزة أومستقلة لها عن جهاز الحكم أوالإدارة، وظلت أحزاب « صحف» و« انتخابات» و« صراخ سياسى» أحيانًا، وتشهد هذه الأحزاب الكثير من الظواهر المرتبطة بما سبق من قبيل : غياب الديموقراطية الداخلية،

والانشقاقات، وأزمة الأبنية التنظيمية والصراعات والجبهات. . . إلخ، ويمكن القول - دون تجاوز كبير - إن فترة التعددية الثانية هى امتداد بشكل أو بآخر للتجربة الناصرية فيما يخص علاقة الظاهرة الحزبية بالرأى العام.

إن الفترة الناصرية ١٩٥٢- ١٩٧١م لم تعرف الظاهرة الحزبية، فقد كان الاتحاد الاشتراكى فى التحليل الأخير جزءًا من جهاز الدولة والإدارة يقوم بالوظيفة الحزبية ومحورها الاتصال بالرأى العام إيجابًا وسلبًا بحيث اندمجت السياسة بالإدارة، وصار العمل السياسى يتخلق بواسطة جهاز الإدارة، وارتبط الولاء السياسى بالولاء للدولة كتنظيم، واتخذ النشاط السياسى شكل القرارات الإدارية، وامتزجت الزعامة السياسية بالرئاسة الإدارية، وامتزج الولاء السياسى بالتبعية للوظيفة الإدارية، وقد عرفت هذه الفترة «التعبئة السياسية» للرأى العام خلف قرارات القيادة، كما عرفت - على نفس النسق - « ديموقراطية الموافقة» بديلاً عن «ديموقراطية المشاركة» كما أسلفنا؛ وبالتالى لم تنشأ علاقة حقيقية أوصحيحة بقوى الرأى العام المصرى، كما تم ممارسة درجة عالية من درجات القمع على عقول وأحيانا أجساد النخبة المفكرة فيه.

لكن الفترتين التاليتين وهما للرئيسين السادات ومبارك ٧٦- ٢٠٠١ م عرفتا الظاهرة الحزبية مفرغة من مضمونها، على الأقل من زاوية علاقتها بالرأى العام والقوى الاجتماعية القائدة له، ففى عصر السادات أثرت طبيعة النشأة على هذه الأحزاب ؛ فقد جاء منها ثلاثة بقرار، وهى (منبر فحزب الوسط أومصر العربى الاشتراكى، فالحزب الوطنى الديموقراطى، وحزب التجمع، وحزب الأحرار) وحزب رابع هوحزب العمل الاشتراكى الذى جاء به الرئيس السادات كمنحة ليشكل ما أسماه «المعارضة الوطنية النزيهة»، وما لبث هوالآخر أن اختلف معه خاصة مع بداية سياسات الصلح مع إسرائيل، وظهور قضايا الفساد المرتبطة بسياسة الانفتاح المطبقة حينئذ أما فى العصر الحالى فقد بلغت الأحزاب السياسية ستة عشر حزبًا، نشأت غالبيتها بأحكام قضائية، ولكن طبيعة علاقة معظم هذه الأحزاب بالرأى العام المصرى مازالت ضعيفة وواهية، كما نشبت انقسامات وصراعات أجنحة داخل هذه الأحزاب؛ أفضى فى المحصلة النهائية إلى تجميد بعضها، كما أن البعض الآخر تجاوز فى انتقاداته، أو فى علاقته المباشرة بالرأى العام ما تعتبره السلطة حدودًا غير مسموح بتجاوزها؛ فأدى ذلك إلى تجميده. . .

ثانيا :- استمرار الدور المحورى الذى تقوم به السلطة التنفيذية فى الحياة السياسية المصرية فى الفترات الثلاث، وقد التحمت بشكل أوبآخر بسلطات رئاسة البلاد الهائلة والمسيطرة على كافة فعاليات وديناميات الحياة السياسية، ففى الفترة الناصرية كانت الهيمنة

الفردية لقائد الثورة ورئيس الجمهورية على هذا الجهاز الأوحد، الذى يملك سلطتى التقرير والتنفيذ. وحتى دستور ١٩٧١م الذى وضعه الرئيس السادات - وحافظ عليه الرئيس مبارك بلا تعديل لم يبتعد - عند النظرة الفاحصة - عن هذه السمات ولم تختلف خريطته عن هذه الخريطة السياسية، بل إن أحكامه لا تختلف اختلافًا مهمًا عن أحكام الدستور المؤقت لسنة ١٩٦٤م - من حيث هياكل المؤسسات الدستورية القائمة، فدستور ١٩٧١م يركز السلطة السياسية بشكل كبير فى القيادة السياسية [٧٦]، فرئيس البلاد هو الذى يرعى الحدود بين السلطات (م/ ٧٣)، وهو الذى يعين عدد عشرة أعضاء بمجلس الشعب (م/ ٨٧)، وهو الذى له حق اقتراح القوانين، وإصدارها، والاعتراض عليها (م ١٠٩، ١١٢)، وهو الذى له حق حل مجلس الشعب (م/ ١٣٦)، وهو الذى يتولى السلطة التنفيذية (م/ ١٤٢)، وهو الذى يعين الموظفين المدنيين والعسكريين والممثلين السياسيين ويعزلهم (م/ ١٤٣)، وهو الذى يصدر اللوائح المنفذة للقوانين (م/ ١٤٤)، وهو الذى ينشئ وينظم المصالح والمرافق العامة (م/ ١٤٦)، وهو الذى يصدر القوانين عند الضرورة فى غيبة مجلس الشعب (م/ ١٤٧)، وهو الذى يعلن حالة الطوارئ (م/ ١٤٨) وهو الذى له حق العفو عن العقوبة أو تخفيفها (م/ ١٤٩)، وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة، وهو الذى يعلن الحرب (٢/ ١٥٠)، وهو الذى يبرم المعاهدات (م/ ١٥١)، وهو الذى يرأس المجلس الأعلى للهيئات القضائية (م/ ١٧٣)، وهو الذى يتولى رئاسة مجلس الدفاع الوطنى (م/ ١٨٢)، وهو الرئيس الأعلى لهيئة الشرطة (م/ ١٨٤)، وهو الذى يعين ثلث عدد أعضاء مجلس الشورى (م/ ١٩٦م)، ومع كل هذه السلطات المهولة فإنه غير مسئول سياسيًا أمام أية جهة، فى حين أن القاعدة الدستورية تقرر: «أن تقابل لكل سلطة مسئوليات بنفس الحجم»، وعلى سبيل المثال فإن قوانين محاكمة رئيس الجمهورية (م/ ٨٥)، ومحاكمة الوزراء (م/ ١٠٩) أفرغت من كل محتوى، بحيث يستحيل السير فيها عمليًا إلى مداها، وهى ليست سوى لحاء دستورى لديكور فارغ من محتواه الفعلى بما لا يمكن تنفيذه، ولن تقام فى ظله أى محاكمة، فإذا أثير التساؤل حول السبب؛ فذلك لأن قوى الرأى العام تعجز عن أن تلزم الحاكم بالتطبيق العملى لهذه القوانين. .

وفى هذا الإطار الشديد المركزية فإن السلطة السياسية - وبالأصح قيادتها الحاكمة - استمرت فى القيام بالدور الأكبر فى الهيمنة على عملية تشكيل الرأى العام وصنعه، وكذلك التعامل مع قضايا حقوق الإنسان، فهذا البناء داخل جهاز السلطة السياسية المصرية هو الذى يقوم على عملية تشكيل الرأى العام المصرى وصناعته. [٧٧]

أما السلطتان القضائية والتشريعية، فقد شهدت أدوارهما فعالية متزايدة - فى فترتى

الرئيسين السادات ومبارك مقارنة بفترة حكم الرئيس عبد الناصر، فبشكل عام يمكن القول إن نطاق السلطة من الناحية التنظيمية صار متسعًا، ففى العهد الناصرى كان هذا الإطار التنظيمى ينبع من رئاسة الجمهورية التى كانت مركزًا يشع النشاط العام والسياسى فى المجتمع المصرى، وهوالأمر الذى أصبح موزعًا الآن بدرجة من الدرجات؛ فقد كانت السلطة ممركزة فى الفترة الناصرية بدرجة كبيرة أما الآن فقد اتسع نطاق السلطتين، وتبلورت إرادتهما المستقلة - أو أصبحت على درجة من درجات الاستقلال؛ وبالتالى ازدادت درجة علاقتهما وتفاعلهما مع اتجاهات الرأى العام المصرى المجتمعى، ولنُفَصّل فى ذلك بعض الشىء؛ فالسلطة القضائية كانت ممنوعة فى العهد الناصرى من نظر كثير من القضايا - سواء باعتبار أن تلك القضايا تدخل فى نطاق أعمال السيادة، أو بالتوسع فى الإحالة لمحاكم خاصة من قبل السلطة السياسية الحاكمة، غير أن السلطة القضائية تم التأكيد على دورها فى عهد الرئيس السادات الأمر الذى أتاح لها - خصوصًا فى أوائل عهده - دورًا متزايدًا فى إطار تأكيده على دولة المؤسسات، وقد ازداد الدور الذى يلعبه القضاء فى الحياة العامة فى الفترة الحالية بحكم قيامه على مسألة الحفاظ على الدستور والمشروعية فى البلاد، وبدأ يلعب بحكم طغيان الأبعاد الإدارية على جهاز الحكم أدوارًا ذات جوانب سياسية، فقد قامت المحاكم المختلفة النقض، والإدارية العليا، والدستورية - بأدوار بالغة التأثير فى مسار التطور السياسى المصرى فى الفترة الحالية، فتم على أساس من أحكامها إبطال انتخابات البرلمان أكثر من مرة، بل وحل البرلمان نفسه، كما أن القضاء أصبح هو«البوابة» التى تدخل منها أحزاب «سياسية جديدة» إلى الحياة المصرية فى ظل وجود لجنة الأحزاب المعروفة بلجنة منع الأحزاب السياسية، علاوة على أن المحكمة الدستورية العليا قضت بعدم دستوريه كثير من التشريعات والقوانين المهمة . . . إلخ، وكان آخرها قرار الإشراف القضائى الكامل على العملية الانتخابية؛ حتى أن البعض أصبح يتحدث فى الآونة الأخيرة عن «حكم القضاة أوحكومة القضاء فى مصر» منتقدًا الدور المتزايد الذى تقوم به المحكمة الدستورية العليا فى الحياة العامة المصرية [٧٨]، الأمر الذى ينبغى تشجيعه فى ظل عدم فعالية الأدوات الأخرى للإصلاح السياسى.

أما السلطة التشريعية - فلم يكن لها وجود حقيقى فى الفترة الناصرية؛ إذ كانت جناحًا من جهاز الحكم والإدارة، لكن دورها بدأ يزداد فى عهد الرئيس السادات، حيث برزت خصوصًا فى برلمان ١٩٧٩ فعاليتها خاصة على صعيد علاقاتها بقوى الرأى العام المجتمعى، حتى أن القيادة اضطرت إلى حله؛ نتيجة وجود عدد محدود من المعارضين الذين جاءت فعاليتهم من ارتباطهم بقوى الرأى العام المجتمعية المصرية وتعبيرهم عنها،

وازداد دور السلطة التشريعية بدرجة محسوسة فى فترة حكم الرئيس مبارك، حيث شهد برلمان ١٩٨٧ م أوسع تمثيل لقوى المعارضة فى الشارع السياسى المصرى، وهكذا أصبح لمجلس الشعب دوره وكينونته مشاركًا فى السلطة السياسية، صحيح أن مشاركته مرجوحة، ولكنها على كل الأحوال قائمة ويحسب حسابها مع ملاحظة أن مناط ذلك الأمر يرجع إلى طبيعة علاقتها بالرأى العام ودرجة اتصالها به. . وتشير نتائج الانتخابات الأخيرة ٢٠٠٠ إلى تراجع النسبة التى حصل عليها الحزب الوطنى الحاكم - قبل الانضمام الكبير لمن نجحوا كمستقلين - كما تشير إلى تراجع واضح للدور الذى يلعبه البرلمان؛ مما يعنى العودة من جديد إلى هيمنة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية.

ثالثًا: بالنسبة لمؤسسات المجتمع المدنى - أوتلك المؤسسات غير الرسمية والأهلية وشبه الأهلية - فقد كانت إما غير موجودة أصلا أوغير قادرة على العمل والتجدد الذاتى فى عهد الرئيس عبد الناصر ، حيث كان نظامه يقوم على الصلة المباشرة بالجماهير والرأى العام المصرى، ويرفض منطق المؤسسات الوسيطة بينه وبين الشعب، ويتحرك من منطلق النداء الحركى والتعامل الجماهيرى؛ وبالتالى كان من المنطقى أن تضمر ويتراجع دورها، أما فى فترة الرئيس السادات فإن فعاليتها بدأت تتزايد لما شهدته الفترة من انفتاح سياسى محدود، والذى استمر بدرجة من الدرجات فى فترة الرئيس مبارك خصوصًا فى بدايته، ولكن ولأسباب وعوامل متنوعة بدأت فى الوقت الراهن تتناقض من جديد [٧٩].

وهكذا نكون قد ناقشنا المستوى الأول من مستويات علاقة السلطة بالرأى العام - نظريًا وحاولنا - قدر الإمكان - رؤية نماذج ممارسة من واقع الحالة المصرية.

* * *

هوامش مراجع الفصل الثالث

١ـ حول فكرة النموذج كأداة تحليلية راجع :

ـ د. حامد ربيع : نظرية التحليل السياسى، القاهرة : دار النهضة العربية، ١٩٧٨ ص ٧٨ ـ ١٢٣، وكيفية توظيفه تحليليًا راجع :

ـ النموذج الإسرائيلى للممارسة السياسية، القاهرة : دار النهضة العربية ١٩٧٦ ص١٣٣ ـ ١٦٩.

٢ـ د. حامد عبد الماجد، الوظيفة العقيدية للدولة الإسلامية، مرجع سابق، ص ٤٣٦ ـ ٥١٠.

٣ـ د. حامد ربيع، مرجع سابق، ص ١١٣ ـ ١١٦ .

٤ـ رشدى فكار : لمحات عن منهجية الحوار والإعجاز فى القرآن الكريم، القاهرة : مكتبة وهبة، ١٩٧٨ م، ص ٩ـ ١٣، وفى هذا الإطار نلفت الانتباه إلى أن العبرة فى النموذج التاريخى ليست بعدد السنين، وإنما بمايرسيه النموذج التاريخى من سنن وقواعد حاكمة للممارسة السياسية المستقبلية . .

٥ـ محمد باقر الصدر : المدرسة القرآنية، بيروت : دار التعارف الإسلامى ـ ١٩٨١ص ١٣ـ٣٥ .

٦ ـ د. سليم حسن، دراسات فى الأدب المصرى القديم، القاهرة : دار الكاتب المصرى، ١٩٦٨ م، والذى يشير إلى قصة فلاح مصر الفصيح وشكاواه من الضيم الذى أوقعته عليه السلطة وتتلخص القصة التى تعد من أقدم وثائق قياس الرأى العام فى الحضارات البشرية القديمة ـ ٢٥٠٠ق . م .

تقول البردية التى نقلت لنا وقائع شكاوى فلاح مصر الفصيح :

«حدث أن أحد الفلاحين من إقليم البحيرة، وتحديدا من وادى النطرون حمَّل ستة حمير يمتلكها بما لذَّ وطاب من خيرات هذه الواحة التى يسكنها، وقادها إلى منف ـ عاصمة البلاد ـ ليبيعها فيها أى يبيع البضاعة . فى سوق العاصمة .

لكن أحد المسئولين عن مزارع حاكم الإقليم طمع فى بضاعة الرجل فاستولى عليها، كما استولى على الحمير أيضًا!! ، وكانت حجة هذا المسئول أن أحد الحمير الستة شرد من الفلاح الفصيح فى أحد الحقول التابعة للحاكم ـ الدولة، وقام بقضم بعض الأوراق الخضراء من حقله على الغالب كانت برسيمًا . . . وعقابًا لهذا الفلاح المهمل ـ باعتباره مسئولاً عن حماره كما يقول فقهاء القانون مسئولية المتبوع عن أفعال تابعه !! ـ كانت العقوبة هى المصادرة لكل شىء أى لكل ما يملك الفلاح الحمير بكل ما تحمله!! .

هنا وقف الفلاح أمام هذا المسئول ـ ممثل الدولة ـ بثبات مطالبًا بحقه، وارتفعت نبرات صوته بالشكوى، وهنا أيضًا فقد المسئول أعصابه فأخذ يضربه، وهو يصيح مستنكرًا :ـ اخرس أيها الفلاح الحقير . . ألا تعلم أنك هنا فى وادى السكوت المقدس !! هنا يرد عليه الفلاح المسروق أوالمنهوب فى سخرية مريرة : « حسنًا ياسيدى، أعطنى حميرى وبضاعتى وخذ سكوتك، هل تسرق منى حميرى وبضاعتى . . وتريد أن تحبس وتسرق صوتى أيضًا؟ .

ـ لا فائدة ـ المسئول مصمم على السرقة ـ هنا يقول الفلاح بثقة وهدوء :ـ « حسنًا أنا أعرف صاحب هذه المزارع ـ إنه حاكم الإقليم ـ وأعرف أنه عادل وعظيم ـ لقد طهر هذه الناحية من اللصوص، وقطاع الطرق، وأنا واثق أنه لن يرضى بأن أسرق فى ذمامه » .

وهنا يذهب الفلاح الفصيح إلى الحاكم - ويبدأ فى « عرض حاله» الأول - فى قوة وبيان وبلاغة - وفى إطار قوى من النفاق أيضًا أيها الحاكم المبجل . . .

« أنت بين الأغنياء أغناهم، وأنت الزوج لكل أرملة، والأب لكل يتيم، أيها الممدوح من كل هؤلاء الذين يمدحهم المادحون . . . » .

- وبعد أن انتهى الفلاح من « عرض حاله الأول - ذهب حاكم الإقليم من فوره إلى الملك الكبير :-

- «مولاى !! واحد من المسئولين عندى سرق فلاحًا (كذا . . . .)، ولكنه فلاح فصيح ومثقف لدرجة تدعوإلى الإعجاب . . » .

- فيرد عليه الملك :- «إذا كنت تريد إرضائى، لا تقم بحل مشكلته، ودعه يتكلم، دعه يفصح عما فى نفسه، وكلف شخصًا بكتابة كل حرف يقوله، وارفعه إلى يوميًا، وأرسل إليه بطعامه يوميًا مع واحد من أصدقائه المقربين . . . . . إلخ » وهكذا ترك فلاح مصر الفصيح يتكلم، وقد حفظت البرديات أربعة عشر عرض حال له تصور أوضاع البلاد أشبه بتقارير الرأى العام المعاصرة التى ترفعها الأجهزة المختصة للسلطات الحاكمة .

٧- أبو اليسر فرج، الدولة والفرد فى مصر - ظاهرة هروب الفلاحين فى عصر الرومان، القاهرة عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، ط ١، ١٩٩٤م .

٨- زاهر رياض، المسيحيون والقومية المصرية فى العصر الحديث، القاهرة : الدار القومية للطباعة والنشر د . ت، وراجع أيضا :

د . السيد نصر الدين السيد، (تقديم د . نعمات أحمد فؤاد) القومية المصرية : قراءة فى وضوح البداهة، القاهرة : مطابع أخبار اليوم ١٩٩١م .

٩- راجع حول الخبرة الإسلامية عمومًا والفاطمية على وجه التحديد، وكيفية تأثيرها فى التكوين القيمى والنفسى والعقلى للشخصية المصرية، وكيف أنها تحتاج إلى المزيد من الدراسات فى منطلقاتها الدعوية والدعائية :

- شعبان أبواليزيد حسين شمس، التخطيط الإعلامى للدعوة الفاطمية فى مصر : دراسة تحليلية لأساليب الممارسة الاعلامية بالمفهوم العلمى الحديث، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر الشريف : كلية اللغة العربية، ١٩٨٥م .

- هويدا عبد العظيم رمضان، المجتمع فى مصر الإسلامية من الفتح العربى إلى العصر الفاطمى، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٤م.

- Boaz Shoshan, "Medieval Cairo , London : Cambridge University Press 1993

١٠- حول رصد الظاهرة راجع :

- د . سيد عويس، الازدواجية فى التراث الدينى المصرى، القاهرة : دار الموقف العربى، ١٩٨٢ .

١١- عصام محمد شبارو، المقاومة الشعبية المصرية للاحتلال الفرنسى والغزو البريطانى، القاهرة : مكتبة مدبولى ١٩٩٣م، حيث يرصد المقاومة الشعبية ويحللها ويستخرج الدلالات .

١٢ - حول فترة حكم محمد على راجع : -

Afaf Lutfi al-Sayyid, Egypt in the Regin of Muhammad Ali (New York : Cambridge University Press, 1984), pp. 262-264.

١٣- د . حامد عبدالماجد، دور السلطة السياسية فى تشكيل الرأى العام . . . . . مرجع سابق، ص ١٥٧ - ١٥٩.

١٤ - صلاح عيسى، حكايات من دفتر الوطن (كتاب الاهالى ٣٩)، القاهرة : مكتبة مدبولى ، ١٩٩٢م .

١٥ - د . حامد عبدالماجد، مرجع سابق، ص ٢٢٠-٢٢٥.

١٦- المرجع السابق، ص ٢٧٥-٢٨٠.

١٧- طارق البشرى، دراسات فى الديموقراطية المصرية، مرجع سابق، ص ١١٥ .

18 - Albert Habib hourani, Arabic thought in the Liberal Age, 1798 - 1939 (London) : Oxford University Press, Royal , Institute on International Affairs , 1970), pp.53, and 168.

١٩ـ طارق البشرى، مرجع سابق: ص ٣٨ - ٦٣ .

٢٠ـ المرجع السابق، ص ١١٩ـ١٢٣.

٢١ـ صلاح عيسى، مرجع سابق، ص ١١٥ـ١٢١.

٢٢ـ طارق البشرى، مرجع سابق، ص ١٢٢ـ١٢٣ .

٢٣ـ المرجع السابق، ص ١١٨ـ١٢٢.

٢٣ـ د. لويس عوض، تاريخ الفكر المصرى الحديث، القاهرة: مكتبة مدبولى، ج١، ١٩٨٣م، ص ٤٥ـ٦٢.

٢٤ـ المرجع السابق، ص ٧٩.

٢٥ـ راجع هذه الدراسة القيمة لمزيد من التفاصيل:

ـ صلاح عيسى، الثورة العرابية، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٢م

٢٦ـ نتفق هنا مع ما يذهب المؤرخ الكبير الأستاذ طارق البشرى ـ والذى ندين له بلفت انتباهنا إلى دراسة هذه النماذج التاريخية لتفاعل الرأى العام مع السلطة السياسية الحاكمة ـ فى تقييمه لتجربة محمد على من زاوية علاقتها بفكرتى التغريب والعلمانية، وأنها كانت ترتبط بالفكرة الإسلامية العامة فى المجتمع المصرى، وأنها كانت حركة تجديدية فى إطار الدولة والخلافة العثمانية .

27 - Albert Habib Hourani, opcit , pp. 53- 168 ـ

٢٨- نقلا عن: طارق البشرى: مرجع سابق، ص ٣٢ـ٣٣٠.

٢٩ـ المرجع السابق، ص١١٥.

٣٠ـ Votikiots P. J. The history of Egypt from Mohamed Ali to Sadat, London : Oxford University Press, 1980

٣١ـ حول مزيد من التفاصيل حول هذا النموذج راجع الدراسة القيمة:

ـ صلاح عيسى، المرجع السابق، ص ١١٧ـ١٢٢.

٣٢ـ المرجع السابق، ص ٢٢٣ـ٢٢٦.

٣٣ـ طارق البشرى، دراسات فى الديموقراطية المصرية، مرجع سابق ص١١٥.

٣٤ـ صلاح عيسى، مرجع سابق، ص ٢٢٨ـ٢٣٢.

٣٥ـ كانت هذه الفترة ـ كما أسماها د. جمال حمدان ـ هى قرن الاستعمار ـ الذى تم فيه تقسيم العالم القديم وفى آسيا وأفريقيا بين الدول الأوروبية الاستعمارية راجع التفاصيل:

ـ د. جمال حمدان، استراتيجية الاستعمار والتحرير، القاهرة: دار الشروق، ١٩٧٨.

٣٦ـ أسلفنا الحديث فى الفصل السابق عن أن قيمة السلطة التأسيسية (الدستور)، والسلطات المؤسسة الثلاث تستمد من مدى صلتها بالرأى العام، سواء فى التكوين والتأسيس، أوالرقابة .

٣٧ـ عن رصد هذه الفترة من الحياة النيابية وتفاعل الرأى العام المصرى مع القضايا المطروحة على سياقها راجع:

ـ لطيف جودة، الحياة النيابية والصحافة المصرية من مايو١٩١٣م ـ ١٩٦٣م، دكتوراه ـ جامعة القاهرة كلية الآداب، عام ١٩٦٧.

وقد عكست الصحافة المصرية فى ذلك الوقت الاتجاهات الأساسية لثورة ١٩١٩ حول ذلك:

ـ رمزى ميخائيل جيد: الصحافة المصرية وثورة ١٩١٩، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة: كلية الإعلام، ١٩٩٠م.

٣٨ـ طارق البشرى، سعد زغلول يفاوض الاستعمار: دراسة المفاوضات المصرية ١٩٢٠ـ١٩٢٤، القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، ١٩٧٧م.
٣٩ـ طارق البشرى، دراسات فى الديموقراطية المصرية، مرجع سابق، ١٩٧٨م.
٤٠ـ المرجع السابق، ص ١١٥.
٤١ـ المرجع السابق، ص ١١٥ـ١٢٨.
٤٢ـ صلاح عيسى، المرجع السابق، ١٣٥ـ١٤٣.
٤٣ـ صلاح عيسى، حكايات من دفتر الوطن، مرجع سابق ١٩٢ م.
٤٤ـ طارق البشرى، مرجع سابق، ص ٦٨ـ٧٢.
٤٥ـ رفيق حبيب، من يبيع مصر، القاهرة: المكتبة العصرية، ص١١٣ـ١١٨.
٤٦ـ وقد عكس ذلك الموقف نفسه فى الصحافة. راجع:ـ سهير إسكندر فهمى، موقف الصحافة المصرية من القضايا الوطنية: دراسة مقارنة لكل من «المصرى»ـ«أخبار اليوم»ـ«الأهرام» الفترة ٤٦ـ١٩٥٤م رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة: كلية الإعلام ١٩٩٠م.
٤٧ـ المهم فى الأمر أن الصحافة المصريةـ أحد الأدوات المهمة فى تشكيل الرأى العامـ مهدت لحركة ١٩٥٢م بحملاتها المستمرة على الفساد بل إن بعضها تحدث بصورة صريحة عن ضرورة التغيير الثورى راجع:ـ مها محمد كامل الطرابيشى، دور الصحافة المصرية فى التمهيد لثورة يوليوفى الفترة من ٤٢ـ١٩٥٢م (رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة: كلية الإعلام،١٩٧٩م، وراجع أيضا:ـ
ـ حسنى محمد نصر، الصحيفة كوثيقة تاريخية دراسة تطبيقية على الكفاح المسلح فى القتال ١٩٥١م وحريق القاهرة ١٩٥٢م، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة: كلية الإعلام، ١٩٨٩م.
٤٨ـ طارق البشرى، دراسات فى الديموقراطية، مرجع سابق ص، ١١٥ـ١٣٠.
٤٩ـ المرجع السابق، ص ٣٢.

50 - Anour Abdel-Malek, Egypt Military Society Trans: (harles Ian), New York, Markmann Vintage Book: 1986.

٥١ـ طارق البشرى، الديموقراطية وثورة يوليو.....، ص ١٢١ـ١٢٧.
٥٢ـ د. حامد عبدالماجد، دور السلطة السياسية..... مرجع سابق، ص٢٢٤ـ٢٢٦.
٥٣ـ طارق البشرى، المرجع السابق، ص ١٢٨ـ١٣٢.
٥٤ـ هذا الرأى للمؤرخ الكبير الأستاذ طارق البشرى، وقد قال به فى مقابلة معنا أثناء إعداد هذه الدراسة حول دلالة هذا الحدث من الناحية التاريخية..
٥٥ـ كان بيان ٣٠ مارس ١٩٦٨ واضحًا فى إقراره بهذا الأمر، ثم كانت ورقة أكتوبر ١٩٧٤ طرحها الرئيس السادات كأساس للعمل السياسى، ثم ما تلاحق بعد ذلك من تطورات سنايشير إلى هذه المسائل..
٥٦ـ ورد نص هذا البيان فى:
طارق البشرى، الديموقراطية وثورة يوليو..... مرجع سابق، ص ١٤٩.
٥٧ـ جمال عبدالناصر، فلسفة الثورة، القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، د.ت، ص ٣٨ـ٣٩.
٥٨ـ المرجع السابق، ص ص ٤٠ـ٤١، وقارن نفس دلالات الاقتباسات فى:
ـ محمد صفى الدين، التغيرات الثورية فى النظام السياسى المصرى. (ندوة النظام السياسى المصرى بين الاستمرارية والتغير، كلية الاقتصاد: مركز البحوث والدراسات السياسية ١٩٩٣م) ص ٩ـ١٥.
٥٩ـ طارق البشرى، الديموقراطية ونظام ثورة يوليو١٩٥٢م ـ ١٩٧٠، القاهرة، دار الهلال(كتاب الهلال ـ ٤٩٠) ١٩٩١م.

٦٠ـ المرجع السابق، ص ١١٩.
٦١ـ فؤاد زكريا، عبد الناصر واليسار، القاهرة: دار الهلال، ١٩٧٤م، ص ١١٢ـ١١٨.
٦٢ـ المرجع السابق: ص ١٢٩ـ١٣٩.
٦٣ـ المرجع السابق، ص ١٤٠ـ١٤٥.
٦٤ـ طارق البشرى، المرجع السابق، ص ١٤٥ـ١٤٦.
٦٥ـ د. حامد عبدالماجد، دور السلطة السياسية. . . . مرجع سابق، ص ٢٥٩ـ٢٦٣.
٦٦ـ د. رفيق حبيب، مرجع سابق، ص ١٣٢ـ١٣٦.
٦٧ـ راجع فى هذا الصدد ما أوردناه فى الفصل السابق المبحث الثانى.
٦٨ـ حسين عبد الرزاق، أحداث ١٧، ١٨ يناير: دراسة سياسية وثائقية، القاهرة: كتاب الأهالى، ١٩٨٢م.
٦٩ـ راجع بالتفصيل كيفية اتفاق هذا الأسلوب الإدارى فى التعامل مع القضايا السياسية بحيث أصبحت نهجًا متبعًا فى معظم الممارسات:ـ
٧٠ـ عن سيطرة نخبة معينة على الأوضاع الاقتصادية بعد قرارات الانفتاح الأمر الذى جعل المردود الشعبى لها ضعيفًا، بل وذات مردود سلبى من الناحية السياسية راجع:ـ
ـ سامية سعيد إمام: من يملك مصر: دراسة تحليلية للأصول الاجتماعية لنخبة عصر الانفتاح الاقتصادى فى المجتمع المصرى ٧٤ـ١٩٨٠م، القاهرة: دار المستقبل العربى ١٩٨٧م. وقارن:ـ
ـ د. جلال أمين: مصر فى مفترق الطرق، القاهرة: دار المستقبل العربى، ١٩٩٠م.
ـ د. رفيق حبيب، مرجع سابق، ص ١٣٩ـ١٤٤.
٧١ـ محمد حسنين هيكل، خريف الغضب: قصة بداية ونهاية عصر أنور السادات، بيروت: دار الشروق، ص ١٣ـ١٨، بل إن هناك من الدراسات العلمية التى أولت هذا الجانب اهتمامًا تفصيليًا، راجع:
ـ نوال عبد العزيز الصفتى: المقومات الإعلامية للرئيس السادات بالنسبة لسياسة مصر الخارجية فى الفترة من سبتمبر ١٩٧٠ إلى أبريل ١٩٧٧م، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، ١٩٨٣م.
٧٢ـ د. حامد عبد الماجد، دور السلطة السياسية فى تشكيل الرأى العام. . . . مرجع سابق، ص ٢٢٥ـ٢٤٥.
٧٣ـ محمد كرم شلبى: أنور السادات الصحفى وفكر ثورة يوليوالسياسى، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة: كلية الإعلام ١٩٧٦م.
٧٤ـ راجع ما قمنا به من تحليل لعينة من الخطاب السياسى للقيادة السياسية فى الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى فى التواريخ التالية: ١٥/ ٥/ ١٩٨٢، ١٤/ ١٢/ ١٩٨٣، ٢٤/ ٧/ ١٩٨٤، ١٠/ ١١/ ١٩٨٨، ١٥/ ١٢/ ١٩٩٠، ١٤/ ١١/ ١٩٩١، ١٠/ ١١/ ١٩٩٢.
٧٥ـ حول المنافسة الحزبية راجع:ـ
ـ صلاح سالم صالح عيسى، المنافسة الحزبية فى مصر١٩٧٦ـ١٩٩٠م، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد ١٩٩٤م.
ـ رفيق حبيب، مرجع سابق، ص ٣٩ـ٤٣.
٧٦ـ حول دراسة عامل القيادة من وجهة نظر سياسية:
ـ أمانى عبد الرحمن صالح، التطور الديموقراطى فى مصر١٩٧٠ـ١٩٨١م، دراسة لمتغير القيادة فى تجربة مصر الديموقراطية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد ١٩٨٧م.
٧٧ـ حول تقييم تجربة هذه الفترة من الحكم من ناحية علاقتها بالقيمة الديموقراطية والرأى العام راجع:
ـ أميرة فتوح، حقوق الإنسان فى مصر المعاصرة(ترجمة إسماعيل صادق) القاهرة: الزهراء للإعلام العربى ١٩٩٢م.

Ahmed Nabil, ElHilali, Human Rights: Egypt. Slogans and reality. Paris,1981
78 - Shamir, shimon: Basic Dilemmas of Mubarak Regime, **Orbis, vol:30 Spring** 1986,pp.169-91.
79-Denoeux,Guilain: State and Society in Egypt(review article),**Comparative Politics**, vol: 20, April, 1988,pp.359-73.

٨٠ـ راجع حول هذه النقطة :

Mustapha, K AlSayyid:A Civil Society in Egypt?, The Middle East Journal, **vol:47**, Spring, 1993,pp. 228-42.

* * *